

# تخليص البذل من عطف البيان في ضوء الوظائف والخصائص

دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم

الدكتورة

خديجة عبد الله سرور الصبان

أستاذة النحو والصرف المساعدة بقسم اللغة العربية

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

دار الحافظ  
للنشر والتوزيع

# تخليص البذل من عطف البيان في ضوء الوظائف والخصائص

دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم

الدكتورة

خديجة عبد الله سرور الصبان

أستاذة النحو والصرف المساعدة بقسم اللغة العربية

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

دار الحافظ  
للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

دار الحافظ  
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية، جدة

هاتف: ٦٨٧٠٥٨٢ ، فاكس: ٦٨٩٥٣٩٢

الموقع: [Http://www.darhafiz.com](http://www.darhafiz.com)

البريد الإلكتروني: [darhafiz@yahoo.com](mailto:darhafiz@yahoo.com)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، نبيِّنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه الدراسة تشكل أحد فصول الرسالة التي نالت بها الباحثة درجة الدكتوراه في النحو والصرف بتقدير ممتاز من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد تمت مناقشة الرسالة عام (١٤١٥هـ)، وكان عنوانها: «أساليب البيان في النحو العربي دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم».

وقد تناولت تلك الرسالة بالدراسة ستة من الأبواب النحوية في ضوء وظائفها وخصائصها، وتلك الأبواب هي: النعت والحال، والبدل وعطف البيان، والإضافة والتمييز، وجمع - في تلك الرسالة - بين البدل وعطف البيان في فصل واحد، وسبب الجمع بينهما ما ذهب إليه النحاة من عدم إمكان التفرقة بين عطف البيان والبدل المطابق، مما دفعهم إلى إطلاق المقولة المشهورة: «كل ما يصلح أن يكون عطف بيان يصحُّ عدُّه بدلاً مطابقاً» إن لم يمنع من ذلك مانع (فساد صناعي)، كان يمتنع إحلال التابع محل المتبوع، وقضية صحة إحلال التابع محل المتبوع حُلت بقاعدة ابن

هشام العامة (الكلية): «يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل»، وبالقاعدة الأقل عمومًا: «يصح في التابع ما لا يصح في المتبوع».

وبناء على هاتين القاعدتين تظل مقولتهم المذكورة على إطلاقها، مما يعني عدم إمكان تخليص أحد الأسلوبين من الآخر في كثير من السياقات، على الرغم من الفروق التي استخرجها عدد من النحاة وحاولوا بواسطتها التمييز بين الأسلوبين.

وقد قامت هذه الدراسة على السعي لتخليص أحد الأسلوبين من الآخر من خلال النظر في خصائص كل منهما ووظائفه، ومن خلال اعتماد عدد من المعطيات، بعضها توصل إليه من توظيف عبارات ونظرات النحاة وأصحاب المعاني من البلاغيين ومفسي القرآن ومعريه، والبعض الآخر من تدقيق النظر في طبيعة سياقات كل من الأسلوبين.

**المعطى الأول:** النظر في تسمية كل من البابين، إذ تشير تسمية أحدهما بـ«عطف البيان» إلى وجود إبهام يحتاج إلى رفعه بواسطة التابع، في حين لا تشير تسمية الباب الآخر إلى ذلك، مما يعني أن الحاجة إلى البيان مبعثها في باب البدل غيره في باب عطف البيان.

**المعطى الثاني:** نصُّ عدد من النحاة - وعلى رأسهم سيويه - على أن وظيفة البدل تقوية الحكم وتقريره.

**المعطى الثالث:** اتفاقهم على أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، أو على نية تكرار العامل، وذلك يشير إلى أن الخصائص التركيبية له مغايرة للخصائص التركيبية لعطف البيان.

**المعطى الرابع:** إشارات عدد من النحاة وبينهم معربو القرآن الكريم إلى بعض صور العدول عن الأصل في بناء أسلوب البدل.

**المعطى الخامس:** اختلاف السياقات التي تستدعي البدل عن تلك التي تستدعي عطف البيان، وقد تبين ذلك من خلال استعراض عدد من الآيات الكريمة وأبيات الشعر.

والحرص على تدعيم ما قامت لأجله الدراسة استدعى إيراد عدد كبير من نصوص النحاة ذات العلاقة لمناقشتها واستخلاص ما يدعم الأسس التي تبنتها الباحثة لتخليص أحد الأسلوبين من الآخر، بدءاً بما ورد في مصنفات النحاة الأوائل، وعلى رأسهم سيبويه، كما استدعى ذلك إيراد ما قاله أصحاب المعاني من بلاغيين ومفسرين ومعرّبين للقرآن الكريم، في أثناء حديثهم عن الآيات الكريمة التي وردت فيها أنواع البدل المختلفة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن تكون خطة البحث في فصلين بدأ كل منهما بتمهيد، وقد خصص الفصل الأول للبدل، درست في القسم الأول منه وظائفه وفي الثاني خصائصه، وخصص الفصل الثاني لعطف البيان، درست فيه وظائفه، ولم يخصص قسم لدراسة خصائصه لأنها اتضحت وامتازت من خلال دراسة خصائص البدل، وجاءت الخاتمة ملخصة لما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

هذا، وأسأل الله العليّ القدير أن تكون هذه الدراسة قد أضافت لبنة إلى البناء النحويّ الشامخ الذي شاده نحائنا تدفعهم رغبته الصادقة في خدمة لغة الكتاب الكريم.

وما توفيقي إلا بالله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

جنت - جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ



## الفصل الأول

### البدل

#### القسم الأول

- التمهيد.

- الوظائف.







## التمهيد

محمور باب البدل - في رأيي - العدول عن الأصل في بناء التركيب .  
إذ يُصار إلى تأدية المعنى بطريقتين ، حيث أدأؤه بطريق واحد ممكن ، بل هو  
الأصل ، لولا غُرُوضٌ ما يستدعي مخالفته ، مِنْ مقاصد للمتكلم أو مستخدم  
اللغة ، فينشأ عن تلك المخالفة ما يستدعي التوضيح والتخصيص والتفصيل ،  
من إبهام أو عموم أو إجمال .

وهذه نقطة افتراق البدل عن وسائل التوضيح الأخرى ، وهي : النعت  
والحال وعطف البيان ، والإضافة وتمييز المقادير ، وذلك أَنَّ الأصل في  
وظائف تلك الأبواب ، رفع الإبهام الناشئ عن الوضع ، أو التواضع ، والإبهام  
الذي يرفعه البدل ليس مُسبباً عن هذين الأمرين - وضع اللغة وتواضع أهلها -  
كما قلنا . ولذا فإنَّ التوضيح أو التخصيص في باب البدل عرضي .

وللعدول عن الأصل في بناء التركيب ، في باب البدل ، صورٌ ، نشيرُ  
إليها هنا ، ونبسّط الحديث عنها في قسم الخصائص ؛ لأنها عبارة عن  
خصائص هذا الباب ، وهي :

- ١ - الصيرورة إلى التعميم ثُمَّ التخصيص ، أو الإجمال ثُمَّ التفصيل .
- ٢ - الصيرورة إلى التقديم والتأخير اللذين يُؤدّيان إلى تغيير الحكم  
النحوي لكل من المقدّم والمؤخر .
- ٣ - العدول عن الأصل في بيان الأجناس والمقادير - وهو الإضافة -  
إلى غيره .

٤ - إفحام ما لا يُحتاج إليه في أداء أصل المعنى، بين العاصر  
ومعموله

٥ - الإتيان بالنصير قبل مفسره

وملاحظة هذه الخاصية التي يقوم عليها باب السدل العدول عن  
الأصل في التركيب - هي التي حملت النحاة على الذهاب إلى تقدير وقوع  
البدل موقع السدل منه، وذلك يعني أنه عندهم - كما هو في الحقيقة - بدل  
إطبات، أي ردة على أصل المعنى لفائدة<sup>(١)</sup>

قال سيويه موضحاً كيفية مخالفة الأصل في بناء التركيب، في بدلي  
العصر والاشمال وهذا بات من الفعل يستعمل في الاسم ثم سدل مكان  
ذلك الاسم اسم احرفي عمل فيه كما عمل في الأول، وذلك كقولك رأيت  
قومك أكثرهم، ورأيت سي ريد ثلثيهم، ورأيت سي عمك ناساً منهم،  
ورأيت عدالله شخصه، وصرفت وجوهها أولها، فهذا نحوي على وجهين  
على أنه أراد رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك، وصرفت وجوه  
أولها، ولكنه ثنى<sup>(٢)</sup> الاسم توكيداً، كما قال - حل ثاؤه ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ  
كُلُّهُمْ أَسْمُودَ ﴿٣٠﴾﴾<sup>(٣)</sup>، وأشياء ذلك، فمن ذلك قوله - عز وجل  
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْزَالِ فَتِلْ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup> وقال الشاعر

ودكرت بفسد زرد مائها وعثك السؤل على أسبائها

(١) نظر الإشب والسميات في علم السلاعه ١٥٣، ونظر ١٤٢، حيث عزف  
الإبحار والإطبات والصدوة، بقوله «إن كانت العدة واقية بأداء بمعنى المراد،  
وهي أقل منه، فهو لإبحار وإن كانت أكثر، لا على وجه التكرير والحشو، فهي  
لإطبات وإن كانت منه فهي المساواة»

(٢) من سمات تعرب سوبه، إطلاقه انشئة على ما كرر لعظه عربيين، ومن ذلك قوله  
الكتاب ١٢٦/٢ - وهذا بات ما يشي به المستمر توكيداً ويست تشبه بالي تمنع  
الرفع، حانة فل انشئه، ولا تنصب ما كان عليه قبل أن تشي، وديك فولك فهي  
يد فائماً بها «

(٣) البحر ٣

(٤) العدة ٢١٧

ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبني ما الذي رأى منهم، فيقول ثدثهم أو ناساً منهم<sup>(١)</sup> وقال موضحاً الحصيصة داتها في بدل الاشتغال، - وقد أشار إليها في النص السابق، حيث مثل لها، لكنه لم ينص عليها - وهذا ما تكون فيه «أن» بدلاً من شيء ليس بالآخر من ذلك ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِخْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَتَاهَا لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> (وأن) مبدلة من إحدى الطائفتين، موصوعة في مكانها، كأنك قلت وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم، كما أنك إذا قلت رأيت متاعك عصه فوق عص، فقد أدلت الآخر من الأول، وكأنك قلت رأيت عص متاعك فوق عص، وإنما نصت «عصاً» لأنك أردت معنى رأيت عص متاعك فوق عص، كما جاء الأول على معنى وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم<sup>(٣)</sup> وقال السهلي موضحاً اتفاق أنواع الدل الثلاثة في تلك الحصيصة إذ بدل العص ولاشمال عنده، يرجعان إلى الدل المطابق «مسألة في ذكر بدل العص من الكل، وبدل المصدر من الاسم وهما جميعاً يرجعان في المعنى والنحصيل إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، أما اتصافهم في المعنى فلائك إذا قلت رأيت القوم أكثرهم، أو نصفهم، وإنما نكلمت بالعموم وأب تريد لخصوص، وهو شائع في اللغة لا يُكرز حواره أحد وإذا كان كذلك وإنما أردت لقيت عص القوم، وجعلت «أكثرهم»، أو «نصفهم» تبييناً لذلك العص، وأضفته إلى ضمير القوم، كما كان الاسم بمدل منه مُصافٍ إلى القوم، فقد آل الكلام إلى أنك أدلت شيئاً من شيء وهما لعين واحدة وأما بدل المصدر من الاسم فكذلك

(١) الكتاب ١٥١، ١٥١، وانظر شرح السيرفي ١٠/٢، والكتاب ٢٧٢، ٢٧٢، والمعتصم ٢٩٦، ٢٩٧، ومعاني القرآن وإعرابه بلر ح ٢٠٧، ٢٠٧، ولأصول في النحو ٤٧/٢، وشرح لكابه ٣٣٨، ٣٣٩، والسط ٤٠٢، ٤٠٦.

(٢) الأفعال ٧

(٣) الكتاب ١٣٢/٣، وانظر الكتاب ٧٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١٠٦/١، والكتاب ١٩٩/٢، والنذر المعصوم ٥٦٥٥.

أيضاً، لأنَّ الاسم من حيث كان جوهرًا، أو حشماً لا يُفحَث ولا ينفَع ولا يضرُّ، وإنما يتعلَّق المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني، بصفاة وأعراض قائمٍ بالحسم، وعُلم ذلك ضرورةً حتى استُعِي عن ذكرها لمعطٍ وهي معلومة المعنى فإذا قلت بمعنى عبد الله، عُلِم أنَّ السامع فيه صفة وعرض مُصافٍ إليه، فثبت ذلك العرض ما هو، فقلت عُلْمُهُ، أو رأيُهُ، ثُمَّ أَصَفَ العَلمَ إلى صمير الاسم كما كان اسم المعدل منه مُصافاً إليه في المعنى، فصدر التدبير بمعنى صفة ريد، أو حصته، ثُمَّ بَيَّنْتُ بقولك (علمه)، فَعُلمَ م هي تلك الحصنة، فإن للمعنى إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة<sup>(١)</sup> وقال ابن بريها مُتحدثاً عن يَدان النكرة من النكرة بدلاً مُطابقاً، ومُشيراً إلى أنَّ إحدى صورها، من باب مضم البعث على لمعوب<sup>(٢)</sup>، مع تعثر خُكم كُلِّ «ونكرة من النكرة، كقوله ﴿وَعَرِيبٌ سُودٌ﴾<sup>(٣)</sup> و(سود) بدل من (عراب)، وإنما هو سود عراب، وذلك أنَّ (عراب) في الأصل صفة لـ(سود) بُرِعَ منها الصمير وأقيمت مقام الاسم، ثُمَّ أُبدلَ منها الذي كان موصوفاً بها، ومثل ذلك ﴿عَرَّ الْأَسْلَمَ دِيماً﴾<sup>(٤)</sup> دِيماً غير لإسلام، وأشد الأصمعي

ولكبي نبيث بوصل قوم لهم لمم ومُنكرة جُسوم

أي وخُسوم منكرة وقول أبي شهاب

إن أنت لم تُنر لي شيئاً أعيث به أليتي أعظماً بالفرقر الفاع<sup>(٥)</sup>

وقد سبقه إلى بقول بأن مسمى الكلام في به فاطر، على التقديم

(١) سائح الفكر ٣٠٧، ونظر شرح النعم ٢٣١١، والنكب الحسان ١٢٥، والهمع ٢١٢٥

(٢) سيامي في قسم الحصانصر، بيان صور تقديم البعث على لمعوب، وموقف لبحاه من ملك انمسأله

(٣) نظر ٢٧

(٤) كل عمود ٨٥

(٥) شرح النعم ٢٣٢١، ونظر بريها في علوم لفران ٤٥٦/٢

والسحير، الصراء<sup>(١)</sup> - على ما نقله عنه الألوسي - وأبو عبيدة<sup>(٢)</sup> وقال  
الحوهري «وتقول هـ أسودٌ عزيبٌ، أي شديد لِسود وإدا قُنت  
عزيبٌ سودٌ، تجعلُ السُّود بدلاً من الغرابِ؛ لأنَّ سواكيد الألوان لا  
تقدّم»<sup>(٣)</sup> وبصَّ اس مالت على أنَّ نحو ذلك يتمُّ أيضاً في إبدال المعرفة من  
مثها بدلاً مُطابقاً، حيث قال «ومثل تقديم المعت وحسن المصنوع بدلاً،  
قوله تعالى ﴿إِلَى صِرَاطٍ الْعَرِيبِ الْحَمِيدِ﴾<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>

وممَّا قدَّمنا يتضح أنَّ وصفة باب البدل الأساسية، ليست التحصيص،  
أو التعريف، أو التوصيح - وهي وظائف أبواب السان الأخرى الأساسية،  
وتفارقها إلى غيرها من الوظائف، كما هو معلوم -، وإنما وطبقه الإشارة  
إلى أنَّ المعنى الذي يُعزُّ عنه ساء الكلام على ذلك النحو، له من الأهمية  
ما افتضى العدول عن الأصل في ساء الكلام، لإعطاء معنى المراد مريد  
تقويه وفصل تفريره، بواسطة التعبير عنه بطريقتين

وتندك الأهمية - وإنَّ كان المحييء بالتركيب على تلك الصورة، يُشيرُ  
إليها - لا يمكن تحديدهُ طبيعتها وبيان مصدرها إلا بتصاغر قرائن لمقام  
والسياق ونظير البدل في هذه الحاصنة، إحدى صور العطف بنواو، وذلك  
عندما نعطف بها حملة على حملة ليس لها محلٌّ من الإعراب، حيث إنَّ  
نعطف يُشيرُ إلى وجود صلة بين الجملتين، وإدراك طبيعة تلك الصلة التي  
سُوِّعت اعطف يتوقَّف على أمر خارج عن سية الحملتين وقد عدَّ عبدالقاهر  
العطف في هذه الصورة مُشكلاً، ثمَّ نُسَّ كيفية حلِّ إشكاله، قال «والذي

(١) انظر روح المعاني ١٠٩/٢٢، ولم أعثر على أنه دالٌّ في معناه، وانظر التحرير  
والسوير ٣٠٣/٢٢

(٢) انظر محارر القرآن ١٥٤/٢، والجامع لأحكام القرآن ٣٤٣، ٣٤٢ ١٤

(٣) التصحيح ١٩٢ ١، وانظر معاني لقران وإعراجه ٢٦٩ ٤، ولمصر داب ٣٥٩،  
ورحمة لأرب ١٩٥

(٤) برهيم ٢، ١

(٥) شرح المنهل ٣٢٠/٣، وانظر المساعد على التسهيل ٤١٨/٢، والجامع ٣٣٩/٩

وسحر ٤٠٤ ٥، والموضحات ٥١٣/٢ روح المعاني ١٨٢ ١٣

يُشَكِّلُ أمرُهُ هو البصيرب الثاني، وذلك أنَّ تعطف على الجملة العارية الموصع من الإعراب خُملةً أخرى، كقولك ريد قائم وعمرو قاعد لا سئل لما إلى أن يدعي أنَّ الواو اشتركت الثانية في إعراب قد وحب بالأولى بوجه من الوجوه. وإذا كان كذلك فيسعي أن بعدم المطلوب من هذا العطف والمعنى منه، ولم لم يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع تعطف، فتقول ريد قائم وعمرو قاعد، بعد ألا يكون هنا أمرٌ معقول يؤتى بالعاطف ليشارك بين الأولى والثانية فيه؟ ثُمَّ إنَّ الذي يوجهه ننظر والتأمل أن يُقدَّر في ذلك بئنا وإن كُنَّا إذ قلنا ريد قائم وعمرو قاعد، فإنَّ لا يرى ههنا حكماً يرغم أن الواو جاءت للجمع من الجملة من ههنا، فإنَّ يرى أمراً آخر يحصل منه على معنى الجمع وذلك أنَّ لا نقول ريد قائم وعمرو قاعد، حتَّى يكون (عمرو) بسب من (ريد)، وحتَّى يكونا كالطيرين واشتركيين، بحيث إذا عرف السامع حال الأول، عساه أن يعرف حال الثاني<sup>(١)</sup> وهذا العطف أشدَّ إلى حمئة وجود علاقة، لكنَّ الكشف عن ماهية تلك العلاقة يضعف التوصل إلى من شاء الحملتين، إلاَّ إنَّ حاءنا لسة في نصِّ مكمل، ومع ذلك نعين معرفة المقام على تحديد مسوِّع العطف

وفل بيان وظائف البدل في ظل المقامات التي تسدعي الصبرورة إليه، والتي توصلنا إليها من خلال مدارس أسلوب انكتاب الحكم، موضَّح وجهات نظر من تطرَّق من السحاة للحديث عن تلك الوظائف، تحاهها ويمكن تصيغهم بحسب وجهات نظرهم إلى أربع فرق

الفرقة الأولى: ترى أنَّ للإبدال في البدل المطابق وطبيعة تختلف عن طبيعة الإبدال في بدل البعض ولاشتمال إذ وطيفته مع البعض والاشتمال تقوية المعنى وتقديره، ومع المطابق البیان

ويمكن أن يُعدَّ سبويه من هذا الفريق، فهو وإن لم يصرِّحاً على ذلك الاختلاف، يمكن أن نلتقط من كلامه عبارات فيها إشارة إلى ذلك،

(١) دلائل الإعجاز ٢٢٣، ٢٢٤، وانظر مصباح العدم ٢٤٩، ٢٥٢، والمحبر

كما يمكن أن يكون في مسلكه في التثويب دليل آخر، إذ يلاحظ عليه ما يلي

أ - جعل بدل العَصِ والاشتِمال مائاً واحداً<sup>(١)</sup>، وفضل بدل الكلّ عهما، وجعل الحديث عنه باين، تحدّث في الأول منهما عن إبدال الكرة من الكرة<sup>(٢)</sup> وفي الثاني عن إبدال المعرفة من الكرة والمعرفة من المعرفة<sup>(٣)</sup>، كما جعل لبدل المايين منه لمستقل<sup>(٤)</sup>

ب - جاء باب بدل العَصِ والاشتِمال غيب باب الاشتِعال، وجاء أحد بابي بدل الكلّ، وهو بدل المعرفة، عقب باب (مجرى نعت المعرفة عليها)، أمّا الحديث عن إبدال الكرة من الكرة بدل كلّ، فقد أدمج مع الحديث عن نعت الكرة في باب واحد هو (باب مجرى نعت على اسمعوت والشريث على الشريث، والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك)<sup>٥</sup>

وفي ضوء مسلكه ذلك، وإشاراته النصية التي سورها، يستقيم عدّه رأس هذا صريق فقد سبق نقل حديثه عن بدل العَصِ والاشتِمال، والذي نصّ فيه على أن فائدة العدول عن رأيت أكثر قومك، إلى رأيت قومك أكثرهم، تقرير المعنى وتقويته، حيث قال «على أنه أراد رأيت أكثر قومك ولكنه ثنى الاسم توكيداً»<sup>(٦)</sup>. وفان وهو يحدث عن إبدال المعرفة من مثنها بدلاً مطابقاً «ولا يجوز أن تقول رأيت ريداً أبه، ولأث غير ريد، لأنك لا تشبهه بغيره، ولا شيء ليس به، وكذلك لا ثنى الاسم توكيداً، وليس بالأول ولا شيء به، فإنما تشبه وتؤكده مثنى بما هو به،

(١) الكتاب ١٥٠ ١ - ١٥٨

(٢) السابق ٤٢١ ١ - ٤٣٧

(٣) الكتاب ١٤/٢ - ١٧

(٤) السابق ٤٣٩ ١ - ٤٤١

(٥) الكتاب ٤٢١ ١

(٦) الكتاب ١٥٠ ١



أَوْ هُوَ هُوَ (١) فقولهُ (لَأَنْتَ لَا تُبَيِّنُهُ) بُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَرَى وَطِيعَةً  
هَذَا لِنَوْعٍ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ، اتَّوَصَّيْحُ

وقال - مُتَحَدِّثًا عَنْ بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَكْرَهَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ،  
بَدَلًا مُطَابَعًا - «أَمَّا بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَكْرَهَةِ فَقَوْلُكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبْدَ اللَّهِ،  
كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ مَنْ مَرَرْتُ؟ أَوْ ظُنُّ أَنَّهُ يُعَالَى لَهُ ذَلِكَ، فَأَبْدَلَ مَكَانَهُ مَا هُوَ  
أَعْرَفُ مِنْهُ» (٢) وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَكَرَهُ ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ  
مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ (٣) وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا مِنْ مَعْرِفَةٍ فَهِيَ  
كَقَوْلِكَ مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ رَيْدًا، يَمَّا عَطَلْتَ فَتَدَارَكَ، وَهَذَا لَكَ أَنْ تُصَرِّبَ  
عَنْ مَرُورِكَ بِالْأَوَّلِ وَتَجْعَلَهُ لِلْآخِرِ، وَأَمَّا الَّذِي بِحَيْثُ مُتَدَاً فَقَوْلُ الشَّاعِرِ وَهُوَ  
مُهَيَّجٌ

وَلَقَدْ حَظَرَ نُبُوتَ بِشْكُرٍ حِطَّةً أَحْوَالًا وَهُمْ نُبُو الْأَعْمَامِ (٤)

كَأَنَّهُ حِينَ قَالَ حَظَرَ نُبُوتَ بِشْكُرٍ، قِيلَ لَهُ وَمَا هُمْ؟ فَقَالَ أَحْوَالًا  
وَهُمْ نُبُو الْأَعْمَامِ (٥)

وَبِحَدِّ ذَلِكَ الرُّؤْيَا الَّتِي تُلْمَحُ مِنْ كَلَامِ سَيُوبَةَ، مَصْصُوصًا عَلَيْهَا عِدَدٌ

(١) سَابِقُ ١٥١١

(٢) فِي الرُّوَيْيِ شَرْحُ الْكِتَابِ ٣٧٩/٢ - قَوْلُ أَبِي لَازٍ لَمْ يَطْهَرْ لِي مَرَقٌ حَلِيٌّ بَيْنَ بَدَلِ  
الْكَلِّ مِنَ الْكَلِّ وَبَيْنَ عَطْفِ الْبَيِّنِ، بَلْ لَا أَرَى عَطْفَ السَّارِ إِلَّا لِنَدْوٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ  
كَلَامِ سَيُوبَةَ، فَهُوَ بِمِثْلِ عَطْفِ الْبَيِّنِ، بَلْ قَالَ (أَمَّا بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَكْرَهَةِ،  
فَهُوَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبْدَ اللَّهِ

(٣) الشُّورَى ٥٢، ٥٣

(٤) حَاءٌ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ سَيُوبَةَ لِلنَّحَّاسِ ١٦٦ - أَلْعَرَبُ فِي هَذِهِ الْبَيْتِ ثَلَاثُ عَرَبٍ  
الرُّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَرَجُ أَمَّا الرُّفْعُ فَعَنَى التَّصْيِيرَ، كَمَا قِيلَ لَهُ أَيُّ سَيِّ بِشْكُرٍ؟ فَقَالَ  
هَمَّ أَحْوَالًا وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى مَعْنَى أَعْيَى أَحْوَالًا وَأَمَّا خَرَجَ فَعَلَى الْبَدَلِ مِنَ  
بِشْكُرٍ، أَيُّ نُبُوتِ أَحْوَالٍ، وَانْظُرْ الْكِتَابَ ٦٣/٢، وَشَرْحُ لِسَرَفِي ١٨٨/٢،  
حَيْثُ حُورٌ عَنَى مَعَهُ الْحَقِصُ - أَلْ يَكُونُ (أَحْوَالًا) مَعًا لِبِشْكُرٍ، وَانْظُرْ بِصِلَاحِ  
الْحَدِيثِ ٨٢

(٥) الْكِتَابُ ١٤/٢ - ١٦

السبرافي، مع ملاحظة أنه في تمثيله حلط بين باب اسدل وباب عطف  
سار، وقل يراد بصُ الذي يصح فيه ذلك، ورد شرحه لكلام مسويه  
عن وطيفه بدي لبعض والأشمال، قال «قال مسويه على إثر ما ذكره من  
اسدل فهذا يعني على وجهين على أنه أراد رأيت أكثر قومك، وتثنى  
قومك ولكنه ثنى الاسم تأكيداً فهذا أحد الوجهين والمعنى في ذلك  
أنه حين قال رأيت قومك، كان عرضه رأيت ثلثي قومك، لأنه قد يحور  
أن تُعرب باللفظ العام وأب تُرَبُّدُ العَصْر، كما قد يقول القائل شَغَتْ بَحْدُ،  
وإنما يُريد بعضهم، وصحَّ أهلُ بغداد، وعسى ألا يكون صحَّ منهم إلا نفر،  
فقد أراد باللفظ الأول بعض ثم أتى بذلك العصر فكثرة بلفظ آخر، فقد  
أكد كما أكد في قول الله تعالى ﴿فَسَخَدَ لِمَلَائِكَتِهِمْ تَتَحَوَّنَ﴾<sup>(١)</sup>،  
وكما قال تعالى ﴿يَسْتَفْلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>، و(قال فيه) بدل،  
وهو تأكيد على هذا الوجه الذي ذكرناه؛ لأنه أراد بقوله (الشهر الحرام)  
القتال، ثم أعاد القتل، تأكيداً<sup>(٣)</sup> فهذا البصر يُعَبِّدُ اعتناقه مذهب مسويه  
فما يحضر وطيفة هذين القسمين، وإيرادنا إياه، لرفع الحسد أن يفهم من  
بيده التالي، وطيفة بدل، أنه يرها وطيفة جميع أقسامه، وذلك ما فهمه  
بعض أصحابه بعدة فإن «فإن قد فاعل فلاي شيء دخل؟ قبل له قد  
يكون للشيء الواحد أسماء من معانٍ تُشتق لها منها تلك الأسماء، فيجوز أن  
يشتهر بعض تلك الأسماء عند قوم، وبعض أسمائه عند آخرين، فإذا جمع  
الاسمين جميعاً على طريق بدل أحدهما من الآخر، فقد بُدِّلَ رعاية البيان  
ودلك أنه إذا قال ريد رأيت أناه عمرو، فقد يحور أن يكون لمخاطب  
يعرف أنا ريد، ولا يعلم أنه عمرو، وقد يحور أن يكون عروفاً بعمرو، ولا  
يعرف أنا ريد من هو؟ فإذا أتى بالأمرين، عرّفه من وجه آخر وإذا قال  
رأيت ريد رجلاً صالحاً، يحور أن يكون عرضه أن يُسَمَّى للباس مروره برجل  
صالح، ويُسَمَّى ريد، وليس كل من عرف أنه ريد، عرف أنه رجل صالح،

(١) نجر ٣١

(٢) بقره ٢١٧

(٣) شرح سير في ١١/٢، ونظر الك ٢٧٣، ٢٧٤

فأنتى بالعلم الذي يُعرف به، وبالمذهب الذي هو عليه؛ ليجتمع له بذلك  
عرضه، فهذا هو القصد في الدل<sup>(١)</sup>

وتسئى نذك الرواية المردوحة عدد من النجاة، منهم الصمري<sup>(٢)</sup>،  
حيث ردّد كلام سبويه فيما يتعلّق بدل العصر والاشتغال، ونقل نصّ  
لسيرافي، فيما يتعلّق بالدل المطابق، وفعل ذلك أبو حيّان<sup>(٣)</sup> فيما يتعلّق  
نصّ لسيرافي الخاصّ بمائدة بدل الكلّ أمّا فيما يتعلّق بالتوكيد ومصدره في  
بدلي العصر والاشتغال، فقد نقل في مذكرته عن عدد من النجاة رؤى  
مُعبرة لرؤية سبويه حول مصدر التوكيد، وسبأني بضمّه

الفرقة الثانية ذهبت إلى أنّ للدل وطبقتين أيضاً التفرير والبيان -  
أي النحصيل والتوصيح - لكنّهم يرويهما معاً وطبقه أقسامه لثلاثة قد أبو  
عليّ الفارسيّ مُبيّنة علة الحاجة إلى الدل «بما احتيج إليه في الكلام لأنّه  
بيان بمعنى الأول، وإن كان مكرراً، فهو يُبين المعرفة، وذلك أنّه لا يكون  
بدلاً إلّا أن يبيّن، أعني المكرة، فتقول مررت برجل صالح، فيكون  
هذا بياناً له (ريد) أنّه رجل صالح وعلى هذا قول الله - عزّ وجلّ -  
﴿لَتَجَنَّبَنَّهُ﴾ (١٥) ﴿لَا يَصِفُ كَذِباً﴾<sup>(٤)</sup> فإن أدلت المكرة من المعرفة، ولم تنع،  
فهو نَساع، ووجه نحويره أنّك إذا قلت مررت برجل صالح، حار وإن كان  
عدم أنّه رجل قبل ذكر الرجل، فهو بمنزلة التأكيد؛ ألا ترى أنّك إذا قلت  
مررت برجل صالح، فقد عدم أنّه نفسه قبل ذكره لها، وكذلك أيضاً الدل،  
وهو مُشنة بالتأكيد، فهذه العلة احتيج إليه<sup>(٥)</sup> وتسئى نلبيده اسّ حيّ تلك  
لظرة، يُوضح ذلك قوله: «اعلم أنّ الدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق  
والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والنحصيل»<sup>(٦)</sup>

(١) شرح السيرافي ١٠/٢، وانظر الكب ٢٧٣١

(٢) تنصيره والذكرة ١٥٦١ - ١٥٩

(٣) مذكره النجاة ١٨٣، ١٨٤ - ١٨٩

(٤) العلل ١٥، ١٦

(٥) المسائل بمشوره ٤٧، وانظر ٦٣، ٦٤، والمسائل الحلل ١٤٤، ١٤٥

(٦) النعم ١٤٤

وعنده اس ماشار تشير إلى أنه من هذه المرفة أيضاً، حيث قال  
«وأما البدل فهو إعلام السامع بمحموعي الاسم على طريق ليد من غير أن  
يُؤى بالاول الطرح، عند سبويه دون غيره والدليل على أنه ليس في نية  
الطرح أنه قصد به اليل على جهة الإعلام بمحموعي الاسم، فلم يصح أن  
يؤى بالاول الطرح؛ لأن جعله في نية الطرح يحرحه من أن يكون مُبَيَّناً،  
فكما لا يحور أن يكون المؤكّد، ولا المسعوت في نية الطرح، فكذلك  
المدر منه على جهة السد، لا يكون في نية الطرح»<sup>(١)</sup>

ودلك هو مفهوم عبارات لاس لُسد، قد - مُبَيَّناً وطبعة التوايح - عدا  
عطف النسق - «والبدل والعب والتوكيد وعطف اليل، تشترك كلها في أن  
العرض فيها ايل وسريدة في الإيضاح . . . وتفصل من وجوه»<sup>(٢)</sup> فهذا  
نص في كون وطبعة البدل هي اليل وفي حديثه عن الفروق بين البدل  
واسعب، عبارة قد يفهم منها أن وطبعة البدل التقرير أيضاً، قد. «أما العت  
واسدل فإنهم بفصلان من تسعة أوجه والرابع أن البدل بحري  
محري حملة أخرى، يُشَبُّ بها الجملة الأولى ويُقدَّر معه إعادة  
العامل»<sup>(٣)</sup> لكن قد يصعب هذا الاحتمال دهانه إلى أن باب التوكيد  
يسرد عن أبواب الثلاثة - العت، عطف اليل، البدل - يكونه يُقرَّر  
المعنى، قد «وأما التوكيد فيحتصّ دون هذه بأن العرض فيه إثبات بحقيقة  
ورفع المجرة»<sup>(٤)</sup>

ونص رمحشري في مفصله على أن هاتين هما وطيف البدل بجميع  
أقسامه، قال «وهو الذي يُعمد بالحديث، وإنما يُذكر [الأول]<sup>(٥)</sup> لحو من  
لثوطة، وليفاد بمحموعهما فصل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد .

(١) شرح المقدمة المحسنة ٤٢٣

(٢) إصلاح التحل ٧١

(٣) السابق ٧٢، ٧٣

(٤) إصلاح التحل ٧٦

(٥) ريده يستقيم بها المعنى

وقولهم إنه في حكم تنجيه الأول، يبدآن منهم باستقلاله نفسه ومعارفته  
 التوكيد والصّفة في كونهما تتمتس لهما يتبعانه، لا أن بعنوا بهدار الأول  
 وأطراحه <sup>(١)</sup> ووافق اس يعيش، غير أنه فسر المراد بالتوكيد بأنه رفع  
 «محرار وإطراح لتوسّع» <sup>(٢)</sup>، وفسر المراد بالتوكيد في الدل على ذلك الوجه  
 أيضاً أبو السركات الأساري واس القواس قل الأول «إن قل قائل ما  
 العرص من بدل؟ قيل الإيصاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمحرار» <sup>(٣)</sup>  
 وقال الثاني «البدل يُناسب التأكيد والصّفة وعطف الياء في تعبة الأول في  
 لإعراب، ورفع لمحرار ومعونه وإيصاحه» <sup>(٤)</sup>

**الفرقة الثالثة** ذهبت إلى أن وطيفة الدل بجميع أقسامه، ما أطلقوا،  
 عنه سان، وبوصح بمثيلهم أن المقصود به التحصيل أو توصح، أي  
 بهم جعلوه ينطق مع اللعب وعطف البدل، ومشأ ذلك النظر إلى جزء من  
 التركيب، أي بهم نظروا إلى الدل كأحد تتوابع وليس إلى الأسلوب بأكمله  
 ودي بولا أنه قصد ساؤه على كهيئة معينه، لما وُحد هذا التابع

قل المراد موصحاً وطيفة الدل المطابق «بحر قولك مررت  
 بأحد ريد، تبدلت (ريداً) من (الأح)، نَحْنُ الأح، وجعلته في موضعه في  
 العامل، فصار مثل قولك مررت ريداً وإنما هو في الحقيقة تبيين، ولكن  
 قل بدل؛ لأن الذي عمر في الذي قل قد صار يعمل فيه بأن فُرِع له ولم  
 سخر أن يكون نعتاً، لأن (ريداً) ليس ممّا نُعْتُ به، فإن قُتْ مررت ريد  
 نُحِثْ، جار في (الأح) أن يكون بدلاً وأن يكون نعتاً، والنعتُ نُحِثْ؛ لأنه  
 مما بُعْتُ به، والبدل حَيِّدٌ بال، لأنه هو الأول <sup>(٥)</sup> وكان موصحاً أن  
 تلك وطيفة بدل اعص <sup>(٦)</sup> والصرح الآخر أن تبدل بعض شيء منه؛ لتعلم

(١) جفصل ١٤٨

(٢) شرح المفصل ٦٦/٣

(٣) أسرار العرب ٢٩٨

(٤) شرح ألفه من معطي ٨٠/٢، ونظر ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٨

(٥) المفصل ٢٩٥

ما قصدت منه، وتبييه للسمع وذلك قولهم صربتُ ريداً رأسه، أردت أن تُسبغ موضع الصرب منه، فصار كقولك صربتُ رأس ريد. ومنه جاءني قولك كثرهم، بُنيت من جاءك منهم<sup>(١)</sup>

وحديث ابن السراج عن وظيفه البدل فيه شيء من الاضطراب؛ فهو في موضع يرى أن وظيفته الاختصار ورفع اللبس، وذلك بناء على أنه - عنده - من حُملة غير جملة العبدل منه، وفي موضع آخر لا يرى فيه وبين عطف اليبس قرناً - من حيث الوظيفة - لأن في كون البدل يحل محل المدل منه ولاء على هذا الرأي لأحير جاء تصييف له ضمن هذه الفقرة ويبدو أنه أول الداهس إلى أن البدل من جملة غير جملة العبدل منه، يُستتبع ذلك من طريقة شرحه للكيفية التي يتصور تطور هذا التركيب وفقها، ومن تسميته للباب «عطف اليبس» فإن «الرابع من التوابع وهو عطف البدل البدل على أربعة أقسام إما أن يكون الثاني هو الأول، أو بعينه، أو يكون المعنى مُشتملاً عليه، أو غلطاً وحق البدل وتقديره، أن يعمل لعامل في الشيء كأنه حال من الأول وكان الأصل أن يكون حريص، أو تدخل عليه واو العطف، ولكنهم احتسوا ذلك لئس الأول ما أبدلته من الأول، وهو هو، وذلك كقولك مررتُ بعد الله ومررتُ بريد، أو تقول مررتُ بعد الله وبريد، وتوفيت ذلك، لظن أن الثاني غير الأول، فلذلك ستعمل البدل فراراً من اللبس، وطلباً للاختصار والإيجاز<sup>(٢)</sup>.

وقد متحدثاً عن عطف اليبس، - وقد جعل ترتيبه في التوابع قبل البدل - «الثالث من التوابع وهو عطف لبيان اعلم أن عطف اليبس كالتعريف والتأكيد في إعرابهم وتقديرهما، وهو مُسبب لما تُجرى عليه كما يُسبب، وإما سمي عطف اليبس، ولم يقل أنه نعت لأنه غير مشتق من فعل ولا هو نحية، ولا صرّت من صروب الصفات، فعبدل النحويون عن تسميته

(١) السب ٢٩٦٤

(٢) الأصول في النحو ٤٦/٢، وانظر حاشية انعميني به مش التصريح على التوضيح

نعاً، وسموه عطف البيان لأنه للبيان حيء به، وهو مُعْرَفٌ بين الاسم الذي يحري عليه وبين ما له مثل اسمه، نحو رأيتُ ريداً أما عمرو، ولقيتُ أحاك نكراً والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره بتقدير سمعت التابع للاسم الأول، والبدل تقديره أن يُوصع موضع الأول وتقول في الداء، إذا أردت عطف لبيان يا أحبا ريداً، فتصب وتو، لأنه غير مبدى، فإن أردت البدل قلت يا أحبا ريداً<sup>(١)</sup> وهذا المعنى الأخير هو مؤذَى العبارة التي نُفِيت عن اس كيسان في التفرقة بين البدل وعطف البيان، وسدو أن اس السراج قد أفاد منها<sup>(٢)</sup>. قال الرركشي «فإن قلت ما الفرق بينه وبين البدل؟ قلت. قال أبو جعفر السحاس ما علمت أحداً فرق بينهما إلا اس كيسان، فإن الفرق بينهما أن اسدل يُقرر لثاني في موضع الأول، وكأنك سم تذكر الأول، وعطف البيان أن تُقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول، لم تُعرف إلا بالثاني، وإن ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأول؛ فحث بالثاني مُسبباً للأول، قائماً له مقام السبب والسوكيد قال وتظهر فائدة هذا في الداء، تقول يا أحبا ريداً أقبل، على البدل كأنك رفعت الأول وقلت يا ريداً أقبل، فإن أردت عطف البيان قلت يا أحبا ريداً أقبل<sup>(٣)</sup>»

ويمكن أن يُعدَّ الرحاحي من هذه الفرقة، فهو وإن لم يحصّ وطمة البدل بحديث، وردت له إشارة إليها وهو يُمثلُ لبدل العص، قال «فأما بدلُ العص من الكل، فهو لك قصتُ المالَ بضمه، والثاني بدلٌ من لأول وهو بعصه، وإنما أبدل منه للبيان<sup>(٤)</sup>».

وقال عبدانقاهر - وهو يتحدث عن حكم إبدال لظاهر من الصمير -  
«لا يجوز أن يقول مررت بك ريداً، ولا مررت بي ريداً. ولم يخر بي

(١) لأصول في النحو ٤٥/٢، ٤٦

(٢) قال الدكتور محمد إبراهيم الشا - اس كيسان الحوي ١٣٢ - «وسدو أن اس السراج قد أفاد من كتب اس كيسان عندما قال (الفرق بين عطف لبيان والبدل، أن عطف البيان تقديره التبع للاسم الأول، والبدل تقديره أن يوصع موضع الأول)»

(٣) البرهان في علوم القرآن ٤٦٤/٢، وانظر اس كيسان الحوي ١٣١، ١٣٢

(٤) المحرر في النحو ٢٥

المسكين كان الأمر، على أن تُبدل المسكين من ياء المتكلم؛ وذاك أن البدل يأتي للبيان، فإذا قلت مررت به زيد، جار لأنه بمنزلة قولك مررت بأحبت زيد، من حيث إن ضمير العينة يصلح لغير واحد، كما أن اللفظة التي هي (أحك) كذلك فقولك مررت به زيد، يُشير فيه الإتيان بالبدل أن لضمير لمن اسمه (زيد)، ويرفع لئلاً<sup>(١)</sup>. وقال أيضاً «ويشعر أن يكون فيه ضرب من البيان، نحو أن تقول ضربت أخاك زيداً، فيعلم أن الأخ المصروب هو الذي اسمه زيد وكذا إذا قلت رأيت زيداً أخاك، أدت أن الذي رأيته من حملة من يُسمى زيداً، هو الذي عُرف بأخوته»<sup>(٢)</sup>.

ويشير بصر السهيلي لتالي إلى اتفاق وظيفتي البدل المطبق وعطف بيان عنه، وذلك يعني اتفاق وظيفة البدل بأقسامه الثلاثة ووظيفة عطف بيان، إذ بدلا العنصر والاشتمال، بحسب تأويله، يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة<sup>(٣)</sup> قال - وهو سيسر إعراب (الرحمن) في التسمية، مُتَبِّعُ العنْة المانعة من إعرابه بدلاً - «والبدل عدي فيه ممتنع، وكذلك عطف بيان؛ لأن الاسم الأول لا يقتضيه إلى تيسر، لأنه أعرف الأسماء كلها وأبيها»<sup>(٤)</sup>.

وكذلك هما عند من عصفور؛ إذ لا يرى بين عطف البدل والبدل عرفاً إلا في كون البدل في حكم المطروح قد أعطف البدل والفرو بين البدل أنك لا تنوي بالأول الطرح في عطف البيان<sup>(٥)</sup> وقد في موضع آخر وهو يتحدث أيضاً عن وظيفة عطف البدل - «وقولي بُيِّنَهُ كَمَا يَبِيِّنُهُ البعث، تحرُّر من البدل، فإن البدل يُبيِّنُهُ بيئاً مع أنك تنوي بالأول الطرح، وليس عطف البدل كذلك»<sup>(٦)</sup> وقال محاولاً

(١) بمقصد في شرح الإيضاح ٩٣٠/٢، ٩٣١

(٢) سانس ٩٣٢/٢

(٣) انظر نتائج التفكير ٣٠٧

(٤) الس ٥٣، وانظر ٢٩٨ - ٣٠٠، والكشاف ٦١، ٨

(٥) المقرب ٢٧٢

(٦) شرح جمل برجاني ٢٩٤١



الفرقة بين وطبيعة التواضع الثلاثة «ومما ينبغي به الفرق بين عطف البيان  
 وانسداد والمعنى، أن نعت المعرفة فصذك به إرادة الاشتراك العارض في  
 المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك وعطف البيان إنما يقصد به  
 إرادة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول، من غير أن  
 يكون سكت وسر المحاطب عهد في ذلك وأما الدل فإِنَّ المقصد بذكره  
 لما وقع الاشتراك في المدل منه أن نعتمد عليه في البيان، ونجعل الأول  
 كأنك لم تذكره»<sup>(١)</sup> وقال معرُفاً لبذل «الدل إعلام، السماع بمجموع  
 اسم، أو فعل، على جهة تبين الأول أو تأكيده، وعلى أن يسوى  
 بالأول منهما الطرح معني، لا لفظاً فمثل مجيئه للتبيين، فقلت فم  
 أحوك ريداً ومثار مجيئه للتأكيد خدعت ريداً أمه، فمعلوم من قولك  
 خدعت ريداً، أن المحدود أمه»<sup>(٢)</sup>

وهي أشبه تمثيل من أبي الربيع لإبدال الصغير من الظاهر، ورد ذكر  
 وطبيعة الدل الأساسية، قال «وأما بدل المصغر من الظاهر في بدل  
 الشيء من الشيء، فبحق قولك رأيت ريداً إياه، وإياه بدل من ريد،  
 وبذل منه على جهة لتوكيد، لأن الدل وإن كان أصله للبيان، فقد يأتي  
 للتوكيد، كما كان ذلك في النعت»<sup>(٣)</sup>

الفرقة الرابعة ذهبت إلى أن وطبيعة الإبدال في أقسام الدل الثلاثة،  
 هي نمرس الحكم وتقويته فهي متفقة، الرأي مع الفرقة الأولى مسويه  
 ومناعبه حول وطبيعة المعنى والاشتغال وأما فصدهم من أولئك، لأنهم  
 رأوا أن تلك هي وطبيعة الإبدال في الدل المطابق أيضاً كما أنهم يثبوا أن  
 هذا الأسلوب لا يُصار إليه إلا في المقامات التي تستدعي المناجاة وهذه  
 الفرقة تضم نخوتين وبلاغيين ومفسرين وبدأ بالحويين، فخذ الرصي أول  
 الرافضين لعدد من مقولات نظرائه حول الدل: إذ رأى فيها عدم شمولية

(١) السائق ٢٩٥١، ونظر ٢٩٠

(٢) المعرب ٢٦٦، ونظر شرح حمل الرحاحي ٢٧٩١، ٢٨٠

(٣) نسط ٣٩٥١

نظره قائلها بهذا الأسلوب، مما فتح عنه عدم إمكانية الفصل بين البدل  
بمعدن وعطف لبيان

والمقولات المرفوعة من قبله، هي

أ - دهرت أصحاب حدود، من المقعدين، في حذهم لبدن إلى أنه  
تابع مقصود بما نسب إلى متنوعه دونه<sup>(١)</sup>

ب - دهرت لعص إلى أن الممدد منه في حكم الطرح معني

وهو بذلك قد حاول نوحيه الأنظار إلى وجوب محاولة البحث عن  
أسس معايرة تلك التي رفضها، حتى يمكن تفريق بين عطف البدن وقسم  
البدل لدي حلف أمره به حتى دعا الكثيرين إلى القول بأن كل ما يصلح  
أن يكون عطف بيان يصلح أن يكون بدلاً، ما لم يؤد إلى فساد  
صاعبي<sup>(٢)</sup>

ونقل من شرحه لكلام ابن الجاحظ ما يتضح به ما نسباه إليه قال  
«قوله (البدل تابع مقصود بما نسب إلى متنوعه دونه)، قوله (مقصود بما  
نسب إلى متنوعه دونه) يُخرج التأكيد والوصف وعطف البيان، كما قال<sup>(٣)</sup>  
قوله (دونه) يُخرج عطف النسق؛ لأن المقصود هناك التتابع والمنوع معاً  
ومقصود بالنسبة من البدل والممدد منه، لثاني دور الأول، هذا قوله ولا  
يُطرّد ما قاله في نحو حاءني ريد بن عمرو؛ فالمقصود هو الثاني دور  
الأول، مع أنه عطف نسق أقول وأنا إلى لأن لم يظهر لي فرق حلي بين  
بدن الكل من الكل وعطف اسد، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما  
هو ظاهر كلام سيوييه، فإنه لم يذكر عطف البيان<sup>(٤)</sup>، بل قال (أما بدل

(١) نظر الكافية في النحو ١٣٧، وشرح الوافية نظم الكافية ٢٦٨

(٢) نظر شرح التمهيل ٣٢٧/٣، أوضح المسالك ٢٤٩/٣ - ٢٥٢، شرح بن عقيل  
٢٢١/٣ - ٢٢٣

(٣) أي ابن الجاحظ في شرحه لهذه تعريف عبارة بمحقق، ونظر الكافية ١٣٧،  
و لأما في النحو ٢٢/٣

(٤) بن ذكره وإن لم يرد به، نظر الكتاب ١٢/٢، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥

المعرفة من الكرة، فحو مررت برجل عبدالله...<sup>(١)</sup> قالوا، الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإنه بيد، والبدل فرغ المبين، فيكون المقصود هو الأول. والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا العطف، فإن كون الثاني فيه هو المقصود به دون الأول ظاهر وثبت قلنا ذلك، لأن الأول في الأبدال الثلاثة، مسوئ إليه في الطاهر، ولا ندر أن يكون في ذكره فائدة لم نحصل لو لم يذكر - كما يذكّر في كل واحد من الثلاثة - صوناً لكلام، لفصحاء عن النعوى، ولا سيّما كلامه - تعالى - وكلام سيئه -  - فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه مسوئاً إليه في الطاهر، واشتماله على فائدة يصح أن يُنسب إليه لأجلها، دعوى خلاف الطاهر ثم يعون في بدل الكل إن الفائدة في ذكرهما معاً، أحد ثلاثة أشياء، بالاستقراء، إما أن يكون لأول أشهر والثاني مُتصفاً بصفة، نحو يريد رجل صالح أو كون أولهما مُتصفاً بصفة والثاني أشهر، نحو بالعام ريد، ورجل صالح ريد، وقد يكون الثاني لمجرد لتفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس في لأول فائدة ليس في الثاني؛ وذلك لأن للإبهام أولاً، ثم التفسير ثانياً، وفعل وتأثيراً ليس للإتيان بالمفسر أولاً، وذلك نحو رجل ريد؛ فإن الفائدة الحاصلة من (رجل) نحصل من (ريد) مع زيادة التعريف، لكن العرض ما ذكرنا، ولا بحوزة العكس، نحو يريد رجل؛ إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير<sup>(٢)</sup> والفائدة في بدل العنصر والاشتمال، لبيان بعد الإحمال، والتفسير بعد الإبهام؛ لما فيه من التأثير في النفس؛ وذلك أن المتكلم يُحقّق بالتالي - بعد التجوّر والمستمحة - الأول... قالوا، والفرق الآخر أن البدل في حكم تكرير العامل ولو سلّمنا ذلك فما تكرر فيه العامل طهراً، فما في شيء يعرف المحاطب ذلك فيما لم ينكر فيه؟ ولما أن ندعي ذلك فما سموه عطف البيان مع لتسليم في البدل<sup>(٣)</sup> وقال

(١) انظر نكتات ١٤/٢ - ١٧

(٢) شرح الكافية ٣٧٩/٢ - ٣٨١

(٣) السانق ٣٨٣/٢ و انظر حاشية الصان على الأشموني ٦٥/٣، ٦٦

رافصاً مقولة إسقاط المبدل منه، - ولو معنى - . واحتلف النحاة في المبدل منه، فقال المراد<sup>(١)</sup> . أنه في حكم الطرح معنى؛ ساء على أن المقصود بالنسبة هو الدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد الدل والمبدل منه يسير منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل العلط ولا كلام في أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً؛ لوجوب عود الصمير إليه في بدلي المعص والاشتغال، وأيضاً في بدل الكل إذا كان صميراً لا يستعنى عنه، نحو صرت الذي مررت به أحك. .<sup>(٢)</sup>

ويحد من هشام - في شرحه على لمحة أبي حيان - يهيج النهج دانه حيث صرح بأن وطيفة الأقسام الثلاثة في باب الدل، تقرير الحكم وتقويته قال شارحاً حذاً أبي حيان للدل بأنه تابع يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه<sup>(٣)</sup> «وبإياه أنك تقول قام زيد أحوك، فيكون ذكر (زيد) لمجرد لتوطئة والتمهيد لذكر المقصود بالنسبة وهو الأح وهو فائدة هذه التوطئة، أن الحكم يستفيد بها فصل تقوية وتقرير؛ لأنه مبررة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتس<sup>(٤)</sup> كما أن صيغته وهو يشرح حذو هو لعطف البيان، يؤكد أن ذلك هي نظره لوطيفة باب الدل، فإن «عطف البيان وهو تابع غير صفة توضيح مسوعه أو يخصصه وأقول قولي (تابع) جس يشمل التوابع كلها وقولي (غير صفة) مخرج لضعفه، فإنها توفق عطف البيان في قاعدة توصيح المتنوع، إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة فلا بد من جراحها وإلا دخلت في حذو السان وقولي (يوضح متنوعه أو يخصصه) مخرج لما عدا عطف بيان<sup>(٥)</sup>» فهو بالقياس الأخير قد أخرج الدل، وذلك

(١) انظر المقتضب ٢١١٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠

(٢) شرح لكوه ٣٩٢/٢

(٣) شرح للمحة البدرية ٢٩٤/٢، ونظر ١٩٥، حيث اعترض من هشام قول أبي حيان (في نسبة لإسناد إليه)؛ إذ لا يدخل في ذلك لحد، استدلال من المنصوب والمحذور

(٤) السابق ٢٩٤/٢

(٥) شرح شعور الذهب ٥٦٠، ٥٦١، وانظر أوضح المسالك ٣٤٦/٣

بمعنى أن وطيفته - كما يراه - ليست التوصيح أو التحصيل، على ما ذهب إليه الهريق الثالث

ورفص أن يكون هاناً وطيفتى البدل - أيضاً - كل من الأهرى والصنات فال الأول مبياً وطيفه البدل «والعرض منه أن يذكر الاسم مفصلاً بالسنة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بذلك السنة إلى ما فيه» لإفادة تؤكد الحكم وقرره، ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير لعدم، وقولهم المبدل منه في حكم الطرح، إنما يعنون به من جهة المعنى عدلاً دون اللفظ «<sup>(١)</sup> وقال عند شرحه لحد البعث «فالبعث عند الماظم هو التابع الذى يكمل متنوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتبعونه، فخرج بقيد التكميل السق والبدل، فإنهما لا يكملان متنوعهما، لأنهما لم يوصعا لقصد الإيضاح والتحصيل، ومحىء البدل للإيضاح في بعض الصور عروصى «<sup>(٢)</sup>، وذهب الصان إلى ذلك أيضاً عند شرحه لحد البعث، مُعدلاً كلمة حروح البدل والسق بقيد التكميل أو التعميم، قال «قوله (مخرج لبدل، والسق)<sup>(٣)</sup>؛ لأنهما لا يتلمان متنوعهما لا ببيصاح ولا نحصيل، أي لم يُقصد بهما ذلك أصالة، فلا بُد في عروص الإيضاح لبدل، بل ولعطف السق في بعض الصور»<sup>(٤)</sup>

ورد انتصا إلى البلاعيين، وبينهم مفسرون، بخدمهم لا يرون وطيفة بدل الأساسية إلا تلك وهي لتقوية والتقرير ولده فإنهم حرصوا على بيان أن الإبدال لا يُصدر إليه إلا في مقام الاعتناء بشأن المحدث عنه واستدعى ذلك الحديث عن الركائز التي يقوم عليها، وهى الإيهام ثم انتصير، والتعميم ثم التحصيل، أو الإحتمال ثم التفصيل

(١) شرح التصريح على التوضيح ١٥٥/٢، ونظر أوصح المسالك ١٩٩/٣ - ٢٠١

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٠٨٢

(٣) نظر شرح الأشموي ٦٢/٢

(٤) حاشه لصان على الأشموي ٤٥/٣، ونظر ٩٥

قد انحرحاني مُسياً ما يعرض للمسند إليه من أحوال «ويُعرض له زيادة الاعتناء فُسُدُ المسند إلى غيره ثُمَّ يُجعل بدلاً عنه لحكمة تقدّمت في حذف لمسند إليه ثُمَّ دلت لغير إمّا أن يكون عين معناه بغير بقطه، أو بعصه، أو جارحاً معلقاً به، وهي الأبدال الثلاثة»<sup>(١)</sup> فقوله «ويعرض له زيادة الاعتناء»، يُشير إلى المقدمات المقتضية للإبدال وهي «إمّا لكونه مطلوباً في نفسه، أو لكونه عريباً، أو فطيعاً، أو عحيماً، أو لطيفاً، أو غير ذلك ممّا له حجة استدعاء للاعتناء بشأه»<sup>(٢)</sup>.

وتحدّث العلوي عن الإيهام ثُمَّ التفسير فقال «اعلم أنّ المفصود إذا ورد في الكلام مُهماً فإنّه يُفبدّه بلاعةً ويُكسبه إعجاباً وفحامةً، وذلك لأنّه إذا قرع السّمع على حجه الإيهام، فإنّ السّامع له يذهب في بهامه كلّ مذهب»<sup>(٣)</sup>.

كما نرى أنّ الأثير ما يقتضي الصيرورة به بقوله «اعلم أنّ هذا النوع لا يُغمّد إلى استعماله إلّا بصرب من الصّالعة، وإذا حيء به في كلام فتمّ يفعل ذلك لتفحيم أمر المهّم وإعظامه، لأنّه هو الذي يطرق سمع أولاً، فيذهب بالسّمع كلّ مذهب، كقوله تعالى ﴿وَقَصَبَ إِلَىٰ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّقْبِحِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، فمسر «ذَٰلِكَ الْأَمْرَ» بقوله ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ﴾، وهي بهامه أولاً وتفسيره بعد ذلك تفحيم للأمر وتعظيم لشأه فإنّه لو قال وقصبا إليه أنّ دابر هؤلاء مقطوع، لما كان بهذه المكنة من الفحامة، فإنّ الإيهام أولاً يوقع السّامع في حيرة وتفكير واستعظام لما قرع سمعه، وتثوّب إلى معرفته والاطلاع على كُنهه وعلى نحو من هذا جاء قوله تعالى ﴿قَالَ فَذُؤَيْتَ شَوْلَكَ بِمُؤَسَىٰ﴾<sup>(٥)</sup> وَلَقَدْ مَنَّا عَلَىٰكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ<sup>(٦)</sup> إذ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ

(١) لإشادت وشبهات في علم البلاغة ٤٥، وانظر مفتاح العلوم ١٩٠

(٢) مفتاح علوم ٢٥٣، وانظر الإيضاح في علوم البلاغة ١٥٠

(٣) الصّار ٧٨/٢

(٤) الحجر ٦٦

١. يُوحَى (٢٨) أَنْ أَقْبِيهِ فِي الثَّانِيَةِ فَاقْبِيهِ فِي الْآخِرَةِ (١) فَصَّرَ ﴿مَا يُوحَى﴾ بقوله ﴿أَنْ أَقْبِيهِ﴾ وهذا كالأول في إبهامه أولاً ثم تفسيره (٢).

أما فائدة الإجمال ثم التفصيل، فقد بيّنها الرمحشري، في معرض إعرابه للآية السبعة من فاتحة الكتاب، قال «فإن قلت ما فائدة الدل (٣)، وهلاً قيل أهدى صراط الدين أعمت عليهم؟ قلت فائدته التوكيد، لما فيه من التنبيه والتكرير والإشعار بأن الصراط المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين؛ ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وأكده، كما تقول هل أدلك على أكرم الدس وأفضلهم؟ فلا، فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفصل من قولك فلا الأكرم الأفضل؛ لأنك ثبت ذكره محملاً أولاً، ومفصلاً ثانياً، وأوقعت (فلاً) تفسيراً وإيضاحاً للأكرم لأفضل فجمعته عنماً في الكرم والفصل، فكأنك قلت من أراد رجلاً جامعاً لخصتين فعليه فلاً، فهو الشخص المعين لاجتماعهما فيه، غير مدافع ولا مُدَارِع (٤)» وقال عنه أيضاً في معرض تفسيره لـ ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٥٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٥٦)﴾ «فإن قلت ﴿لِي﴾ ما حدواؤه والكلام بدونه مستتق؟ قلت قد أنهم أولاً ففصل، شرح لي، ويسر لي، فعلم أن ثم مشروحاً وميسراً، ثم نُبِّن ورفع الإبهام بذكرهما، فكان أكد لطلب الشرح والتفسير لصدره وأمره من أن يقول: اشرح صدري ويسر أمري، على الإيضاح السادس؛ لأنه تكرير للكلام الواحد من طريقي الإجمال والتفصيل (٦)» وبشر

(١) طه ٣٦ - ٣٩

(٢) المثل السائر ١٩٦/٢، ونظر الطرر ١٩٧/٢، وإشارات وانتسيهات ١٥٣، والكشاف ٥٨٤/٢، والإيضاح في علوم البلاغة ١٨٦

(٣) نظر في ذلك لفائدة ومقتضياتها من جهة المقام نتائج المفكر ٣٠٠ - ٣٠٢

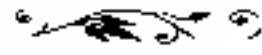
(٤) انكشاف ١٥١، ١٦، وانظر المثل السائر ١٩٧/٢، والطرر ٧٨/٢، ٨٧، واسحر ٢٧١، حيث جعل أبو حيد الأسلوب من باب الإبهام والتفسير

(٥) طه ٢٥، ٢٦

(٦) انكشاف ٦٠/٣، ونظر ٤٨٣/١، والإشارات والنبهات ١٥٤، حيث رد لرحامي على الصروسي. لإيضاح ١٨٦، ١٨٧ - جعله أسلوب لأنه من باب الإبهام

و تفسير

سكّاني أن المقام اقصي هذا التأكيد لحاصل من الإجمال ثمّ المصير،  
حيث قال « كان الطلّ وقت لإرسال الذي هو مقام مريد احتياح إلى  
شرح لصّدر، لما تؤدّن به الرّسالة من نفقي المكاره، وصروب الشّدائد»<sup>(١)</sup>



---

(١) مفتاح العلوم ٢٨٣، وانظر التحرير ٢١١ ١٦



## الوظائف

نص جمهور النحاة على عدد من الوظائف لأش من النواع، هما اللعب وعطف النون فذكروا للعب وظيفتين أساسيتين، هما تخصيص الكرة، وتوصيح لمعرفة، بالإضافة إلى وظائف أخرى، منها التعميم وتفصيل، ومدح والدم، والترحيم والإيهام، ولتؤكد<sup>(١)</sup> وحات صلاحية اللعب لإفادة المدح والدم وما شابههما من جهة اشتقاقه، ولمعلوم من نص النحاه مؤكداً بالاستعمان أنه لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشق، وبذلك فهو بدن على معنى في متنوعة

وعطف سان عدوه (النحاة) مكملات لعب من جهة أنه يؤتى به للتخصيص أو التوصيح بالجوامد، فهو لحموده لا بدن على معنى في متنوعة، وإذا كان كذلك فهو غير صانع لإفادة مدح أو دم ونحوهما من الوظائف<sup>(٢)</sup> التي يؤديها لعب

(١) نظر حور حديث عن وظائف اللعب الكتاب ٤٢١١، ٤٢٢، بمقتضى ٢٧٦٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٤، الأصول في النحو لاس نسرح ٢٣/٢، شرح البراهي على سنويه (مخطوط) ١٤٢/٢، الحمل في نحو ١٦، النصورة والذكر ١٦٩١ - ١٧٠، النلع في لعربة ١٣٨، ١٣٩، شرح النلع لاس برهان ٢٠٢١، ٢٠٣، المعصل وشرحه لاس بعيش ٤٦/٣ - ٤٨، الكفة في النحو لاس صاحب ١٢٩، شرح الكفة لمرصي ٣٠٣١، الصريح بمصموم لموصح للأهري ٤٦٤/٣، ٤٦٥، حاشية بصل على الأشموني ٤٥/٣

(٢) نظر لفصل ثاني من هذه لدراسة، قسم وظائف عطف النان

وأما الدل فبأني حامداً - وهو لكثير فيه - ومشتقاً، ومع ذلك قدم  
 بذكر الحجة له وطائف كما فعلوا مع البعت وعطف اليد ولكن البصر في  
 سبقات انني بصار فيها إلى الدل يسر أن الدل يأتي مؤدياً بلعظه أو تركبه  
 عدداً من لوطائف، وما أعبه بـ «تركيبه» أن مقصدي به الكلام على خلاف  
 ما هو الأصل فيه ومنه ينولد الدل، كما عرف - هو مقدم المدح أو الذم،  
 أو تعظيم أو التحصير، أو التعريض، أو التهديد

وإذا كان الدل يستخدم في تلك لمقامات فيصح أن نسب إليه أداء  
 تلك لوطائف، وما شجعت على الإقدام على ذلك بشارت عشرها عليها في  
 تصاعيف كلام لسيبويه، إضافة إلى عبارات مفسري ومعربي القرآن الكريم  
 عند ما أولهم لعدد من الآيات الكريمة التي جاءت فيها أساليب إبدال ومن  
 هذا جاء تخصص قسماً من هذه الدراسة لبيان أن الدل يؤدي وطائف، كما  
 أن اللعب وعطف البان كذلك، غير أنه يحالفهما من جهة أنه لا يؤتى به لا  
 للتخصيص ولا للتوضيح، وذلك ما سيتضح من خلال سطور طائفه

### المدح والذم

لم أغتر لأحد من الحجة - عبر سيبويه - على ما يفيد أن إفادة المدح  
 أو الذم، أو نحوهما، من وطائف الدل، بل وجدت سهم من بصر على  
 عكس ذلك وهو أن السيد الذي قال - وهو يتحدث عن أوجه انفصال  
 «لعب والذر» - «السابع أن البعت قد يكون منه ما يُرَاد به المدح أو  
 الذم أو اسرُخْم، ولا يكون ذلك في الدل»<sup>(١)</sup>

وممن بصر على أنه بصار إليه لأداء تلك الوظيفة من غير الحجة،  
 البركشي قال «ومن فوائد الدل التبيين على وجه المدح»<sup>(٢)</sup>

أما بالنسبة لسيبويه فإن في تصاعيف بعض أبواب الكتاب، أمثلة للدل  
 بأن فيها نقصه، إذ هو مصروف، أو بلعظ بعتة على ديك المعسر وقد

(١) صلاح الحسن ٧٤

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤٥٥/٢

يحدث سببونه عن تلك الدلالة ويبين أنها المقصبة لحركة إعرابية بعينها،  
 وذلك في أشياء حديثه عن نصب المصدر التشبيهية، قال «هذا باب ما  
 ينصب فيه المصدر المشبه به على إصمارة لفعل المنزول إظهاره وذلك  
 قولك مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صرخ  
 صرخ الثكلى وإنما ينصب هذا لأنك مررت به في حال بصوت، ولم  
 تُرِدْ أن تجعل لأحر صفة للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لما قُتِ له  
 صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصارت قولك له صوت بمنزلة قولك  
 فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى وإن شئت قُتِ له صوت  
 صوت حمار، وله حوار حوار ثور، وذلك إذا جعلته صفة للصوت، ولم  
 تُرِدْ فعلاً ولا إصمارة»<sup>(١)</sup>

فالمقتضي لنصب هذه الأسماء في الحالة الأولى، كونها ليست من  
 سمات المحدث عنه، بل هي سمتة في ذلك المقام فقط، أي وقت مرور  
 منكم به فإن أردت الإشارة إلى كونها من سماته الملاممة، صير إلى  
 لرفع والرفع على البدل<sup>(٢)</sup>، والنصب على مفعول المطلق أو الحال، إن  
 لم يكن لمصروف إليه معرفة<sup>(٣)</sup> ومراعاة لاختلاف الدلالة سي يحلف تبعاً  
 لها، الباب الحوي الذي تنصوي تحته تلك الأسماء، جعل مسويه لفصل  
 حديث عن حاله الرفع بدأ مستقلاً تالياً الباب السابق قال «هذا باب  
 يختار فيه الرفع وذلك قوله له علم علم الفقهاء، وله رأي رأي الأصلاء  
 وإنما كان الرفع في هذا لوجه، لأن هذه حصائل بذكرها في الرحل،  
 كبحر العلم والفصل. ولم تُرِدْ أن تُحَرِّثْ أنك مررت به في حال تعلم ولا  
 تفهم، ولكنك أردت أن تذكر الرحل بفصل فيه، وأن تجعل ذلك حصيلة قد  
 سأكملها، كقولك له حس حس الصالحين؛ لأن هذه لأشياء ومن  
 يشبهها، صارت تحلية عند الناس وعلامات وعلى هذا الوجه رفع

(١) نكتب ٣٥٥١، ٣٥٦، ٣٦١، ونظر شرح السيرافي ١٠٤/٢ - ١٠٧، والنك  
 ٣٨٨١، ٣٩١

(٢) نظر شرح السيرافي ١٠٧٢

(٣) نظر لكتاب ٣٥٦١ - ٣٥٨، وشرح السيرافي ١٠٤/٢

الصَّوْتِ وَرُ شَتِ بَصَتْ فَقُلْتُ لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ، كَأَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِ فِي  
حَالِ تَعْلَمٍ وَنَفَقَةٍ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَكْمِلْ أَنْ يُقَالَ لَهُ عَالِمٌ، وَإِنَّمَا هَرَقًا بَيْنَ هَذَا  
وَبَيْنَ صَوْتٍ، لِأَنَّ لَصَوْتِ عِلَاحٍ، وَأَنْ الْعِلْمَ صَارَ عِنْدَهُمْ بِمِثْلَةِ الدِّ  
وَالرَّحْلِ، وَبِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لَهُ شَرَفٌ، وَلَهُ دِينَ، وَلَهُ فَهْمٌ وَلَوْ  
أَرَادُوا أَنَّهُ يُدْخِلُ نَفْسَهُ فِي الدِّينِ وَلَمْ يَسْتَكْمِلْ أَنْ يُقَالَ لَهُ دِينَ، لَقَالُوا  
بِتَدِينٍ وَلَيْسَ بِذَلِكَ، وَيَتَشَرَّفُ وَلَيْسَ لَهُ شَرَفٌ، وَيَتَفَهَّمُ وَلَيْسَ لَهُ فَهْمٌ هَذَا  
كَانَ هَذَا لَلْفِطْرِ لَدِينٍ لَمْ يَسْتَكْمِلُوا مَا كَانَ عِلَاحٍ، بَعْدَ التَّصْنِيفِ فِي  
قَوْلِهِمْ لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ وَإِذَا قِيلَ لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، فَإِنَّمَا أَحْبَرُ  
أَنَّهُ مَرْنَةٌ وَهُوَ يُصَوِّتُ صَوْتِ حِمَارٍ وَإِذَا قِيلَ لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ، فَهُوَ  
يُحْبِرُ عَمَّا سَتَقَرَّ فِيهِ قَلْبُ رَأْيِهِ وَفِيهِ سَمْعُهُ مِنْهُ، أَوْ رَأَى بِتَعْلَمٍ فَاسْتَدَلَّ  
بِحَسَنِ تَعْلَمِهِ عَلَى مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ، وَلَمْ يُرْزَ أَنْ يُحْبِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا بَدَأَ فِي  
عِلَاحِ الْعِلْمِ فِي حَالِ لُفْيِهِ يَدُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِمَّا يُشْيِئُ بِهِ، وَإِنَّمَا الشَّاءُ فِي  
هَذَا الْمَوْضِعِ أَنْ يُحْبِرَ مَا اسْتَقَرَّ فِيهِ، وَلَا يُحْبِرُ أَنْ أَمْثَلَ شَيْءٍ كَانَ مِنْهُ التَّعْلَمُ  
فِي حَالِ لُقَاتِهِ<sup>(١)</sup> وَمِنْ أَمْثَلِهِ لِلصَّرُورَةِ إِلَى الْإِنْدَانِ لِقَنْصَاءِ مَقَامِ الْمَدْحِ  
وَالدِّمِ ذَلِكَ الْأَسْلُوبُ، أَيْضًا، مَا جَاءَ فِي وَقَوْلِهِ «وَمِنْهُ»<sup>(٢)</sup> مَرَرْتُ بِرَحْلِ  
رَحْلِ صَدَقَ، مَسْرُوبٌ إِلَى الصَّلَاحِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَحْلِ صَالِحٍ  
وَكَدَيْتُ مَرَرْتُ بِرَحْلِ رَحْلِ مُوَدٍّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَحْلِ مُوَدٍّ<sup>(٣)</sup>

وَمَا أَمْثَلُهُ الْبَدَلُ الَّتِي يَدُلُّ فِيهَا عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الدِّمِ بِلَفْظِ بَعْتِهِ، فَقَدْ  
جَعَلَ لَهَا بَدَأَ مُسْتَقْلَالًا عَنْ بَابِ (لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ) وَعِلَّةُ الْفَصْلِ تَتَصَحُّ  
مِنْ نَصْرِ، قَدْ هَذَا بَدْءٌ مَا يَحْتَازُ فِيهِ الرَّوْعُ إِذَا ذَكَرْتَ الْمَصْدَرَ الَّذِي  
يَكُونُ عِلَاحًا وَدَيْتُ إِذَا كَانَ، لِأَحْزَرُ هُوَ الْأَوَّلُ وَذَلِكَ بِحَقِّ قَوْلِكَ لَهُ  
صَوْتُ صَوْتُ حَسَنٍ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَدْتَ الْوَصْفَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ بِهِ صَوْتُ

(١) بكتب ٣٦١، ٣٦٢، ونظر ٣٦٦، وشرح السرياني ١٠٧٢، ١٠٨،

والمعجم في صط فويس عربية ٣٤١ ٣٤٠

(٢) جاء ذلك لأمثله في باب (محرى النعب على النعبوت) ولابدل على الحمد.

منه الكتب ٤٢١

(٣) الكتب ٤٣٠، ونظر شرح السرياني ١٤٦/٢

حسراً، وإنم ذكرت الصوت نوکیداً، ولم تُرذ أن نحمده على الفعل، لَمَّا كان صفةً، وكان الآخر هو الأول، كما قُلت ما أنت إلا قائم وقاعد، حملت الآخر على (أنت) لَمَّا كان الآخر هو الأول. وأمّا له صوتُ صوت حمار، فقد علمت أن (صوت حمار) نسب بالصوت الأول، وإنم حذر لك رفعه على سعة الكلام، كما حذر لك أن تقول ما أنت إلا سيّر<sup>(١)</sup> هذا ويحدّ سبويه قد نظّر<sup>(٢)</sup> بين وطيفة التكرير الذي تولّد عنه أسلوب البدل في نحو مررت برجل رحل صدقي، هذا رجل رحل صالح، وأنت العاصم حقّ العالم، ونسب وطيفة السبع في نحو أنت الرجلُ كُرُّ الرجل، ممّا يُشير إلى اتحاد الوطيفة، ووطيفة البعت في المثال إفادة المداغة في المدح، فلا تُدّ أن تكون وطيفة البدل كذلك، وذلك - في طي - مقصد سبويه من التطير، ويُلاحظ على أمثلة النصوص السابقة، تولّد لبدل من التكرير - وهو ما أطلق عليه سبويه التشية -، تكرير لفظ المصدر منه، مع إصافته أو بعبارة

وهناك صورٌ أخرى لإفادة المدح أو الذمّ بواسطة أسلوب الإبدال، منها ما ستجرحه من أبيات الكتب - وإن لم يتحدث عنها سبويه - ومنها ما جاء في أسلوب الآية الكرمة

فمن شواهد سبويه لإبدال المكرة من المعروف، فون بشر من أبي حارم<sup>(٣)</sup>

فإلى من أمّ أبس أزحل باقني عمرو فتشعّ حاجتي أو تُرحفُ  
مليّ إذا برى الوفود بسبه عرفوا مواردة مُزبد لا بُشرف<sup>(٤)</sup>

قال شحاس «خجة هي أنّه أبدل (مذك) من (عمرو)، وهو مدح

- 
- (١) نكتات ١، ٣٦٣، وانظر ١، ٣٦٥، ٤٣١، وشرح السيرافي ١٠٨/٢، ١٤٧  
(٢) نظر لكتاب ١٢/٢، ١٣ - ٤٣١، وشرح السيرافي ١٥٩/٢، ١٤٧، واستعنه على كتاب سبويه ١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩  
(٣) نظر شرح أبيات سبويه لابن السيرافي ١٤/٢  
(٤) نكتات ٩/٢

الكرة من معرفة و(تُرْحَفُ) تهزل<sup>(١)</sup> وقال ابن سير في «الشاهد فيه أنه أدل (ملك) من (اس أم أناس)»<sup>(٢)</sup>، وهو يدل الكرة من المعرفة، يمدح بشر عمرو اس ماء السَّماء، وأم أناس ست عوف من مُحَنَم من دُهل من شبد، وأم حد عمرو من المصدر أم أبيه وقوله (فطلع حاجتي) أي تلع احلتي إلى الموضع الذي أقصده، يُريدُ فتبع الموضع الذي فيه الملك، أو ترحف الراحلة ولعمري النهر العظيم الجرية، الكثير الماء، الذي يرمي بالربد وتعوارب جمع عارب، يُريدُ ما علا من الماء لا يُرف لا ينفذ ما فيه<sup>(٣)</sup> فمقام المدح هو مقتضي الإبدال وتعدده، يدل (عمرو) من (اس أم أناس)، و(ملك) من (عمرو) يدل (عمرو) من (اس) ما حقه أن يكون صفة، إذ الأصل في (اس أم أناس) و(ملك) أن تكونا صفتين (عمرو) عمرو من أم أناس الملك، ثم حيء محط المدح وهو حملة (إذا رب ) إلح، وهي في محل حرّعت (ملك) ولا يصح بالنظر إلى المقام إعراب (عمرو) عطف بيان، إذ لولا يرادة المدح والمبالغة فيه لذكر اسمه ثم جيء بما أُبدل منه ليكون دعاً له وطيفته التوضيح ومن شوه ذلك أيضاً قول الشاعر وهو من أبيات سيبويه<sup>(٤)</sup>

يا مَيَّ بْنَ مَعْدِي قوماً ولذتهم أو تُخَلِّسِيَهُمْ فَإِنَّ لَذَهْرَ حَلَّاسٍ  
عمرو وعبد صاب والدي عهدت سطر عزعر أي لُصْنِم عَناس

و(عمرو) و(عبد صاب) مرفوعان على لقطع من قوله (قوماً ولذتهم)، وذكر النحاس أن التحليل روي البيت بالنصب على البدل<sup>(٥)</sup>

(١) شرح أبيات سيبويه ١٩٥، ونظر شرح السري ١٥٨/٢

(٢) لأصح بحريج النحاس، وذلك أن (عمرو) يدل من (اس أم أناس)، و(ملك) يدل من (عمرو)

(٣) شرح أبيات سيبويه ١٥/٢، ونظر الإيضاح ٤٩٦/٢، حيث يشهد به على حور ترك صرف ما بصرف، وهو قوله (اس أم أناس)، والحرث ١٤٩١

(٤) انكت ١٥/٢، ونظر شرح الكافية ٣٨٠/٢

(٥) نظر شرح أبيات سيبويه ١٦١، وشرح أبيات سيبويه لاس السري ٤٧٩١، ٤٨٠، ونحوه ١٧٤٥، ١٧٥ - ٩٥ ٩٦

وموضع استشهادهما والذي عهدت<sup>(١)</sup> أبي الصيم عباس حيث حُولف  
الأصل في بناء لتركيب بتقديم الصفتين على موصوفيهما هو (عباس)، ولو  
حيء به على الأصل فيه لقبل عمرو وعبد مناف وعباس أبي الصيم الذي  
عهد

ومن شواهد ذلك ولإبدال يُراد به الدَّم قول المتلمس

ولا نُقيم على خنسب يُراد به إلاً، لأدلاًب عيسر الحَيِّ والوئد  
هذا على انحصاف مرَبوط برُمَّته ودا يَشُح فلا يرثي له أحد<sup>(٢)</sup>

و(عسر الحَيِّ والوئد) بدل من (لأدلاًب)، وهو في الأصل بعث لهم  
والمراد دَمُ كُلِّ مرتصٍ لبدل مُقيم عليه، والتعير من تلك الحصلة

هذا فيما يتعلق بإفادة أسلوب البدل هذين المعنيين والبدل مُطابق،  
وقد يُعیدهما والبدل تلاشتما، كما في قول الفرزدق وهو من أبيات  
سبويه<sup>(٣)</sup>

ورثتُ أبي أحلافه عاجل القرى وعنط المهارى كَوْمها وشوئها

و(أحلافه) بدل من (أبي) وهو بدل اشتمال، و(عاجل القرى) وم  
عُطف عليه (عنط المهارى) بدل من (أحلافه) بدل كل، و(كومها وشوئها)  
بدل مقطوع من (عنط المهارى)، والمراد التَّمَدُّح بسلوع العابة في باب  
الكرم، ولذا صار إلى أثبات أنه صفة منوارة، عَشَّتْ ما عداها من  
الصفات. فإن القسسي «بحور أن نكون (أحلاق) بدلاً على ما مضى<sup>(٤)</sup>»،  
وإن (عاجل القرى) فهو بدل من (أحلافه) فإن قيل إن (عاجل القرى)

(١) قال السجستاني - البحر ١٧٥٥ «الصمير يرجع إلى مي، وعدل عن خطابها وأحمر  
عنها فانقطع الذي يكون للعائب، أراد «الذي عهدت، فلم يستقم له»

(٢) الحرة ٣٥٢/٦، ولتحوير والتوير ٦٢ ١٥

(٣) الكتاب ١٦/٢، شرح سرياني ١٦٠/٢

(٤) يعود إحاسه إلى ما ذكر قبل من أنه يحور أن يكون التقدير ورثت من أبي أحلافه، وعليه  
فلا شدة في سبب الإبدال من بدل، وانظر في بعدية (ورث) البحر ١٢١ ١٠

جوهر، وأحلاقه عرض، وهما حساس<sup>(١)</sup> قيل قد تقدم قبله ذكر الأب، وهو جوهر وللدل في كثير من المواضع في حكم الحاصر غير المحدوف، ويجوز أن يكون (عاجل) هـ مصدراً، كالباطل، والفائح، وكأنه قال على هذا تحيله القرى، ويؤكد هذا عطفه عليه المصدر، وهو قوله (وعط (مهاري) وقته

وما زال ناسي العز فمسب وبيته وفي الناس ناسي بيت عز وهادئة<sup>(٢)</sup>

وموضع استشهاد سبويه بالنسب، رفع (كومها وشوبها) على القطع، والحر على الدل من (المهاري) حائر<sup>(٣)</sup>، ووظيفته تأكيد العموم المستفاد من (المهاري)

وقد صبر إلى الإبدال لقصد المبالغة في الدم، والدل مطبق معرفة من معرفة، ومحط الدم بحث المدل منه، في قوله تعالى ﴿وَرَدَّ نَادَىٰ رَيْثُكَ مُوسَىٰ أَيْ أَنْتَ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ قَوْمٌ فِرْعَوْنَ أَلَا يَنْقُورُونَ ﴿١١﴾<sup>(٤)</sup>.

﴿قَوْمٌ فِرْعَوْنَ﴾ بدل من ﴿الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، وذلك ما سجد إليه اسحاس<sup>(٥)</sup>، وأبو القلاء<sup>(٦)</sup>، والقرطبي<sup>(٧)</sup> وإرادة وشمهم نهاية الظلم، هو ما اقصى إشار ساء التركيب على ذلك النحو، حيث لم يُعل - مثلاً - أن ثب قوم فرعون الظالمين<sup>(٨)</sup>، أو أن انت قوم فرعون القوم الظالمين فهي المركب عدولاً، أو تحويلاً، الأول عن قوم فرعون الظالمين إلى قوم

(١) نظر نتائج الفكر ٣٠٨

(٢) يصاح شواهد الإيصاح ٥١٠/١، ٥١١

(٣) نظر لكاتب ١٦/٢، ١٧، وشرح أبيات سبويه للححاس ١٦٠، ولبس السيرافي ٥٠٤، ٥٠٣

(٤) الشعراء ١٠، ١١

(٥) انظر إعراب القرآن ١٧٥/٣

(٦) انظر ساء ٩٩٤/٢

(٧) انظر الجامع ٩١١٣

(٨) انظر التحرير والتنوير ١٩، ١٠٣، ١٠٤



فرعون القوم الظالمين، والثاني عن قوم فرعون القوم الظالمين إلى القوم  
الظالمين قوم فرعون

والجمع بين هاتين الظاهرتين التكرير وتقديم البعت مع ما في خبره -  
لا يكون إلا عند إرادة المسالعة وفي صوء ملاحظة ذلك فالأليق بعرب  
﴿قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾ بدلاً، لا جعله عطف بيان، وهو ما ذهب إليه لرمحشري  
حيث قال «سَجَّلَ عَلَيْهِمُ [بِظُلْمٍ]»<sup>(١)</sup> بأن قدم القوم الظالمين ثم عطف  
عليهم عطف البيان، كأن معنى القوم الظالمين وترحمته قوم فرعون،  
وكأنهما عبارتان تعتقدان على مؤدَى واحد إن شاء ذكرهم عثر عنهم بالقوم  
الظالمين، وإن شاء عثر بقوم فرعون وقد استحقوا هذا الاسم من جهتين  
من جهة ظلمهم أنفسهم بالكفر، وشررتهم، ومن جهة ظلمهم لسي إسرائيل  
بإستعبادهم»<sup>(٢)</sup> ونسج في ذلك المحرر الرازي<sup>(٣)</sup> والالوسي<sup>(٤)</sup>، ورخخه أبو  
حيان، قال «﴿قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾ قيل بدل من القوم الظالمين، والأحود أن  
يكون عطف بيان، لأنهما عبارتان يعتقدان على مدلول واحد، إذ كل واحد  
عطف البيان، وسوعه مستقلاً بالإسناد وما كان «أَلْقَوْمُ الظَّالِمِينَ» يوهم  
الاشتراك، أتى عطف البيان بإرالتة، إذ هو أشهر»<sup>(٥)</sup> وفي رأبي  
- والله أعلم - أنه لو حيء بالتركيب على الأصل فيه، لما كان هذا إيهام  
يحتاج إزالة، وما أن الإيهام ليس ناشئاً عن الوضع، فلموضع للبدل ولا  
مكان لعطف البيان

ومن صور الإبدال في مقام الذم، إبدال الطاهر من صميم بعث  
مرفوع العائد على مظهر سائر، وقد جاء ذلك في قوله تعالى ﴿أَقْرَبَ  
لِلنَّاسِ حَسْبُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ مَّا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ

(١) هكذا في النص وأحسب أن في الكلام خطأ طباعياً، والصواب ظلم

(٢) الكشف ٣٠١٣

(٣) انظر التفسير الكبير ١٢١/٢٤

(٤) انظر روح المعاني ٦٤١٩

(٥) البحر ٧/٧

تُخَذَبُ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَنُونَ ﴿١﴾ لَا هِنَ قُلُوبُهُمْ وَأَمَرُوا النَّحْيَ الَّذِينَ حَمَلُوا هَذَا هَذَا إِلَّا شَرٌّ يَنْفُكُكُمْ أَفَاتُوكَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْهِرُونَ ﴿٢﴾<sup>(١)</sup>

فحمله ﴿وَأَمَرُوا النَّحْيَ﴾ إلح حملة مستأنفة، ويحوز أن تكون عطفاً على حملة ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ إلى آخرها لأن كلنا الحملين مسوفه لذكر أحوال تدعي المشركين لدعوة السي - بالتكذيب والبهتان وإتباع على رفضها، فالذين ظلموا، هم المراد بالناس. وواو الجماعة عائد إلى ما عاد إليه ضمائر العينة الرَّاحِعة إلى ﴿لِلنَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> وليست حملة ﴿وَأَمَرُوا النَّحْيَ﴾ عطفاً<sup>(٣)</sup> على حملة ﴿اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَنُونَ﴾؛ لأن مصمومها ليس في معنى التفسد لما بأنهم من ذكر<sup>(٤)</sup> و﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بدل من الواو في ﴿وَأَمَرُوا النَّحْيَ﴾، وحمله ﴿هَذَا هَذَا إِلَّا شَرٌّ﴾ إلح، بدل من ﴿النَّحْيَ﴾ بدل حملة من مصدر بمعناها<sup>(٥)</sup>، وهو بدل بعض إن كانت الأقوال الأخرى المحكية ﴿بَلْ قَالُوا أَصَعْتُ أَخْلَمُ كُلِّ آفَةٍ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَلِنَّا بِنَبِئِهِ كَمَا أَتَى لَأَوَّلُونَ ﴿٥﴾﴾<sup>(٦)</sup> صادرة عن جمعة غير السافه، وإن كنت صادرة عن هؤلاء، فالبدل مُطابق

وفحوى ذلك اسحوى هو ما استدعى وسمَّهم بالظلم، والمراد به هـ معناه النعوي وهو مجاورة الحق<sup>(٧)</sup>؛ إذ هم مع عملتهم وعراضهم ولعنهم واسيلاء اللهو على قلوبهم وتجدهه تتحدد ما يستدعي الاعتناق من ريقته واقتلاع حدوده، اجتروا على الحكم على ما بأنهم به السي - من الذكر، فوصفوه بما حكاه عنهم الآيات وهذه حياية خاصة تُصاف إلى

(١) الأبياء ١ - ٣

(٢) نظر معاني القرآن بفراء ١٩٨/٢، لجامع لأحكام القرآن ٢٦٧/١١

(٣) جمع معطوف على (اسمعوه) السير في ١٧٣/٢

(٤) التحرير والتوير ١٢/١٧

(٥) نظر كشف ١٠٢/٣، ومعني بسبب ٥٩٤، وشرح لتصريح على التوضيح

١٦٢/٢، ١٦٣، وشرح التسهيل ٣٤٠/٣، والفتوحات ١١٩/٣

(٦) لأبياء ٥

(٧) نظر المفرد ٣١٥، ومتحد فره العيون الموطر ١٧٣، ونجفة الأريب ١٧٧

حساباتهم المعقدة ومما يُرْخِجُ أَنْ وسعهم بالظلم منشؤة حَفَعُهُمُ الْمُتَصَادِفِينَ، وهما التصاول إلى الحكم مع فقدان أدنى قدرٍ من الأهلية له، أَنْ لآيات التي جاءت واصفة موقف فرعون وقومه مما جاءهم به موسى - عليه السلام - من الآيات، أشارت إلى ترحيمهم في أمر يظنون ما جاءهم به، ولم يؤت فيها باسم طاهر بعد الضمير، كما في هذه الآية، وبذلك الآيات ﴿فَسَرَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا السَّحْوَى﴾ (٦٢) ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ بَرِيدٌ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَ بِطَرِيقِكُمُ الْمُغْتَى﴾ (٦٣) (١) فقد انتزع على موعظة موسى، سارعهم لأمر بينهم، وهذا يؤدّد بأنّ منهم من تركت فيه الموعظة بعض لأثر، ومنهم من حشي الاحترل، فدللت دعا بعضهم بعضاً للتشاور فيما يصنعون (٢)

وقد أوصل المعربون لأوجه في ﴿الَّذِينَ طَلَمُوا﴾ إلى تسعة، مُرْجِعاً بعضهم الدلية، وذكر الحاس ستة من تلك الأوجه، قال ﴿وَأَسْرُوا السَّحْوَى﴾ لَيْسَ طَلَمُوا ولم يقل وَأَسْرُوا السَّحْوَى، والفعل مُتَعَدِّمٌ، لأنّ الفعل إذا تقدم لأسماء وُحِدَ، وإذا تأخر ثُنِيَ وُجِعَ للضمير الذي فيه، فكيف جاء هذا متعدياً مجموعاً؟ ففهم ستة أقوال يكون بدلاً من انواو، وعلى إصمارة مندأ، وبضاً بمعنى أعني، وأجار القرء (٣) أن يكون حَقَصاً، بمعنى اقرب لدس الدين صموا حسابهم، وأحار الأحفش (٤) أن يكون على لغة من قد أكنوسي البراعث (٥)، والحوار السادس أحسها، وهو أن يكون التقدير يقول الدس طلموا، وحذف لقول مثل ﴿وَاللَّيْلُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ نَافِثَةٍ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾ (٦) فالدليل على صحة هذا الحوار، أن بعده ﴿هَٰذَا هَدًى إِلَّا شَرٌّ مُنْتَظَرٌ﴾، فهذا الذي قالوه (٧) وقال أبو حيان «وحوّروا في إعراب

(١) طه ٦٢، ٦٣

(٢) التحرير والتنوير ١٦ ٢٥٠

(٣) معاني القرآن ١٩٨/٢، وهو قد ذكر وجه بدل أيضاً

(٤) معاني القرآن ٦٣٢/٢، والوجه الثاني الذي ذكره أن يكون خبر مبتدأ محذوف

(٥) نسب أبو عبده هذا القول إلى أبي عمرو الهذلي مجاز القرآن ٣٤/٢ - ١٧٤١

(٦) البعد ٢٣

(٧) إعراب القرآن ٦٤/٣، ونظر نال ٩١١/٢

﴿الَّذِينَ طَنَفُوا﴾ وحوهاً الرفع والنصب والجر، فالرفع على البدل من ضمير ﴿أَسْرُوا﴾ إشعاراً بأنهم الموسومون بالنصب الفاحش مما أسروا به، قاله المزد، وعراه من عطية<sup>(١)</sup> إلى سيبويه<sup>(٢)</sup> أو على أنه فاعل، والو هو ﴿أَسْرُوا﴾ علامة للجمع، على لغة أكلوبي الراءث، قاله أبو عبيدة والأحشر وغيرهما قبل وهي لغة شاذة، قيل والصحيح أنها لغة حسنة، وهي من أرد شوءة، وخرج عليه قوله ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَكَيْفَ بِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال شاعرهم

لَمُوسَى فِي أَشْرَاءِ النَّحْبِ      لَأَهْلِي وَكُلُّهُمْ أَلَوْمُ

أو على أن ﴿الَّذِينَ﴾ مُتَدَا و﴿وَأَسْرُوا النَّحْبِ﴾ حرة<sup>(٤)</sup>، قاله بكسائي، فقدم عليه، والمعنى وهؤلاء أسروا النحوى، فوضع المظهر موضع المصمر سجلاً على معنهم أنه طم، أو على أنه فاعل فعل القول وخذف، أي يقول الذين طلموا، ولقون كثيراً ما يصمر، واحتماره السحاس، وقيل<sup>(٥)</sup> التقدير أسرها الذين طلموا وفيل ﴿الَّذِينَ﴾ حر متدا محذوف، أي هم الذين، والنصب على النظم، قاله الزجاج<sup>(٦)</sup>، أو على إصمار أعني، قاله بعضهم والجر على أن يكون نعتاً للناس، أو بدلاً في قوله ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ﴾، قاله الفراء، وهو أحد الأقوال<sup>(٧)</sup>

وتلك الأوجه مردودة جميعها إلا البدل، وفاء بحق المعنى، وهذا يدل من مفسراً للضمير - أي إن المسألة ليست من باب الإصدار قبل

(١) سحر الرجز ١١ ١٢٢

(٢) كتاب ٤١٢

(٣) مائة ٧١

(٤) سحر شرح نكاته ٢٥٨١

(٥) سحر لمحرر الرجز ١١ ١٢٢

(٦) ما ذهب إليه الزجاج معني الفراء وعراه ٣٨٤/٣ هو أن الرفع على النظم ونصب على معني أعني

(٧) سحر ٢٩٦/٦، ٢٩٧، ونظر الكشف ١٠٢/٣، وأما في من لشكري ٢٠١١ - ٢٠٣، وجامع ١١ ٢٦٨، ٢٦٩، وروح المعاني ٨/١٧

اندكر، كما في صرته ريداً - لأن الواو في ﴿أَسْرُوا﴾ عائدة إلى ما عادت إليه صمائر لعبه السابقة عليها، وهو كلمة ﴿النَّاسِ﴾ وسيبويه لم يعربها إلا بدلاً، قال «واعلم أن من العرب من يقول صربوسي قومك، وصربسي أحوك، فشبهوا هذا بالثاء التي يطهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قنبلة، قال الشاعر وهو المرردق

وكن دافئ أسوه ومه حوور، بغصن السليط أدرنة

وأف قومه حل ثبوه - ﴿وَأَسْرُوا النَّحْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، فإنهم يعجبون على البدل، وكأنه<sup>(١)</sup> قال «اتلقوا، ففيل له من؟ فقال هو فلان، فقوله حل وعمر ﴿وَأَسْرُوا النَّحْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا، فيما رعم يونس<sup>(٢)</sup>، وكحدث فعل المرد على ما عراه إليه أبو حيان<sup>(٣)</sup> أم السير في<sup>(٤)</sup>، فقد حور فيه إلى حاد السديّة أن يكون فاعلاً، ولو علامة للجمع، والرحاح وإن كان حور فيه عبر السديّة، فإنه رأى تبدل أجود، قال في ﴿وَأَسْرُوا النَّحْوَى﴾ فولان أجودهم أن يكون ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ في موضع رفع بدلاً من الواو من ﴿أَسْرُوا﴾ ومثباً على معنى الواو، والمعنى لا استمعوه وهم يلعبون وأسرّوا النحوي، ثم يتر من هؤلاء، فكان بدلاً من الواو ويحور أن يكون رفعاً على الدّم، على معنى هم يدين ظلموا، ويحور أن يكون في موضع نصب، على معنى أعني الذين ظلموا<sup>(٥)</sup>،

كما صير إلى تبدل الفعل المشت من لمعي لعرص المبالغة في الدّم في قوله تعالى

﴿عُتِبَ لَكُمْ فِي آتَى الْأَرْضِ وَهُمْ يَرُوعُونَ عَنِهَا سَيَقِيلُونَ﴾ ٢١

(١) يبدى فيما سبق أعلاه أن الإبدال هنا - في رأينا - ليس من هذا الباب

(٢) انكتاب ٤١/٢، ٤١

(٣) نظر لحر ٢٩٧/٦

(٤) نظر شرح السيرامي ١٧٣/٢

(٥) معاني القرون وعره ٣٨٤، ٣٨٣/٣

يَضَعُ مِيزَانَهُ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ تَعْدٍ وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾  
يَقْضِرُ اللَّهُ يُصْرًا مِمَّنْ تَسْكَتُ وَهُوَ الْعَكْبَرُ الرَّحِيمُ ﴿٢﴾ وَعَدَ اللَّهُ لَا تُحِبُّ اللَّهُ  
وَعَدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ  
الْآخِرَةِ هُمْ غٰفِلُونَ ﴿٤﴾<sup>(١)</sup>

قال الرمحيشي «وقوله ﴿يَعْلَمُونَ﴾ يدل من قوله ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾  
وفي هذا الإبدال من لكتته أنه أبدله منه وجعله بحيث يقوم مقامه ويسد  
مسدده؛ ليعلمك أنه لا فرق بين عدم تعلم اندي هو الجاهل، وبين وجود  
عدم الذي لا ينحاور الدب، وقوله ﴿ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ يُعِيدُ أَنْ  
لديها ظاهر وباطنًا، فظاهرها ما نعرفه الجاهل من النمتع برحارفها والسَّعْم  
بملاذها، وباطنها وحقيقتها أنها محار إلى الآخرة يُتَرَوِّذُ منها إليها بطاعة  
والأعمال الصالحة، وفي تكثير اظاهر أنهم لا يعلمون إلا ظاهراً واحداً من  
حملة الطوهر»<sup>(٢)</sup>، ففي التكرار تقليل معلومهم، وتقليله يُقرِّنه من الذي  
حتى يُطابق البديل منه<sup>(٣)</sup> فالسَّيِّدُ «شُعْرُ دَمٍ حَالِهِمْ، ومحطِّ الدَّمِ هو  
حملة ﴿وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غٰفِلُونَ﴾ فأما معرفة الحياة الدنيا فليست  
بمدمومة، لأن المؤمنين كانوا أيضاً يعلمون ظاهر الحياة الدنيا، وإنما  
بمدموم أن المشركين يعلمون ما هو ظاهر من أمور الدنيا ولا يعلمون أن  
وراء عالم المادّة عالم آخر هو عالم الغيب وقد اقتصر في تجهيلهم بعالم  
غيب على تجهيلهم بوحود الحياة الآخرة اقتصاراً بديعاً حصل به التَّحْلُصُ  
من عرص لوعده بصر الرُّوم على عرص أهم وهو إثبات البعث، مع أنه  
يستلزم إثبات عالم الغيب ويكون مثلاً لتجهيلهم بعالم الغيب، ودقاً لتجهيلهم  
به بأنه وقعهم في ورطة إهمال رجاء الآخرة وإهمال الاستعداد لما يقتضيه  
ذلك برجاء، فذلك موقع قوله ﴿وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غٰفِلُونَ﴾ وحملة  
﴿وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ﴾ بحور أن نجعلها عطفاً على حملة ﴿يَعْلَمُونَ﴾،  
فحصل الإحداً عنهم بعلوم أشياء وعدم العلم بأشياء ولت أن تجعل حملة.

(١) لروم ٢ - ٧

(٢) الكشف ٤٦٨/٣، ونظر سحر ١٦٣/٧، وسحرير والتوير ٥٠/٢١

(٣) الانصاف بهامش الكشف ٣٦٨/٣

﴿وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ﴾ إلح في موقع الحال، ولو أو واو الحال، وعُثر عن  
 جهلهم الآخرة بالعقله كتابة عن بهوص دلائل وجود الحياة الآخرة لو بطروا  
 في ادلائل المقتضبة وحوود حاة آخرة، فكان جهلهم بذلك شبيهاً بعمية،  
 لأنه بحيث يكشف لو اهتموا بالنظر، واستعير له ﴿عَمَلُونَ﴾ استعارة  
 نعمة<sup>(١)</sup> وقد ارتضى عدو الحملة بدلاً بالإضافة إلى لزمحشري - من الذين  
 أعربوها وهم فئة - أبو حيان<sup>(٢)</sup>، والألوسي<sup>(٣)</sup>، غير أنه رأى الاستداف قد  
 يكون أظهر

و لإبدال في الآية مطبر، لإبدال في قول لعرب<sup>(٤)</sup> ما أنت شيء إلا  
 شيء لا يعأ به، وفي قول الشاعر<sup>(٥)</sup>  
 يا انسي لئس لي شئم بيد إلا يداً لنست لها عضد  
 حيث أبدل المثلث من المعنى، والمصتحح في لموصعين، البعت  
 (لا يعأ به)، (نست لها عضد)

### التعظيم:

يُستفاد معنى التعظيم من تراكم عددٍ من الصفات المحمودة في شيء  
 أو شخص، ومن كونها مشهورة فيه أو مُرَّلة تلك المرلة، وإرادة الإشارة  
 إلى ذلك المعنى في باب البعت، هي مقتضى العدول عن الأصل فيه، وهو  
 موافقة لبعث للمعوت في الحركة الإعرابية، بأن بصار إلى القطع، إذ يُعدُّ  
 أحد القرائن السياقية التي تفيد مع غيره ثبوت ذلك المعنى للمحدث عنه،  
 وقد حصص سيبويه لتحديث عن أداء هذا المعنى بواسطة قطع حركة البعت  
 عن المعوت، بأن، قال فيه «هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح،

(١) التحرير والتنوير ٥٠/٢١

(٢) نظر البحر ١٦٣/٧

(٣) راجح لمعاني ٢٢/٢١

(٤) اكتاف ١٣٦/٢

(٥) سابق ٣١٧/٢، ونظر المعاد على سهل ٤٢٧/٢

ون شئت جعلته صفةً فجرى على الأول<sup>(١)</sup>

وُسِرُ هـَا أَنْ هَذَا الْمَعْنَى يُوَصَّلُ إِلَى إِثْبَاتِهِ لِلْمَحْدَثِ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ  
سُلوَبِ الْبَدَنِ، كَمَا يَسْمَحُ تَحْقِيقُ ذَلِكَ بِوَاسِطَةِ أُسْلُوبِ الْبَعَثِ

وَقَدْ تَدَّى الْإِنْدَالُ مُنْصَحاً إِلَيْهِ عِيره من الوسائل التركيبية دوره في  
تَعْطِيفِ وَاسْتَوِيهِ بَرَفَعَةِ شَأْنِ الْمَحْدَثِ عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ مِنْ أَفْرَادِ  
الْكَرِيمِ، نَحْتَرِيءُ مِنْهَا ثَانِسَ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى

﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> هِيَ مَا بَيَّنَّتْ  
بَيَّنَّتْ مَقَامُ الْإِرْهَابِ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ  
إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>

فَفي الْآسَنِ الْكَرِيمَتَنِ إِبْدَالِانِ صِيرَ إِلَيْهِمَا لِإِفَادَةِ عَظَمَةِ أَمْرِ هَذَا الْبَيْتِ،  
وَلَسَ ذَاكَ فَحَسَبَ، لَمْ إِنْ اسْطَرَّ فِي سَاءِ لِسِيْقٍ مِنْ بَدَائِهِ، يَحْدُثُ فِيهِ صَوْرًا  
أُخْرَى مِنْ صَوْرِ الْعَدُولِ عَنِ الْأَصْلِ، صِيرَ إِلَيْهَا نَحْفِيقًا لِهَذَا الْمَعْنَى، يُضَافُ  
إِلَى ذَلِكَ إِيجَاءُ الْكَلِمَاتِ (أَوَّلِ)<sup>(٤)</sup>، (بَكَّةَ)<sup>(٥)</sup>، (مُبَارَكًا)<sup>(٦)</sup>، وَالسَّاءِ  
لِلْمَفْعُولِ فِي ﴿وُضِعَ﴾، وَصِيعَةُ الْمَصْدَرِ وَالْعُمُومِ فِي مُتَعَلِّقِهِ ﴿وَهُدًى  
لِلْعَالَمِينَ﴾ وَأَوَّلُ مَا يُطَالَعَا مِنْ صَوْرِ الْعَدُولِ عَنِ الْأَصْلِ فِي سَاءِ السِّيَاقِ  
حِفْلُ مَا حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ حَبْرًا - لِأَنَّهُ بَكَّةَ - اسْمًا لـ ﴿إِنَّ﴾، وَحِفْلُ الْمَعْرِفَةِ  
حَبْرًا لَهَا مَعَ حَذْفِ الْمَنْعُوتِ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ، إِذَا تَقْدِيرُ الْكَلَامِ إِنَّ الْبَيْتَ  
لَدِي بَكَّةَ لِأَوَّلِ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ، قَالَ السَّمِينُ - ﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ حَبْرًا

(١) نِكَايَاتُ ٦٢٢، وَانْظُرْ ١٤٩ - ١٥٣

(٢) آلِ عِمْرَانَ ٩٦، ٩٧

(٣) انْظُرْ فِي دَلَالَةِ أَوَّلِ فِي اللَّعْنَةِ وَمَا يُرَادُّ بِهِ فِي هَذَا السِّيَاقِ مَعْنَى الْقُرُونِ وَاعْرَافِهِ  
١٤٥١، ٤٤٦، وَاسْمُهَا ٣١، ٣٢، وَالْحَرْفُ ٥/٣، وَالتَّحْرِيرُ ١٢٤ - ١٤٤.

(٤) انْظُرْ فِي دَلَالَةِ هَذَا الْاسْمِ الَّذِي رُشِحَتْ لَهُ هَذَا الْمَوْضِعُ دُونَ (بَكَّةَ)، أَوْ عِيره - مُحَدَّرَ  
يُقْرَأُ ٩٧١، وَمَعْنَاهُ الْقُرُونُ وَاعْرَافُهُ ٤٤٥١، وَالتَّحْرِيرُ ١٠٤١، ٦٠٥، وَالتَّحْرِيرُ  
وَلِتَنْوِيرِ ١٢٤، ١٣

(٥) انْظُرْ اسْمُ الْحَرْفِ ٦/٣، وَلَدَرْ الْمَصْنُوعِ ٣١٦/٣، وَرُوحُ الْمَعْنَاهِ ٥٤، وَالتَّحْرِيرُ  
وَالسُّورِ ١٦٤



﴿إِنْ﴾<sup>(١)</sup>، وأخبر هنا بالمعروفه وهو الموصول عن المكرة وهو ﴿أَوَّلَ يَسِرَ﴾؛  
 لتحصص المكرة شيئين لإضافة والوصف بالحملة بعده، وهو جائر في  
 باب ﴿إِنْ﴾، ومن عبارة سيويه (إن قرياً منك ريداً) لما تحصص (قرياً)  
 بوصفه بالحذر بعده، ساع ما ذكرته لك، وراده حساً هو كونه سمياً  
 لـ ﴿إِنْ﴾، وقد جاءت لكرة اسماً لـ ﴿إِنْ﴾ وإن لم يكن تحصص، قال

ور حراماً أن أشت مجاشعاً      بدائي، لشم الكرم الحصارم<sup>(٢)</sup>

ومن صور العدول أنه أعدل عن تعريف البيت باسمه العلم بالعدة، وهو  
 الكعة، إلى تعريفه بالموصولية، بأنه لدي ﴿سَكَّةَ﴾؛ لأن هذه أضله صارت  
 أشهر في نعيته عند السامعين؛ إذ ليس في مكة يومئذ ست بلعدة غيره،  
 بخلاف اسم الكعة فقد أطلق اسم الكعة على القلنس الذي ساء الحشة في  
 صنعاء بدين سصرية<sup>(٣)</sup> ثم حيء بالحالين المتعاطفتين ﴿مُبَارَكًا وَهُدًى  
 لِلْعَالَمِينَ﴾، وهما حالان ملار من تعبدان رفعة الشأن وسنمرايتها ثم الإبدار  
 في قوله ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ يَتَذَكَّرُ مِنْ دَاحِلِهِ كَانَ ءَايَةً﴾، حيث نسي  
 تركب على التقديم وتأخير مما شأ عنه حماع حصيصتين من حصائص  
 البذل الإجمال ثم التفصيل، والإيهام ثم التفسير والمقدم ها ﴿ءَايَاتٍ﴾،  
 أصه حال لا نعت، وهي حال ملارمه نعتت بما يقرّر أمر كونه كذلك  
 ﴿يَتَذَكَّرُ﴾ وهذا التقديم مع النكير أفاد - بالإضافة إلى ما سوي - تكثير  
 الآيات وتعظيم أمرها، وهو ما لا يستعاضد من التركيب لو حيء به على أصه  
 فيه مقام إبراهيم ومن دحله كان مأ، باب يثبت؛ إذ التركيب على هذا  
 نحو يفيد الحصار آيات فيما ذكر، ومع التقديم يصح أن يكون المعسر  
 بعض الآيات، وإنما نص على هذين الأيتين لتعلق أحكام تعبدية، وسلوكية  
 بهما كالصلاة حلف المقام، وحرمة قاصده بقرناً، قال من عطية  
 «ويعترخ عدي أن المقام وأمن بداجل جعلاً مثلاً يمت في حرم الله من

(١) نظر معاني القرآن بالأحفش ٤١٥١، إعراب القرآن للرحمن ٣٩٥١

(٢) النذر المنصور ٣١٤/٣، وانظر البحر ٦/٣، ومعني لبيب ٥٨٩، ٧٤٦

(٣) سحرير والسوير ١٣٤

لآيات، وَخَصَّ بِالنَّذْرِ لِعَظَمَتِهِمَا وَأَنَّهُمَا يَقُومُ بِهِمَا الْحُجَّةُ عَلَى الْكَفَّارِ؛ إِذْ هُمْ مُذَرِّكُونَ لِهَابِيبِ الْآيَاتِينَ بِحُوسِمْهُمْ<sup>(١)</sup> وَمَا كَانَ يَهْدِيهِ الْمَسْرُةُ عِنْدَ اللَّهِ فَحَقَّقُوا بِالنَّاسِ حَمِيْعَهُمْ أَنَّ يَقْصِدُوهُ، فَلَا يَتَقَاعَسُ عَنْ ذَلِكَ مُتَقَاعَسٌ وَلَا يَحْلِفُ مُنْحَلِفٌ، إِلَّا أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ عَادَهُ، رَفَعَتْ ذَلِكَ الْوُحُوبَ عَنْ غَيْرِ الْمُسْتَطْعِمْ مِثْلَهُمْ، وَإِرَادَةُ الْإِشَارَةِ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، هُوَ مُفْتَضِلٌ<sup>(٢)</sup> الْبَصِيرُورَةُ إِلَى التَّعْمِيمِ ثُمَّ التَّحْصِيصِ<sup>(٣)</sup> بِإِدْالِ «مَنْ اسْتَطَاعَ» مِنْ «عَلَى النَّاسِ»، ثُمَّ السَّعْيِ بِقَوْلِهِ «وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ عَلِيمٌ» قَالَ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ «وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ» إِلْحَ حُكْمٌ أَغْفَبَ بِهِ لَامِنَانِ؛ يَأْتِي فِي هَذَا الْحُكْمِ مِنَ التَّنْوِيهِ شَأْنُ الْبَيْتِ، فَدَلَّتْ حُسْنُ عَطْفِهِ، وَالتَّقْدِيرُ مُبَارَكًا، وَهَدَى، وَوَحَاً حُجَّتُهُ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْأَحْوَالِ<sup>(٤)</sup> وَقَدْ أَلْهَمَ السَّمْسُ وَقَدْ حَيَّ فِي هَذِهِ لَايَةِ بِمَالَعَاتٍ كَثِيرَةٍ، مِمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَاشٍ عَالِيمٌ» يَعْنِي أَنَّهُ حَاشٍ وَاحِدٌ عَلَيْهِمْ اللَّهُ فِي زَمَانِهِمْ لَا يَمُكُّونَ عَنْ أَدَائِهِ وَخُرُوجِ عَنْ عَهْدِهِ وَمِمَّا أَنَّهُ ذَكَرَ «النَّاسِ» ثُمَّ أَدْلَى مِثْلَهُمْ «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» وَفِيهِ صُرُوحٌ مِنَ التَّأَكِيدِ أَحَدُهُمْ أَنَّ الْإِدْالَ تَشْتَبِهٌ بِالصَّرَاحِ وَتَكْرِيرٌ بِهِ، وَالثَّانِي أَنَّ التَّحْصِيلَ يَحْتَاجُ لِإِحْمَالٍ وَالْإِيصَاحَ يَحْتَاجُ لِإِلْهَامٍ، يَبْرَأُ لَهُ فِي صَوَيِّينَ مُخْتَلِفَتَيْنِ، قَالَ الرَّمَحَشَرِيُّ<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>

(١) المحرر الوحي ١٦٥/٣، ١٦٦، ونظر معاني القرآن للقرطبي ٢٢٧/١، ومعاني القرآن ودرسه ٤٤٦/١، ودرجات القرآن للرحمن ٣٩٦/١، والكشاف ٣٨٧/١، ٣٨٨، وسحر ٨/٣ - ١٠

(٢) نظر في صلب نرون لاية معاني القرآن ودرسه ٤٤٧/١، والكشاف ٣٩١/١، والسحر ١٠/٣

(٣) ذهب ابن بري إلى شرح اللمع ٢٣١/١ إلى أن (من استطاع) بدل من الناس، مطعون، وحجته أن الله لا يكلف لحيح من لا يستطيعه، وبذلك يكون المراد بالناس بعضهم، أي أن (ناس) هنا عام أريد به خاص، ونظر البرهان ٤٥٧، ٤٥٨، وشرح نصريح على التوضيح ١٥٧/٢، وشرح الكافية ٧٨/٢

(٤) التحرير وشرح ٢١٤

(٥) الكشاف ٣٩٠/١

(٦) ابن معصوم ٣٢٣/٣، ٣٢٤

واستناداً إلى مقتضى المعنى أولاً، ومقتضى بصاعة ثانياً، أوجب  
 رجاحي والشهيد جعل ﴿مَنْ﴾ بدلاً، لا غير قال الشهيد ﴿وَجَحَّ  
 الْبَيْتَ﴾ مسداً حصره في أحد المجرورين قبله، والذي يقتضيه المعنى أن  
 يكون في قوله ﴿عَلَّ النَّاسَ﴾، لأنه وحوث، والوحوث متعدٌ بمعنى<sup>(١)</sup>  
 وأما ﴿مَنْ﴾ فهي بدل كما ذكره<sup>(٢)</sup> وقد استهوى طائفة من الناس، القول  
 بأنها فاعل بالمصدر<sup>(٣)</sup>، كأنه قال أن يَحْجُ السب من استطاع، وهذا لقول  
 يصعب من وجوه أحدها من جهة المعنى، وهو أن الحج فرض على  
 التمس بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكره لكان فرض كفاية، وقد حج  
 المستطيعون برئت ذمتهم عنهم، وفرغت ساحتهم عن التكليف، وليس الأمر  
 كذلك، بل حج فرض على جميع الناس، حج المستطيعون أو قعدوا،  
 ولكنه عُذر بعدم الاستطاعة إلى أن نوحى بالاستطاعة، ألا يرى أنك إذا  
 قلت واحث على أهل هذا امطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون  
 بجهاد، فإذا حادمت نك الطائفة سقط وجوب الجهاد عن لائقين،  
 مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين بخلاف الحج ومما يَضَعُفُ به ذلك  
 بقور، أن إضافة المصدر إلى الفاعل - يد، وحَدَّ المفعول - أولى من بصفته  
 إلى المفعول، ولا يعدل عن هذا لأصل إلا بدليل مفعول<sup>(٤)</sup> أو معصوم، فلو

(١) مَنْ جعل لجبر قوله (نَهْ)، أبو حيان - البحر ١٠/٣، قال ﴿جَحَّ الْبَيْتَ﴾ متداً،  
 وحصره في المجرور الذي هو ﴿وَقَوْهُ﴾، و﴿عَلَّ النَّاسَ﴾ متعلق بالفعل في الجار  
 والمجرور الذي هو حصر وجوز أن يكون ﴿عَلَّ النَّاسَ﴾ حالاً، وأن يكون حصر المحج  
 ولا يجوز أن يكون ﴿وَقَوْهُ﴾ حالاً؛ لما يلزم في ذلك من تقديمها على العامل المعنوي  
 (٢) صبر لفاعل يعود على الرجاحي، وقد ذكر ذلك في النجمل ٢٥، وذهب إلى أنها  
 بدل، أسدده لرجاح معاني القرآن وإعرابه ٤٤٧١، والسحس عرواب القرآن  
 ٣٩٦١، والمبرد الكامل ١٨/٣

(٣) سب ذلك إلى ابن سب، ابن هشام معني السب ٦٩٤

(٤) ذكر ابن هشام المعني ٦٩٤، ٦٩٥ أن إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود  
 الفاعل، حائرة في الشر، لأن أنها قليلة، وشهد لذلك بحديث، كما تشهد  
 بوقوعها في الشعر، حيث لا ضرورة، وسب جاره ذلك إلى الكوفيين، ابن أبي  
 الربع السط ٤٠٣١، ٤٠٤، وانظر التصريح على التوضيح ١٥٧/٢

كان ﴿من﴾ هو الفاعل لأصيف المصدر إليه <sup>(١٤)</sup>

هذا، وقد أعرص عدد من المعربين <sup>(١٥)</sup> عن إعراب ﴿مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ وما عطف عليه بدلاً؛ لعدم استيفائه عدّة لمعدل منه، ولا عار على وجه بدلية، على ما تُبين من تزيل هاتين الآيتين مرّة مجموعة من الآيات، وبرُحُّهُ اشتهار أمرهما عند لمحاطتين حتى لتساق الأدهان إليهما عند ذكر الآيات قال السمين: «قوله ﴿مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ فيه أوجه أحدها أن ﴿مَقَامِ﴾ بدل <sup>(١٦)</sup> من ﴿مَأْيَتِ﴾، وعلى هذا يقدر إن السحريين بضوء على أنه متى ذكر جمع، لا بدل منه إلا ما يُوفي بالجمع فإن لم يُوف، قالوا وحب القطع عن الندية، إمّا إلى النصب بصدر فعل، وإمّا إلى الرفع على مستنداً محذوف الحبر، وهذا الإشكال أبصاً وارد على قول من جعله حبر مستنداً محذوف، أي هي مقام إبراهيم كيف يحبر عن الجمع بائس؟ <sup>(١٧)</sup>، ولم يرتض الرمحشري <sup>(١٨)</sup> فيه غير الندية، وإن كان أطبق على البدل في هذا الموضع وغيره - عطف لبيان، ومرجع ذلك كما ذكر ابن هشام <sup>(١٩)</sup> - السهو، أو التسامح في العبارة، كما كان يفعل سيبويه حيث سُمّي لتوكيد صفة وعطف السار كذلك

- (١) نتائج الفكر ٣٠٩، ٣١٠، هذا رُتب إلى الكسائي أنه جعل (من) مستنداً، انظر إعراب القرآن لسحاس ٣٩٦١١، وبسيط ٤٠٤١، ومعني اللب ٦٩٥
- (٢) انظر معاني القرآن للأحفش ٤١٥١، وقد جعلها مستنداً محذوف الحبر، وكذلك فعل أبو اسماء، انظر التبيين ٢٨١١، أما ترويح فقد جعلها حبر مستنداً محذوف معاني القرآن وعرايه ٤٤٦١
- (٣) ذكر سحاس أنه حُكي عن المسرد بغيره ﴿مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ بدلاً، عرفت القرآن ٣٩٥١، ٣٩٦، وقد حوّر ابن عقيل - المعتمد على تسهيل ٤٣٩/٢ - الندية مع عدم لاستيفاء، على ما معطوف محذوف، مستنداً برواية النصب لقوله - ﴿اجتنبوا السبع الموفقات الشوك بالله والسحر﴾
- (٤) اندر ٣١٧/٣، ونظر لحر ٨/٣، ٩
- (٥) كشف ٣٨٧١، ونظر لمريد ٦٠٦١
- (٦) انظر معني اللب ٥٩٤، ٧٤٨

والموضع الآخر، الذي حيء فيه للإبدال - منصمًا إليه ومسانس أحر -  
لإعادة التعطيم، قوله تعالى

﴿صه﴾ مَا أَرْكَا عَلَيْكَ الْقَرْنَ لِيَشْفِي ﴿٢﴾ إِلَّا تَذَكُّرًا لِمَنْ يَخْشَى ﴿٣﴾  
تَرْبِيًّا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ لَعَلَّ ﴿٤﴾ الرَّحْمَنُ عَلَى الْمَرْئِئِ أَسْتَوَى ﴿٥﴾ لَهُ مَا  
فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴿٦﴾ ﴿١﴾

فهي الآيات إبدالاً إبدالاً ﴿تَذَكُّرًا﴾ عن موصع ﴿تَشْفَى﴾، وإبدال  
 ﴿الزَّكِيِّ﴾ من لاسم الموصوع في ﴿يَمَرَّ حَلَقٌ﴾ على قراءة الجر،  
 وهو كذلك على قراءة الرفع؛ إذ رفع على القطع، وانقطع هنا عن إبدال  
 والمعظم أمره في هذا السياق وطبيعة القرآن، وسار ذلك بفتحي بيان أساس  
 برول هذه الآيات جاء في اسحر «كاد عليه لسلام يروح بين قدميه،  
 يموم على رحل، فرب قاله عليّ وقد لصحاك صلى عليه السلام -  
 هو وأصحابه فأطرب الغيم لما أُرِل عليه لمران، فصالت قريش ما أُرِل عليه  
 لا لبشقى وقال معس قال أبو جهل والنصر والمطعم بك تشقى نترك  
 دينا، فربلت ومناسة هذه، سورة لأحر ما فيها أنه تعالى لما ذكر تيسير  
 انقروا بلسان الرسول ﷺ - أي بلسنته، وكان مما علل به قوله  
 ﴿إِنْشَرَّ بِهِ انْتَفَعَكَ وَشَوَّرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا﴾<sup>(٢١)</sup>، أكد ذلك بقوله ﴿مَا أُرِلْنَا  
 عَنْكَ الْقَرَمَ انْتَفَى﴾<sup>(٢٢)</sup>، ولتذكرة هي الإشارة والندرة، وأن ما  
 ادَّعاه المشركون من إبراله بشفاء ليس كذلك، بل إنما أُرِل تذكرة<sup>(٢٣)</sup>  
 وقد ابرمحشري - مصراً المراد بالشفاء هنا - ﴿لَتَشْفَى﴾ لتتعب بمرط  
 تأشمت عليهم وعلى كفرهم، ونحشرهم على أن يؤمنوا، كقوله ﴿فَلَمَّا لَكَ  
 نَجْعٌ نَفْسَكَ﴾<sup>(٢٤)</sup> والشفاء بحىء في معنى التعب، ومنه بمثل أشقى من

7-1 ط (1)

(٢) مريم ٩٧، ونظر معاني القرآن للأحفش ٦٢٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٥٠٣، وإعراب القرآن للحاس ٣٢/٣، والجامع ١٦٩ ١١، والبحر ٢٢٦/٦، وروح المعاني ١٥٣ ١٦

(٣) ٢٢٤٦، ونظر معجم القرآن في عونه ٣٤٩/٣، ونكشف ٥٠/٣، ٥١

(٤) لكهف ٦، وانظر الشعير ٤ ٣

رئص مُهْر<sup>(١)</sup> وقال الطاهر «واشقاء فوطُ لعب يعمل أو عم في  
البس، قد الساعة

لأ مقاله أفوام شقيث بهم كاست مقالتهنم قرعاً على كندي<sup>(٢)</sup>

ولأحل بطل تلك المفولات من أولئك وغيره من عبرهم، مع  
الإشارة إلى أنه ليس فيما جاء به القرآن من تكاليف، تكليف للموس فوق  
طاقته، أو مُدافعة سه وبيد المطرة لتي فطرت عليها، نبي التركيب على  
بحرٍ سنعرق انهي فيه كل المحتملات، إذ «وقوع فعل ﴿أرلنا﴾ في سياق  
الهي يقضي عموم مدلوله؛ لأن الفعل في سياق الهي بمرله السكره في  
ساقه، وعموم الفعل يستلزم عموم معلقاته من مفعول ومحرور، فعم هي  
جميع كل بران لمران فيه شفاء له، وهي كل شفاء يتعلق بذلك الإبرال،  
أي جميع أنواع اشقاء، فلا يكون بران القرآن سناً في شيء من الشفاء  
لدرسون - وأول ما براد منه هنا، أسفُ النبي - من أعراض  
قومه عن الإيمان بالقرآن<sup>(٣)</sup> وذلك هو سر ساء الكلام على التقديم  
والأخير، إذ لولا مريد لاهتمام بهي هذا لمعنى، لقل ما أربنا عليك  
بقرآن إلا تذكرة، لا لتشقى وهذا هو الوجه لمختار عدنا من الوجيه  
ابدين حرّحه عليهما أبو عبيدة، وهم التقديم، أو الحذف، قل ﴿مأ  
أرل﴾ إلح مجاره محار المقدم والمؤخر، وفيه ضمير، وله موضع  
آخر من المختصر لذي فيه ضمير ما أربنا عليك القرآن، لا تذكرة لمن  
يحشى، لا لشقى والموضع الآخر ما أربل عليك القرآن لشقى، وما  
أربله إلا تذكرة<sup>(٤)</sup> وهو أبصاً سر احتبار كلمة ﴿تذكرة﴾ دون ما  
عدها من الألفاظ التي سُخدمت في لسافات الأخرى، كالإبدال وبحوه

(١) الكشف ٥٠/٣، ونظر الجامع لأحكام القرآن ١١/١٦٨، والصوحاب ٨١/٣.

وروح المعاني ١٤٩/١٦

(٢) التحرير والتنوير ١٦/١٨٤، ونظر المعردات ١٨٠

(٣) التحرير والتنوير ١٦/١٨٤، ١٨٥

٤. محار بحر ١٥/٢

يد التذكير «حُطِرَ» المسمى بالذَّهْنِ، فَإِنَّ التَّوْحِيدَ مُسَقَرٌّ فِي الْفِطْرَةِ،  
وَالْإِشْرَاقُ مُنَافٍ لَهَا، فَالدَّعْوَةُ إِلَى الْإِسْلَامِ، تَذْكِيرٌ لَهَا فِي الْفِطْرَةِ، أَوْ تَذْكَرُ  
حَمْلَهُ إِبْرَاهِيمُ<sup>(١)</sup> «وَحُصِّلَ الْحَاشِي بِالتَّذْكَرِ، مَعَ أَنَّ الْقِرَاءَانَ تَذْكَرَةٌ لِلنَّاسِ  
كُلِّهِمْ؛ لِسُرْبِلِ عَيْرِهِ مَرَّةً الْعَدَمَ، فَإِنَّهُ الْمُسْتَعْمَلُ بِهِ»<sup>(٢)</sup>

وعنى ما ثَبُرَ فالأَوْفَقُ لِلنَّظْمِ حَعْلُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِهِ ﴿إِلَّا تَذْكَرُ﴾  
مُتَّصِلًا، وَهُوَ مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ صَعٌّ جَمْعٌ مِنَ الْمَعْرَبِينَ بِمُتَّفَعِينَ، حَيْثُ أُعْرِبَ  
﴿تَذْكَرُ﴾ بَدَلًا مِنْ مَحَلِّ ﴿لَتَشْفَى﴾ قَالَ لَمَرْءٌ «وَقَوْلُهُ ﴿إِلَّا تَذْكَرُ﴾  
بَصْنُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَمَا أُرْلَاهُ إِلَّا تَذْكَرُ»<sup>(٣)</sup> وَفِي الْأَحْشَى «وَقَالَ ﴿إِلَّا  
تَذْكَرُ لَمْ يَشْفَى﴾»<sup>(٤)</sup> بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ ﴿لَتَشْفَى﴾، فَحَعْلُهُ مَا أُرْلَاهُ عَلَيْهِ  
الْمَرْءُ إِلَّا تَذْكَرُ»<sup>(٥)</sup> وَفِي الْحَاشِي عَنْ الرَّحَاحِ ذَلِكَ الْوَحْدُ بَصْنًا، وَ  
﴿إِلَّا تَذْكَرُ﴾ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ هُوَ يَذْكَرُ مِنَ (تَشْفَى)، أَنَّى مَا أُرْلَاهُ إِلَّا  
تَذْكَرُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَهَذَا وَحْدَةٌ بَعِيدَةٌ، وَلِقَرِيبَ أَنَّهُ مَصْنُوعٌ عَلَى  
الْمَصْدَرِ، أَوْ مَصْنُوعٌ لِأَحْلِهِ»<sup>(٦)</sup> وَيَبْنِي لَمَرْفِي الْكِفَايَةِ الَّتِي يَصْخُحُ بِهَا وَحْدَةُ  
الْبَاءِ، إِذْ حَعْلُهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي لَمْ يُطَوَّقْ بِهَا، وَعَلَيْهِ بِكَوْنِ  
التَّفْذِيرِ مَا أُرْلَاهُ عَلَيْهِ بِقِرَاءَتِ لَسْبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ - كَالِإِسْتِثْنَاءِ - إِلَّا لَسْبُ  
التَّذْكَرَةِ وَبَدَلَتْ يَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا بِحَصُولِ شَرْطِهِ، وَهِيَ لَاسْتِثْنَاءٌ مِنَ  
الْحَسَنِ، وَالْحَكْمُ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا بَعْدَ ﴿إِلَّا﴾<sup>(٧)</sup>

وَمِمَّنْ ذَهَبَ بِبَنِي حَعْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ مُقْطَعًا، الرَّمَحْشَرِيُّ<sup>(٨)</sup>، وَالْحَلَالَانِ<sup>(٩)</sup>،  
وَاللُّوسِيُّ<sup>(٩)</sup> وَفِي صَعْفٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ التَّحْرِيرِ وَالتَّوْبِيرِ، قَالَ

(١) التَّحْرِيرُ وَالتَّوْبِيرُ ١٦ ١٨٥، وَانْظُرِ الْمَعْرَدَاتِ ١٨١

(٢) رُوحُ الْمَعْنَى ١٦ ١٥٠

(٣) مَعْنَى الْقُرْآنِ ١٧٤/٢

(٤) مَعْنَى الْقُرْآنِ ٦٢٨/٢

(٥) إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٣٢٢/٣، وَانْظُرِ الْحَرْفَ ٢٢٥/٦، وَالْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ١١ ١٦٩

(٦) انْظُرِ الْأَسْمَاءَ فِي أَحْكَامِ الْإِسْتِثْنَاءِ ٥٨٩، ٦٠٩

(٧) انْظُرِ الْكُشُوفَ ٥٨٨/٣، وَالْحَرْفَ ٢٢٥/٦

(٨) انْظُرِ تَفْسِيرَ لِحَالِ بْنِ هَامِشٍ الْمُصَوِّحَاتِ ٨١/٣

(٩) انْظُرِ رُوحُ الْمَعْنَى ١٦ ١٥١، ١٥١

«ليس لاسنشاء من العلة المنفية حتى تتحير في نفوس معنى العظم، فتفرغ إلى جعله مُقطّعا وتقع في كلف تصحيح العظم»<sup>(١)</sup>

وسأني إلى بيان وطبيعة ﴿نَبِيْلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْاَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ﴾<sup>(٢)</sup> وتحدى تلك الوضعة من إجابة الأسئلة حول سرّ سوء الكلام على ذلك النحو - كم كُرّر ذكرُ الإبرال؟ - ثم أوثرت صيغة المصدر؟ لم لم يُقلْ نَبِيْلًا من الرحمض؟ ولم أثر هذا الاسم هنا، دون لفظ الحلالة؟

والإحانة بعد أن عَظُم أمرُ المُنْرَلِ بيان عظمة وطيفه وهي الذكرة، يُن ما أوجب كونه على تلك الصّفة، وهو عظمة المُنْرَلِ ولذلك كُرّر ذكرُ الإبرال، والمعنى - لا تذكره - لمن نحشى - مُرْلة<sup>(٣)</sup> مِمَّنْ خلق الأرض وصير إلى الإبدال بإحلال الاسم الموصول محلّ الاسم العلم، وجعله بدلاً منه، لما يؤد به الصلة من عظمة صفات المُنْرَلِ قال الألوسي «وسنة بسري إلى الموصول بطريق الالتفات إلى العينة بعد سنة الإبرال إلى نوع عظمة؛ لبيان محامته - تعالى شأنه - بحسب الأفعال والصفات إثر بيانها بحسب الذات، بطريق الإيهام ثمّ التفسير، لزيادة تحقيق تقرير»<sup>(٤)</sup> فوضعة الإبدال لاستدلال على ما أشير إليه، وفي إشار ﴿الْكُفْر﴾ استدلال آخر، فعه استدلال على المصفي ﴿مَا أَرَدْنَا عَلَيْكَ الْفُرْكَانَ يَنْشَقُّ﴾<sup>(٥)</sup> فهو - تعالى - مع عظمه رحيم بعاده، بل رحيم، بل هو الرحمض

### التعريض:

ومن شواهد الصيرورة إلى الإبدال في مقدم التعريض، والبدل مطابق - معرفة من معرفة ما في قوله تعالى

(١) التحرير واسويز ١٦ ١٨٥

(٢) أعرب ﴿نَبِيْلًا﴾ معمولاً مطلقاً، انرجح معني القرآن وعرويه ٣٥٠/٣، وسحاس اعراب لقرآن ٣٥٠/٣، ولقرطبي لجمع ١٦٩١، وأبو حيان البحر ٢٢٦/٦، والألوسي روح المعاني ١٥١/١٦، حيث جعل الجملة لمتولدة من تقدير الكلام نَبِيْلًا، مفرره بما قبلها وأعره حلاً، يظهر بتحرير ١٦ ١٨٥

(٣) روح المعاني ١٦ ١٥٢



﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (١٢١) إِذْ قَالَ يَقَوْمِ لَا تَسْئَلُونِ ﴿١٢٢﴾ أَسْأَلُكُمْ بَعْلًا  
وَتَسْأَلُونَ أَخْسَرَ الْخَبِيرِينَ ﴿١٢٥﴾ اللَّهُ رَزَقَكُمْ آبَاءَكُمْ الْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾ ﴿١﴾

فلو حيء بانتركيب على الأصل في سائه من يلاء الصفة موصوفها، لعل  
وتدرون الله رزقكم أحسن الخالقين

وهما أسئلة، منها لم حيء بهاتين الصفتين دون غيرهما من صفاته تعالى؟  
ولم قدمت الصفة لثنيه دون الأولى؟ وبحوث يتحصن من تشع تطور دلالة  
(نعل)، ومما قل عن صفت المسمى الذي صار هذا الاسم علماً عليه عند  
صنعه، ومن يدل مراد ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾

فقد ذكر أن كنهه (نعل) في لغة الكنعان كانت تدل في أصل وضعها على  
معنى المذكورة، ثم صارت تدل على معنى لسانه، ولديك أطلقوها على  
أعظم أصنامهم<sup>(٢)</sup> وبذلك المعنى انتقلت إلى لغة العرب، قال الرابع  
«النعل هو الذكر من الروحين وبما تصور من برجل لاستعلاء على  
مرأه فجعل سائرها ولعائم عليها سمي باسمه كل مستعر على غيره،  
فسمى عرب معبودهم الذي يتقربون به إلى الله تعالى لأعفادهم فيه  
ذلك وبقل أنا نعل هذه الدنة، أي المستعلي عليها وقبر للأرض  
المسعدية على غيرها نعل، ولعجل النحل نعل؛ تشبيهاً بالنعل من البرح،  
ولما عظم حتى شرب عروقه نعل لاستعلائه<sup>(٣)</sup> وقال أبو عبيدة «  
نعل أنا نعل هذه الدنة، أي ربه<sup>(٤)</sup> وروي نحو من ذلك عن جمع  
من عجماء وفسريين<sup>(٥)</sup> مع بعضهم على أن استعمالها بهذا المعنى، بما  
كان في لغة أهل اليمن

(١) الص ١٢٣ - ١٢٦

(٢) انظر تحرير ولسوير ١٢٦/٢٣

(٣) معرود ٥٤، ونظر محار القراء ١٧٢/٢، وقاموس لقران ٧٤

(٤) محار القراء ١٧٢/٢

(٥) نمر انكشاف ٦٠٤، والجمع لأحكام عرب ١١٧ ١٥، والبحر ٣٧٣/٧، ورج

معني ١٤٠ ٢٣

وفى الحاس عن مراد هذه الكلمة في الآية «روى الحكم بن أمان عن  
عكرمة، عن ابن عباس ﴿أَتَدْعُونَ بَقْلًا﴾، قال صمماً وروى عطاء بن  
السائب عن عكرمة، عن ابن عباس ﴿أَتَدْعُونَ بَقْلًا﴾، قال رثاً قال أبو  
جعفر لقول صحيحان عدي، أي أَدْعُونَ صمماً عملتموه رثاً، أَدْعُونَ،  
بمعنى أَسْمُونَ، حكى ذلك سيبويه<sup>(١)</sup> وما حُكي عن سيبويه ذكره  
لرابع<sup>(٢)</sup> حيث يتر أن (دع) يُستعمل استعمال التسمية، نحو دعوتُ سي  
ريداً، أي سَمَيْتُهُ، وإنما أثر (تَدْعُونَ) على (تَسْمُونَ) هنا، لأنَّ الأول يدل  
على ما يدر عليه الثاني مع ريدة، وهي دلالة على العادة<sup>(٣)</sup>، ويستفاد منه  
تسميتهم للصم بذلك مع اعتقادهم ربوبته وأوثر (تَدْعُونَ) على (تَعْدُونَ)  
لتحصل دينك للمعيب معاً، وفيه تعريض، إذا ما جعلوه معوداً، لم يمتك  
حتى نسمة دانه، وأوثر (يدرون) على (تَدْعُونَ)، لأنَّ «يدع» أحص من  
(يدر)، لأنه بمعنى ترك الشيء مع اعتناء به، شهادة لاشتقاق، نحو  
الإيدع، فإنه ترك ابودعة مع الاعتناء بحبها، ولهذا يُختار لها من هو  
مؤتمن عليها، ونحوه مودعة الأحباب وأما (يدر) فمعناه «الترك مطلقاً، أو  
مع الإعراض والرفض بكلي» قال الرابع<sup>(٤)</sup> يقار فلا يُدر لشيء،  
أي يقدره لقله الاعتداد به<sup>(٥)</sup>

وحاء في وصف هذا الصم المصنوع وما كان يفعل لأجله، ما يصد شاعته  
وشاعة ما كان يفعل بالتموس التي عظم أمرها عند خالقها. فقد ذكر أنهم  
«مثله بصورة إنسان له رأس عجول وله قرنان وعينه إكليل وهو جالس على  
كرسي مدام منه كمن يتناول شيئاً، وكانت صورته من نحاس ودخلها

(١) إعراب القرآن ٤٣٥/٣، وانظر انجم ١١٧١٥، وتفسير عريب القرآن لاس  
بمنص ٣٣٢، وروح المعاني ١٤٠/٢٣

(٢) نظر المفردات ١٦٩، ١٧٠

(٣) نظر قاموس لقرآن للمعاني ١٧٣، ١٧٤

(٤) انظر المفردات ٥١٨، وقاموس القرآن ٤٨٤، ٤٨٥

(٥) روح المعاني ١٤١٢٣، وانظر المفردات ٥١٧، والحرير والنوير ١٦٨/٢٣،

مخوف، وقد وضعوه على قاعدة من ساء كالثور، فكسوا بوقدون لئلا في  
 ذلك الثور حتى يحمي الحاس ويأتون بالقرايب فيصعوبها على دراعيه  
 فيحرق بالحرارة، فيحسبون لجهنم بصم ثقلها وأكلها من بدنه، وكانوا  
 يقرنون له أظلالاً من أطفال ملوكهم وعظماء ملتهم<sup>(١)</sup> كما ذكر أنه  
 كان من ذهب وكان طوله عشرين ذراعاً وله أربعة أوجه، فُسوا به وعظموه  
 حتى أخدموه أربعمائة سادٍ، وجعلوهم أساءه، فكان الشيطان يدخل في  
 خوف نعل، وتكلم بشريعة الصلاة، والسند به يحفظونها ويعمونها الناس،  
 وهم أهل نعل من بلاد الشام، وبه سميت مدينتهم نعل<sup>(٢)</sup>

ولم يرد بأحسن الخلقين أحسن لمقدس؛ ذلك أن الخلق يستعمل في  
 معنى عدة، الأصل فيها التقدير، وهو المعنى الذي يستقيم الإصافة عليه  
 قال الجوهرى «الخلق التفاضل يقال خلعت الأديم، إذا قدرته قبل  
 القطع، ومنه قول رهر

ولأنت تفري ما خلعت بعد من القوم بخلق ثم لا يصري

وقال الجراح م خلقت لأفريت، ولا وعدت إلا وفيت<sup>(٣)</sup> وقار  
 الراعب «خلق أصله التقدير لمستقيم، ويستعمل في بداع الشيء  
 من غير أصل ولا احتذاء ويستعمل في إيجاد شيء من الشيء  
 وبسر الخلق الذي هو لإبداع إلا لله تعالى والخلق في كانه لباس لا  
 يستعمل إلا على وجهين أحدهما في معنى التقدير، كقول الشاعر: ولأنت  
 تفري وثبي في الكذب، نحو قوله تعالى ﴿وَمَخْلُوقٌ لِّفَكَ﴾<sup>(٤)</sup> إن  
 قيل إن قوله تعالى ﴿مَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَلْقِينَ﴾<sup>(٥)</sup> يدل على أنه يصح

(١) تحرير السور ١٦٦/٢٣، ١٦٧

(٢) لكشاف ٦٠٤، وانظر معاني القرون وأعرابه ٣١٢٤، والجامع ١١٧١٥،  
 والبحر ٣٧٣٧، والفتوحات ٥٥١٣، وروح المعاني ١٣٩/٢٣، ١٤٠

(٣) الصحاح ١٤٧٠، ١٤٧١، وانظر معاني القرون بالأحسن ٦٣٩/٢، ٦٤٠

(٤) المعنوت ١٧

(٥) مؤمنون ١٤

أن بوصف غيره بالخلق، قيل إن ذلك معناه أحسن المُقَدِّرين، أو يكون على تقدير ما كانوا يعتقدون ويرعمون أن غير الله بدع، فكأنه قيل وأحسن أن ههنا مدعى وموحد، والله أحسنهم إichاداً، على ما يعتقدون<sup>(١)</sup>

وفي صوء تثنى تلك لأمر، بتثني المراد من تقديم هذه الصفة، ورد من منوعها منها، قال الطاهر الوحي في قوله ﴿وَسَدَّوْكَ أَحْسَنَ الْخَبِيرِينَ﴾ بذكر صفة الله دون اسمه اعلم تعريضاً لنفسه لذات عدو بعلأ، بأنهم تركوا عادة الرب لمتصف بأحسن الصفات وأكملها وعدو صمأ دنة وحش، فكأنه قل أنا غور صمأ شعا جمع عصري الصعف وهما المحذوفه وفتح الصورة، ونتركون من له صفة الحالفة والصفات احسب<sup>(٢)</sup>

وفي الالوسي وقد أشار سبحانه وتعالى بقوله ﴿أَحْسَنُ الْخَبِيرِينَ﴾ إلى مفضلتي لإيثار المعنى بالهمز، وصرح به للاعتناء شأنه في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ رَبُّكُمْ رَبُّ آبَائِكُمْ﴾، بالنصب على الدلية والعرض ذكر ربوبته تعالى لأنهم الأولس؛ لتأكيد إيثار تركهم إياه - تعالى - والإشعار بطلان رء بانهم أيضاً<sup>(٣)</sup> وقد عثر الدلة في فقط التحلاله - على قراءة النصب - لإضافة إلى الالوسي، اسحاس<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، والجلال<sup>(٦)</sup> وحور عمرهم عزيزها، فذهب إلى حلوليه<sup>(٧)</sup> إلى تحويل نصه بإصمار فعل كالمظهر

(١) جردت ١٥٧، ونظر مجمع ١١٧ ١٥ وانقحات ٥٥١/٣ عن ردة، وروح معني ١٤١ ٢٣

(٢) تحرير وشوير ١٧٦ ٢٣

(٣) روح المعني ١٤١ ٢٣

(٤) عرب النور ٤٣٦ ٣

(٥) انكشاف ٦٠ ٤

(٦) نظر تفسير الجلالين بهامش فتوحات ٥٥١/٣

(٧) الحق في عربات السع ٣٠ ٤

﴿وَقَدَرُونَ﴾، أو بإصمِر (أعني) وحوور، التقدير الثاني أبو المقء<sup>(١)</sup> أيضاً، وحوور أبو حمار عطف اليباب، قال «وقرأ الكوفيون ورید من علي ﴿الله رَزَكُ وَرَبِّ قَاتِيكُمْ﴾، بالنصب في ثلاثة بدلاً من ﴿أَخْشَرُ﴾، أو عطف من ودفي لسمعه بالرفع، أي هو الله، أو يكون مستقفاً مستداً، و﴿رَزَكُكُمْ﴾ حمرة وروى عن حمرة أنه إذا وصل نضب وإذا قطع رفع<sup>(٢)</sup> وقد جمعه الرحاح<sup>(٣)</sup> نعتاً، وسبب النحاس القور بذلك إلى أبي عبد، أيضاً وعطفه، قال «وحكى أبو عبد أنه على النعت قد أبو حمر وهذا عطف، وربما هو بدل، ولا بحوور النعت ههنا لأنه ليس بتحلية<sup>(٤)</sup>».

### التهديد:

وقد أدلت المكرة من مثله - بدلاً مطابقاً في مقام تهديداً، في قوله تعالى

﴿وَقَالَ أَدِينْ كَفَرُوا بِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكَ مِنْ أَرْضِكَ أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مَنَآئِكَ وَلَهُمْ رِيَقٌ يُنَازِلُونَ ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شُرَكَاءُ لَهُمْ ۖ وَلَتَسْكُنَنَّ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَٰلِكَ مِنْ عَذَابٍ مُّغَايٍ ۖ وَأَنفَسُوا وَأَنكَبُوا وَخَبَّ كُلُّ وَجْهٍ عَنِ صِيَرِ ﴿٥٤﴾ مِن رَّأْيِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَفَىٰ مِن مَّآءٍ صٰكِبٍ ﴿٥٥﴾ يَتَخَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسْمَعُ ۖ وَأَنَابِهِ الْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَارٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن رَّأْيِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴿٥٦﴾﴾<sup>(٥)</sup>

و﴿صٰكِبٍ﴾ بدل من ﴿مَيِّتٍ﴾، وهو الوجه الأقوى فيه بالنظر إلى العقام والسياق، واجتماع بينهما السيولة على ما فسره به أكثر العلماء، وهو أن المراد به الصبح والدم<sup>(٦)</sup> قال ابن عطية أقوله ﴿وَسَفَىٰ مِن مَّآءٍ﴾ وليس ماء، لكن لما كان

(١) النيب ١٠٩٣٢

(٢) أنحر ٣٧٣/٧

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣١٢٤

(٤) إعراب عرب - ٤٣٦/٣، ونظر جامع ١١٧١٥

(٥) إبراهيم ١٣ - ١٧

(٦) انظر محارر عرب ٣٣٨١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٥٧/٣، ومعاني القرآن

لنحس ٥٢٢٣، ولجامع ٣٥١٩، والبحر ٤١٣٥

نذر الماء في معروف عذاب، غُدَّ ماءً<sup>(١)</sup> وحوَر فيه كثير من المعربين عطف  
 بيان، بل منهم من لم ير له وجهاً سوى ومن هؤلاء من حور فيه أن يكون  
 بعد قار الرمحشري «فإن قلت علام عطف ﴿وَسَقَى﴾؟ قلت على محذوف  
 تقديره من ورائه جهنم يلقى فيها ما يلقى ويسقى من ماء صديد، فكأنه أشدُّ  
 عذبها، فخصص بالذكر مع قوله ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كَثَرِ مَكَارٍ وَمَا هُوَ  
 بِمَحِينٍ﴾، فإن قلت ما وجه قوله تعالى ﴿مِنْ مَّوٍ صَكِيدٍ﴾؟ قلت  
 ﴿صَكِيدٍ﴾ عطف بيان للماء، قار ﴿وَسَقَى مِنْ مَّاءٍ﴾ فأبهمه بهاماً<sup>(٢)</sup>، ثم بيّنه  
 بقوله ﴿صَكِيدٍ﴾ هو ما يسيل من خلود أهل النار<sup>(٣)</sup> وذهب إلى جعله نعتاً  
 من المفسرين، الحوفي وابن عطية، جاء في روح المعاني «أعربه  
 الرمحشري عطف بيان للماء وحوار عطف بيان في السكرات مذهب  
 الكوفس ومارسي، والبصريون لا يرونه، وعلى مذهبه هو بدل من ﴿مَّاءٍ﴾ إن  
 عسر حامداً، أو نعت، إن اعترض فيه الاشفاق من الصدد، أي اسمع من  
 الشرب، كأن ذلك الماء لمريد قبحه مانع عن شربه وفي السحر<sup>(٤)</sup> قبل إبه  
 بمعنى مصدود عنه، أي بكرهته يصد عنه، وإلى كونه نعتاً ذهب الحوفي وكذا  
 ابن عطية<sup>(٥)</sup>، قال ودللت كما يقول هذا خانم حديد وقار بعضهم<sup>(٦)</sup>  
 هو نعت على بساط مفيد التشبيه، كما تقول مررت برجل أسد، والتقدير  
 مثل صديد، وعلى هذا وإطلاق الماء عليه حقيقة<sup>(٧)</sup> وممن حور فيه من  
 الحويين عطف بيان، ابن مائث<sup>(٨)</sup>، وابن عقيل<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>

(١) سحر الوحير ١٠ ٧٣

(٢) قد تُشير هذه العبارة إلى أنه يقصد بعطف الناس هنا للنسب، والله أعلم

(٣) كشف ٥٤٦/٢

(٤) ٤١٣ ٥

(٥) سحر الوحير ١٠ ٧٣

(٦) نظر الجامع لأحكام القرآن ٣٥١٩، وشرح المصون ٨٠/٧

(٧) روح المعاني ٢٠٢ ١٣، وانظر الدر ٨٠/٧، ٨١

(٨) نظر شرح لسهل ٣٢٧٣

(٩) نظر شرح من عقول على أنه ابن مائث ٢٢٠ ٣

(١٠) نظر شرح فطر ليدى ٤٢١

ومأني إلى بيان مراد قولنا إن إعراب ﴿صَكِيرٌ﴾ بدلاً هو الوجه  
 لأقوى فيه من جهة المعنى، فنقول إن الإيهام هنا مقصودٌ مضافٌ إليه،  
 ولولا ذلك ما احتجج إلى كلمة ﴿مَاءٌ﴾، لكن جيء بها لاستدعت ذكرها  
 الأسماع والعقول في هذا السياق لذي يأتي وحوده ويستدعيه، في آن  
 واحد وبعد أن يؤدي الإيهام الموهوم دوره تأتي الترجمة كاشفة وجه الحقيقة  
 الشعة فتردد الصورة شاعة وهولاً ودور كلمة ﴿مَاءٌ﴾ في هذا السياق  
 شبيه بدورها في ﴿تُعَاثُوا بِمَكْرِ﴾ في قوله تعالى ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ  
 فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّا أَعْتَدُ لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا  
 يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ﴾<sup>(١)</sup>، بد المحييء، ﴿يُعَاثُوا﴾ ثم ر ﴿مَاءٌ﴾،  
 وطيفه بعث ما سرعان ما يتده وأدا ﴿كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ﴾

### التأكيد:

بعد أن تصح أن وظيفة البدل الأساسية تقرير الحكم ونفويته بامحيء  
 بالكلام على أحد الطرق التي سبق شرحها، وهي الصيرورة إلى التعميم ثم  
 تخصيص، أو الإحسان ثم تفصيل، أو الإيهام ثم التفسير، تبين هنا أن  
 بدل يؤتى به لتأديه وطائف التوكيد التي تبين في فصلي العن والحد،  
 وهي توكيد العموم، أو تقرير المعنى الذي يدل عليه المؤكد، أو  
 الاستدلال عليه وجعل دراسته التأكيد في هذا الباب ثلاثة أقسام التوكيد  
 بالأسماء الظاهرة وبالضمائر والأفعال

### أولاً: التأكيد بالأسماء الظاهرة

#### ١ - تأكيد العموم

تحدثت مسويه عن محيء البدل مؤكداً، أي رافعاً احتمال عدم إرادة  
 لعموم، في باب مستفل باب لسان الذي فضل فيه الحديث عن بدلي  
 البعض والاشتمال ووظيفة (٢) قال «هذا باب من الفعل يُبدل

(١) نكهة ٢٩، وانظر الكشف ٧١٩/٢، والصوحات ٢١٣

(٢) نظر لكتاب ١٥٠١، ١٥١

فه الآخر من لأول وسحري على الاسم كما يحري أجمعون على الاسم،  
وثنيت بالفعل لأنه مفعول فالدل أن تقول ضرب عبد الله ظهره وبطنه،  
وضرب ريداً لظهره والبطن، وقُلب عمرو ظهره وبطنه، ومطربا سهلنا  
وحلب، ومطربا السهل والحلب وإن شئت كان على الاسم ممرلة أجمعين  
نوكيداً، وإن شئت نصت، تقول ضرب ريداً الظهر والبطن<sup>(١)</sup>، ومطربا  
السهل والحلب، وقُلب ريد ظهره وبطنه فالمعنى نهم مطربوا في السهل  
وسحب، وقُلب على الظهر والبطن، وبكسهم أحراروا هـ كما أحراروا  
فونهم دحلت البيت، وإنما معناه دحلت في البيت، وانعمل هـ الفعل،  
وبيس ممتصب ههـ ممرلة الطرف؛ لأنك لو قلت هو طهره وبطنه،  
وأنت تعني على طهره، لم يحز ورعم لحلب رحمه الله - أنهم  
يعمرون مطربا برزع وانصرع، وإن شئت رفعت على الدل وعلى أن  
بصيرة ممرله (أجمعين) تأكيداً فإن قلت ضرب ريداً اليد والرجل، حار  
على أن يكون بدلاً، وأن يكون نوكيداً وإن نصته لم يخسُر وتقول  
مُصر قومك الليل والنهار، على الطرف، وعلى الوجه الآخر وإن شئت  
رفعت على سعه لكلام، كما قد صيد عليه الليل والنهار<sup>(٢)</sup>، وهو بهارة  
صائم وليله قائم<sup>(٣)</sup> وقار في موضع آخر<sup>(٤)</sup> فدخلوا لأول فالأول،  
حري على قومك واحداً فواحداً وإن شئت رفعت فقلت دخلوا الأول  
والأول، جعله بدلاً وحمله على الفعل، كأنه قال دخل الأول والأول  
فإن قلت ادخلوا، فأمرت، فالتصت الوجه، ولا يكون بدلاً؛ ورد  
قلت ادخلوا الأول والآخر وانصعز ولكسر، فالرفع، لأن معناه معني  
كلهم، كأنه قال لدخلوا كلهم وقال تحليل ادخلوا الأول والأول

(١) نظر معني نقرأ للأحقش ٣٣٨١، وروح المعاني ٩٥٨

(٢) نظر الكتب ١٧٦١

(٣) الدس ١٥٨١ - ١٦١، ونظر شرح الكوفة ٣٦٨/٢، ٣٦٩، وقد حوّر ارضي  
في ما جاء مرفوعاً من الأمثلة الدس و يؤكد

(٤) في ٣٩٧١، في (هـ) ما ينصب هـ الصفة لأنه حال وقع فيه الأمر وفيه  
الألف واللام



والأوسط، والآخر، لا يكون فيه غيره، وقال يكون على حور كلكم،  
حمه على لذل<sup>(١)</sup>.

فهذه الألفاظ، وهي طهر والطر، والسهر وسحل، والرع وعصرع،  
والبد ولرحل، ولأور مصرونة بالآخر، والصغير مهروباً بالكسر، مستخدمه  
عرب للدلالة على الشمول، ولذا حور سمي به فيها الوجهين اللد  
والنوكيد، وإن كان صيغه يشير إلى رححان لدله عنه

وقل بيد موقف نية سحاء من موقعها الإعرابي، يورد بيد بعضهم  
لكيفية حصول ذلك دلالة لها، ونقسم اللد الذي يصح معجنته منه

فار اس السراح \* إذا قلت ضرب ريد الطهر والطر، فالطهر والطر  
هم جماعة ريد، وإد قلت (مطر)، فإنما يعني مطرت بلاد، والبلاد  
يخمعها الشهر وسحل<sup>(٢)</sup> وفار أبو علي الفارسي «ورد قد دخلوا  
لأور والآخر والصغير وكسر، لم يكن إلا الرفع، لأنه ممرية التوكيد،  
وذلك أن (كل) تصم الصغير والكبير، فكأنك لما قلت «دخلوا الصغير  
والكسر ولأور والآخر، أردت كلكم، فجعله ممرية التوكيد، يد قد د  
الكلام عليه<sup>(٣)</sup>» وقال عبد نقاهر شرحاً قول أبي علي «أما ضرب ريد  
اليد والرحل، فمثل ضرب ريد رأسه، وقد يكون مثل لأور<sup>(٤)</sup>» «اعلم أن  
اليد والرحل إما حرف محرى بدل كل من الكل، من حيث إيهام طرف  
الشيء، وطرف الشيء معظمه، وانمعظم مُسرل ممرلة الجميع، ويوضحه أن  
ما ينفي من لأحراء لا يكون لها عاء نوحه، فلما كان استفهام الجميع باليد  
والرحل، حرف محرى الكل، ولهذا فإلوا بلطبعه عين، فجعلوه كأن جميع  
أحرته ليس بالأعير؛ وذلك أن شيئاً من محو رح لا يُستفَع به في ذلك

(١) انكتب ٣٩٨١ - ٤٠١

(٢) الأصو، في سحر ٥٣/٢

(٣) المسائل مشوره ٣٨

(٤) المقصود في شرح الإيضاح ٩٣٣/٢، ويعني بقوله «مثل لأور» أنه بدل كل من  
كر، نظر ٩٣٠/٢

موضوع، فمما كنت العين العمدية، صدر انزعاج كانه ليس أكثر من العين،  
 وحوادث كثير في كلامهم، فلهذا من الشأن قد نحويون إن هذا بمسألة  
 من لجميع من جميع، وعرفه فيه قول شبحا - رحمه الله - . وقيل لي  
 مرة كيف لم يفعلوا هذا في ضرب ريد رأسه، والرأس هو الرأس،  
 وعدمه يطل الكثر تطلبا لا غاية فوفه؟ فقلت إن الأمر ليس على ما  
 طست؛ وذلك أن الرأس بما كان عدمه يُطل الجميع من حيث عدم الروح  
 يعلق به، وكلامه والحياء باقية فيه، وذلك أن اليد والرجل لو لم يكونا  
 بمرة جميع، لوحب أن يكون للساق عناية مع وجود الحياة كما يكون  
 ذلك مع عدم بعض الأعضاء، كالأذن، مثلاً ولا فصل من قطع الرأس،  
 وسنقرر غير قطع في أن المُنطل للجميع هو دهر الروح وإذا كان  
 كذلك، لم يحب أن يكون ضرب ريد رأسه، بمسألة ضرب ريد يده  
 ورجله، في كونه جريحاً محزياً من الجميع من الجميع، ولو رُقبت وهمت  
 إلى صحته وحوادث لعماء مع عدم الرأس لو كان الروح يمتد، لم تحده  
 مُسحباً، فاعرفه<sup>(١)</sup>

ومما يحرج به من بض أبي علي الذي شرحه عبد القاهر، أن اسدل لا  
 يؤنى به مؤكداً وهو بدل بعض، وإنما يصح ذلك فيه إن كان بدل كل  
 وبض الرصي الثاني بوضع أنه يؤنى به لتلك العاية، وهو بدل اشمال  
 قد «وقد يفيد بعض الأبدال معنى ألقاط لشمول فيحري محزى  
 تأكيد وذلك قولهم ضرب ريد ظهره وبطنه، أو يده ورجله وهو  
 بدل البعض من كل في الأضر، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف  
 عليه معاً معنى (كله)، فيحور أن يكون ارتفاعهما على لبد وعلى  
 التأكيد، وكذا قولهم مطرنا سهلاً وحلب، ومطر ررعنا وصرعنا -  
 والمراد بصرع المواشي - ومطر قومك ليهم وبهائم هذه ثلاثة في  
 لأصل بدل شتمان، فحزب محزى تأكيد؛ لأن المعنى مطرث أمكننا

(١) المقصود ٩٣٣٢، ٩٣٤، وانظر لأصول في النحو ٥٤٢، وحاشه بصب على  
 لأشعري ٩٩٣، حيث ذكر أن من عاده بعرب الشعر بالطرفين وإرادة الجمع

كُتِبَ، وَمُطَرَّتْ أَمْوَالُ كُتْلَها، وَمُطَرَّتْ أَوْقَاتُهم كُتْلَها، عَلَى حَذْفِ الْمَصَوْفِ  
مِنْ مَبْنُوعَاتِها <sup>(١)</sup>

وَمَوْقِفِ السَّحَةِ الَّذِي تَطَرَّقُوا لِلْحَدِيثِ عَنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَمَا أَشْبَهَها،  
مِنْ مَوْقِعِها الْإِعْرَابِيِّ، ثَلَاثَةٌ فَمَعْصَمٌ حَوَّرَ فِيها الْوَحْشَ الَّذِي حَوَّرَها  
سَيِّئِيه، وَمِنْ هَؤُلَاءِ اس السَّرْح <sup>(٢)</sup>، وَالرَّصِي <sup>(٣)</sup>، وَاس مَالِك <sup>(٤)</sup>، وَأَمُو  
حِبَان <sup>(٥)</sup> وَمَعْصَمٌ أَوْحَبَ فِيها الْبَدْلِيَّةَ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْمَرْد <sup>(٦)</sup> - عَلَى مَا  
يَذُو - وَأَمُو عَلِيٍّ الْفَارَسِي <sup>(٧)</sup>، وَاس هِشَام <sup>(٨)</sup>، وَالسِّيَوطِي <sup>(٩)</sup> وَمَعْصَمٌ أَوْحَبَ  
فِيها أَنْ تَكُونَ تَوْكِيداً بِالْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ س عَصْمُور <sup>(١٠)</sup>،  
وَاس أَبِي الرَّبِيعِ <sup>(١١)</sup>

وَأَنذِي أَمِيلَ إِلَيْهِ عَدُّها بَدَلًا مُؤَكِّدًا، وَدَلِكُ لِعَدَمِ الْمَطَرِ فِي الْأَفْظِ  
التَّوَكِيدِ الْمَثْبُوتِ بِها، بِدِ مَعْنَى الْإِحَاطَةِ فِي هَذِهِ الْأَفْظِ لَا بِسَمَدٍ لَا  
بِعَطْفٍ، فَإِنْ لَمْ يُصَرَّ إِلَيْهِ، كَانَتْ بَدَلٌ بَعْضٍ، عَلَى أَنَّ احْتِمَالَهُ قَائِمٌ - فِي  
بَعْضِ تِلْكَ الْأَفْظِ، كَالْبَدِ وَالرَّحْلِ، بِلَجٍ - مَعَ الْعَطْفِ، وَلَوْلَا هَذَا صَبَحَ  
وَحْدَةً بَنَصْبٍ بَأَنَّ نَعَالَ: مُطَرَّبًا أَسْهَلَ وَالْحِلَّ وَيُرْجَحُ بِنَصْبِهِ أَنْصَبُ  
الِاسْتِعْمَالِ الْفَرَاغِيِّ، حَيْثُ اسْتِخْدَامُ مَنْ بَيْنَ تِلْكَ الْأَفْظِ (الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ)،  
مُكَرَّرٌ الْعَامِلُ فِي امْتِنَاعٍ، وَهُوَ مَا يُعْبَرُ كَوْنُ اتِّبَاعٍ بَدَلًا وَحَاءَ ذَلِكَ فِي  
الْأَنَةِ الَّتِي جَعَلَهَا اسْحَاءَ شَاهِدَ حِوَارٍ بِبَدَالِ انْطِهَازٍ مِنْ صَمِيرِ انْطِهَازِ

(١) شَرْحُ لِكَافِهِ ٣٦٨/٢، ٣٦٩

(٢) انْظُرِ الْأَصْنَافَ فِي اسْحَاءِ ٥٣/٢، ٥٤

(٣) شَرْحُ الْكَافِ ٣٦٨/٢

(٤) انْظُرِ شَرْحُ السَّهْلِ ٢٩٩/٣، ٣٣٤

(٥) انْظُرِ تَشْدِيدُ الصَّرَبِ ٦١٤/٢، ٦٢٢

(٦) انْظُرِ الْمَقْنَصِ ٢٧٢/٣

(٧) انْظُرِ لِمَنْبُوتِ الْمَثْبُوتِ ٣٨، وَاسْمَقْنَصِ فِي شَرْحِ الْإِبْصَاحِ ٩٣٣/٢

(٨) انْظُرِ شَرْحُ شَدِيدِ الْمَعْنَى ٥٧٤

(٩) انْظُرِ تَجْمَعُ ٢١٧٥

(١٠) انْظُرِ الْمَقْرَبِ ٢٦٤

(١١) انْظُرِ الْبَسْطِ ٣٦٤ ١

المتكلم ، بد كان المراد بالبدل إعادة الإحاطة ، وهي قوله تعالى ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾<sup>(١)</sup>

كما استخدم من غير تلك الألفاظ لإعادة ذلك المعنى - اسم لإشارة (هؤلاء) معطوفاً عليه مثله ، في قوله تعالى

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلًا لَمْ يَسْأَلْهَا مِنْ تَرْبٍ ثُمَّ جَعَلَ لَهَا جَهَنَّمَ يُغْنِيهَا مَدْمُومًا مَذْخُورًا﴾<sup>(٢)</sup> وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا<sup>(٣)</sup> كَلَّا تَجِدُ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَا رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَا رَبِّكَ مَحْظُورًا<sup>(٤)</sup>

و﴿هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ﴾ بدل تفصيل من ﴿كَلَّا﴾ ، وهي معمول ﴿تَجِدُ﴾ مُقَدِّم عليه<sup>(٥)</sup> والإمداد المتواصلة بالشئ ، والظاهر أنَّ هذا الإمداد هو في الرزق في الدنيا ، وهو تأويل الحسن وقتادة ، أي إنَّ الله يرزق في الدنيا مُرِيدِي السَّعَادَةِ الْكَافِرِينَ ، ومُرِيدِي الْآخِرَةِ الْمُؤْمِنِينَ ، ويُمدِّد الجميع بالرزق ، وإنما يقع السقوط في الآخرة ، ويدلُّ على هذا السائل ﴿وَمَا كَانَ عَطَا رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ ، أي إنَّ رزقه لا يصدق عن مؤمن ولا كافر<sup>(٦)</sup> ودكر الرزق من شئ ما به لإمداد ، قيل على سبيل التمثيل ، وقيل نخصص لدلالة السياق ، وخوَر أن يكون لمرده معناه الدعوى ، فتناول الحاه وسحوه ، كما يقال السعادة أَرَارِقُ<sup>(٧)</sup>

ووصيفة هذا البدل لتوكيد ، برفع احتمال أن يكون المراد من العموم

(١) النجاشي ١١٤

(٢) لأمراء ١٨ - ٢٠

(٣) نظر معاني القرآن للزمخشري ١٢٠/٢ ، وعربان لغوي للنجاشي ٤٢٠/٢ ، والنيبان ٨١٦٢ ، والحر ٢١٦ ، والدر المصنوع ٢٣٢/٧ ، وانمسانل سغريه لاس هشام ٤٥ ، ولغويات ٤٢٠/٢

(٤) الحر ٢١/٦ ، ونظر روح المعاني ٤٨١٥ ، ٤٩ ، وقد ضعف أبو حيان رأياً نسب لاس عباس ، وهو أن المراد من ﴿عَطَا رَبِّكَ﴾ الإمداد بالظلال لمريد الآخرة ، والمعاصي حرمه الدنيا ، وكذلك فعل لالوسي ، بل صار إلى تصحيف النسبة من أصلها

(٥) روح المعاني ٤٩١٥

مدلول عليه (كل)، أفراد الفريقين، وأحدهما، وذلك على تقدير المصروف به  
 المحدوف، كل واحد، بد السياق - هو سم يؤب، ﴿هَتُولَاءَ وَهَتُولَاءَ﴾ - فليس  
 بهذا التقدير، ولذلك قال أبو حنبل \*وأعربوا ﴿هَتُولَاءَ﴾ بدلاً من ﴿كَلَّا﴾،  
 ولا يصح أن يكون بدلاً من (كل) على تقدير كل واحد، لأنه يكون بد  
 ذلك بدل كل من بعض، فسمي أن يكون «تقدير كل لفريقين، فيكون بدل  
 كل من كل على وجه التخصيص»<sup>(١)</sup>

قد لاوسي ﴿كَلَّا﴾ أي كل لفريقين، وهو مفعول ﴿تُبَدُّ﴾ مُقَدَّم  
 عنه، أي يريد مره بعد مرة بحيث يكون لائب مدداً للتعاقب، وما به  
 الإمداد، ما غُخِلَ لأحدهما من إعطائهما العاجلة، وما أُعِدَّ لِأُخَرٍ مِنَ الْعَطَا  
 الآجلة لمشار إليها بمشكورية السعي، وإنما سم يُصْرَخُ به تعويلاً على ما  
 سبق تصريحاً وتوبيخاً، واتكالا على ما نحو عبارة وإشارة وقوله تعالى  
 ﴿هَتُولَاءَ وَهَتُولَاءَ﴾ بدل من ﴿كَلَّا﴾ على وجه التخصيص، أي تُمَدُّ هَؤُلَاءِ  
 الْمُغْخَلُ لَهُمْ، وهؤلاء المشكور معهم، فإن الإشارة معرضة بذات المشار  
 إليه بما له من العبود، لا لذات فقط كالإصمار فيه تذكير لما به الإمداد  
 وتعيين المصروف بمحدوف، رفعا لتوهم كونه من أفراد الفريقين لأحر المرید  
 لتجديد حقيقته بالإسعاد، فقط، وتأكيداً لتقصير «استعداد من تقديم المفعول،  
 وقوله تعالى ﴿مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ أي من مُعْطَاهِ الْوَاسِعِ الَّذِي لَا سَاهِيَّ لَهُ  
 فهو سم مصدر وقع موقع لمفعول، متعلق بـ ﴿تُبَدُّ﴾ مُعْرَبٍ عَنْ ذِكْرِ مَا بِهِ  
 الإمداد، ومُسْتَعْنَى عَلَى أَنَّ لِمَدَدِ الْمَذْكُورِ لَيْسَ بِطَرِيقِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِالسَّعْيِ  
 وَالْعَمَلِ، بل بمحض انتفضل كما قيل ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ﴾ أي ديوياً  
 كبر أو أخروباً والإظهار في موضع الإصمار لمرید الاعتناء بشأه وإشعار  
 بعليته بمحكم ﴿مُحْطُوراً﴾ ممنوعاً ممن يُرِيدُهُ، بل هو فائض على من قُدِّرَ  
 له بموجب المشيئة المسبية على الحكمة، وإن وُحِدَ فِيهَا مَا يَقْتَضِي الْحَظَرَ  
 كالكفر، وهذا في معنى التعليل بشمول الإمداد وعدم الحظر»<sup>(٢)</sup>

(١) البحر ٢١/٦، وانظر الدر المصنوع ٣٣٢/٧، والكنشاف ٦٥٦/٢

(٢) وح المعاني ٤٨١٥، وانظر التحرير والسوير ٦٢١٥

وقد حىء الددل مؤكداً للعموم في الددل منه، والددل منه موصوب  
من الموصولات العامة، وسدل كدك، في قوله تعالى

﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ  
وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبٌ مَّقْرُوصًا﴾<sup>(١)</sup>

فموله ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾ بدل من (ما) الأخيرة بإعادة العامل، إلى  
دك ذهب المعربون<sup>(٢)</sup> إلا أن النقاء<sup>(٣)</sup>، فقد حوّر منه إلى جانب الدل،  
الحال، وبقه عنه من حووا بعده، وإنما احتيج ذكر المؤكد هنا، دون  
﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ وهو مراد معه نصاً - على ما ذكر المعربون - لأن  
حقوق نساء مطنة السهاون ومن صور التهاون عند أهل لدهلة عدم  
توريثهن<sup>(٤)</sup> ولذا أورد حكم توريثهن مستقلاً، ثم صير إلى التأكيد  
بوسطة الدل؛ سداً للتدريعه قال أبو السعود «ويراد حكم لنساء على  
لاستقلال دون إدر جهن في تصاعيف أحكام الرجال بأن يقال للرجال  
ونساء» لأجل الاعناء بأمرهن وللإيدن بأصالتهن في إسحقاق الإرث  
وللمالعه في بطلان م عيه الحاهليه . ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾ بدل  
من (ما) لثنية بإعادة سحاز، وبها يعود الصمير المجرور وهذا الدل  
مرد في الحملة الأولى أيضاً، محدوف لتحويل على المذكور، وفائسته  
دفع نوهم احتصاص بعض الأموال ببعض الورثة، كالحيل وألة سحر  
لرجال، وتحقق أن لكل من الفريق حقاً من كل ما دق وجل<sup>(٥)</sup>

(١) لساء ٧

(٢) انظر الكشف ٤٧٦١، وسحر ١٧٥/٣، وبدر مصوب ٥٨٨/٣، والمصوبات

٣٥٨١، وروح المعاني ٢١١١٤

(٣) بصر لسا ٣٣٢١

(٤) بصر معاني النقر وعراة ١٥/٢، ومعاني النقر للحاس ٢٨٠٢٣/٢، ٢٠٤،

ولكشف ٤٧٦١، ولسحر ١٧٤/٣

(٥) المصوبات لإيهه ٣٥٨١، وبصر روح المعاني ٢١٠٤ - ٢١١، ولحرير

والسوير ٢٤٧٤ - ٢٥١

ب - تقرير المعنى الذي يدل عليه المبدل منه

وقد حيء بالبدل لأداء تلك الوظيفة وهو بكرة موصوفة، والمبدل منه كدبت، في قوله تعالى

﴿وَشَرَوْهُ بِشَرْبٍ نَحْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا مِنْ الرَّاهِبِينَ﴾<sup>(١)</sup>

حاء في الكشف «وشرؤه» ودعوه ﴿بشربٍ نحسٍ﴾ محوس، ناقص عن لقيمة نقصاناً ظهراً، أو ريف ناقص العبر ﴿دراهم﴾ لا دناير ﴿معدودة﴾ فليته، تعدُّ عدداً ولا نوراً؛ لأنهم كانوا لا يرون إلا ما بلغ لأوقية وهي الأربعون ويعدون ما دونها وقيل بنقليلة معدودة لأن الكثيرة يمتنع من عددها كثرتها وعن ابن عباس كانت عشرين درهماً، وعن السدني اثنين وعشرين<sup>(٢)</sup> ففوه ﴿دراهم معدودة﴾ بدل من ﴿بشربٍ نحسٍ﴾، وهو لم يعد غير تقرير المعنى الذي دل عليه المبدل منه، ولذا ولائع أن يجعل ﴿نحسٍ﴾ مصدراً وصف به على جهة المدحعة ودبت ما ذهب إليه أبو عبيدة<sup>(٣)</sup> وجعله غير أحد لمجملات<sup>(٤)</sup>، كما هي العدة فيما حاء من المصدر موصوفة به أسماء الدواب

وحيء بالبدل بذلك اعرض أيضاً، وهو بكرة عبر موصوفة مُدلة من معرفة لفظ، في قول الشاعر

إِنِّ وَحْدَنَا نَبِي جَلَّانٌ كُلُّهُمْ كَسَاعِدِ الصُّبِّ لَا طَوْلَ وَلَا قَصْرَ

قال لعدادي «وأنشد»<sup>(٥)</sup> بعده، إِنِّ وَحْدَنَا نَبِي جَلَّانٌ ، على

(١) يوسف ٢٠

(٢) ٤٥٢٢، ٤٥٣، وانظر معاني نفوس شعراء ٤٠٢، ومجاء نفوس ٣٠٤١، ومعاني لفران وإعرابه ٩٨/٣، ومعاني نفوس بنحاس ٤٠٦٣، وإعراب لفران بنحاس ٣٢٠٢

(٣) مجاء نفوس ٣٠٤١

(٤) نظر معاني عرب بنحاس ٤٠٦/٣، وانظر لمصون ٤٦١/٦، وروح المعاني ٢٤٤ ١٥، ولتحرير ٢٠٥، ٢٠٤ ١٢

(٥) معني لوصفي، انظر شرح الكافية ٣٨٨/٢

أنه يجوز ترك وصف النكرة، المبدلة من المعرفة إذا استبعد من البدل ما  
يسر في تبدل منه كما هنا، فإن قوله (طول) المصفي، يدل من ساعد  
الضبت، ومعنى الطول وما عطف عليه موجود في ساعد الضبت، وفيه شاهد  
آخر، وهو إبدال النكرة من المعرفة، والنكرة تعبر لفظة المعرفة قال ابن  
حسي (في إعراب الحماسة) وهذا شيء بأناه البعد ديون ويقولون  
لا تبدل النكرة من معرفة حتى يكونا من لفظ واحد<sup>(٢)</sup>، نحو قوله نعالني  
﴿بِأَنَاصِيَةِ﴾ (١٥) باسم كَيْفِ عَاطِلَةٍ<sup>(٣)</sup> ورد ذلك أبو الحسن<sup>(٤)</sup> بما أشده من  
قوله شاعر

يَا وَحْدَانِي حِلَالٌ كُلُّهُمْ      أَلَسْتُ أَتَهَيَّ

وإن أوله الشارح المحقق بقوله أي لا دي طول ولا دي قصر، لبصغ  
حقيقته يدل كل من كل، إذ لولا التأويل لكنا متعيرين . وحلّال صلة  
من عيرة، وهم زُماة . وقوله (كُلُّهُمْ) تأكيد لسي حلال، لا لحلال  
وقوله (كسعد الضبت) تساعد ذراع البد والضبت ساعد جميع أفرادها  
عني مقدار معين حلقة، لا يريد ساعد فرد من أفرادها طولاً عني ساعد فرد  
آخر، وكذا لا يفص عن ساعد فرد آخر، بخلاف سائر الحيوانات فإن بين  
ساعد أفرادها تفاوتاً في الطول والقصر بحسب الخشن وهذا سعي أن يكون  
من الأمثال في الأشياء المتساوية، كقولهم هم كأسنان المشط لكنني لم  
أره في كتب الأمثال أراد أن سي حلال متساوون في فصلة رشق السهام

(١) مثل ذهب إلى تجويز ذلك أبو حيد النكت الحسان ١٢٥، ومثمن شرط انوصف  
الرمحشري المفضل ١٤٩

(٢) انظر شرح الكافية ٣٨٧/٢، ٣٨٨، حيث ذكر الرضي وهو يشرح قول ابن  
الجاحظ - الكافية ١٣٨ - وإذا كان نكرة من معرفة فالنكت، أن أن عني  
المرسي ذهب في الحجة إلى أنه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من معرفة، بد  
سعيد من بدل ما ليس في المبدل منه، وعلق الرضي على ذلك بقوله وهو الحق،  
ثم استشهد باليب

(٣) العين ١٥، ١٦

(٤) انظر معاني القرون ٣٩٨، ٣٩٩



لا يرفع أحدهم عنى الآخر فيها ولا يحط عنه<sup>(١)</sup>

ج - الاستدلال لما دل عليه المبدل منه وما فيه حيزه

وقد أدى لدل تلك الوظيفة وهو معرفة بالإصافه والمبدل منه كدلت،  
في قوله تعالى

﴿وَمَا مَرَّلَ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَمْ يَأْكُنْ أَيْدِيَّ وَمَا هَلَفًا وَمَا يَبْكُ ذَلِكَ وَمَا  
كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (٦١) رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِحُكْمِهِ هَلْ نَعْلَمُ  
لَهُ سُبْحًا﴾ (٦٢)<sup>(٢)</sup>

﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلح، بدل من ﴿رَبُّكَ﴾ - على الأرحح -  
ووصيفه هذا بدل لتوكيد، إذ فيه استدلال على استحالة انسيان عبده -  
سبحانه وتعالى -، وذلك أن من بيده منكوب السموات والأرض كيف  
تصوّر أن يحوم حول صاحبه العجلة والسيارة<sup>(٣)</sup> وحور لمعربون فيه  
بالإصافه إلى البدل وجهين أحريين، قال اسمير «﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾» فيه ثلاثة  
أفوز، أحدها كونه بدلاً من ﴿رَبُّكَ﴾ الذي كونه حر متداً، أي هو  
رَبُّ ثالث كونه متداً، والحر لحمله الأمرية بعده، وهذا ماشر على  
رأي الأحفش، فإنه يُخَوَّر ريادة الماء في حر المتداً مطلقاً<sup>(٤)</sup>

## ثانياً التأكيد بالضمائر

تحدث سيبويه عن إبقاء البدل المؤكد صميراً مُقَرَّراً أَمَر المتنوع في  
سببه، طهر ومضمراً، في دليل مستقلين عن حديثه عن التوكيد بالأسماء  
بطاهرة قدر في أولهم هـ، بات م تكون فيه أنت وأنا وسحر

(١) حرة الأدب ١٨٣٥ - ١٨٦

(٢) مريم ٦٤، ٦٥

(٣) الفتوحات الإلهية ٧٢/٣، علأ عن أبي سعود

(٤) سحر مصور ٦١٦/٧، والتب ٨٧٧/٢، ونظر في سبب مرول الآية ﴿وَمَا

مَرَّلَ﴾ الكشف ٢٨٣ - ٣٠، وروح المعاني ١٦ - ١١٥، والتحرير وسور

١٦ - ١٣٩ - ٤٣

وهو وصفاً<sup>(١)</sup> اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور  
والمرفوع والمصنوع المضمرين وديك فوكث مررت بك أنت، ورأيتك  
أنت، وطمقت أنت واعلم أن هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر  
كرهه أن يصموا المظهر بالمصمر، كما كرهوا أن يكون (أحمعون) و(نفسه)  
معطوفاً على النكرة في قولهم مررت برجل نفسه، ومررت بقوم أحمعين  
فإن أردت أن تجعل مصمراً بدلاً من مصمر، قلت رأيتك ياك، ورأيت  
إياه فإن أردت أن تدل من المرفوع، قلت فعدت أنت، وفعل هو فأت  
وهو وأخوبهما بطائر (إياه)، في النصب واعلم أن هذه المصمر يحور أن  
تكون بدلاً من المظهر، وليس بممرلة في أن يكون وصفاً له؛ لأن الموصف  
يجمع بلاسم مثل قولك رأيت عبداً أن يريد فأما البدل فمصدر، كأنك  
قلت ريداً، أيت، أو رأيت ريداً، ثم قلت إياه رأيت وكذلك أنت وهو  
وأخوبهما في رفع<sup>(٢)</sup> وقال في الدب التالي له هذا بات من البدل  
أبصاراً وذلك فوكث رأيت إياه نفسه، وصيرته يباه قائماً فأنت (نفسه)  
حسن قلب رأيت إياه نفسه، فوصف بممرلة (هو)، و(إياه) بدل، وإنما  
ذكرتهما لتوكيد، كقوله حل ذكره ﴿سَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَتَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>،  
إلا أن (إياه) بدل، واسم وصف، كأنك قلت رأيت الرجل ريداً نفسه،  
و(يد) بدل، و(نفسه) على لاسم وإنما ذكرت هذا للتمثيل و(نفسه)  
بحري من (إيا) كما بحريه منه الصفة، لأنك حئت بها توكيداً وتوضيحاً  
فصارت كصفة<sup>(٤)</sup>

وسنرعي الأتياء في النص لأخبر عبارة (وإنما ذكرت هذا للتمثيل)،  
وإشارته مثله رأيت إياه نفسه، إذ تلك العبارة تفيد أنه لم يرد عن  
العرب الجمع بين (إيا) والنفس أو العين مؤكداً بها، وعدم استعمالهم إياه

(١) قصد الموصف التوكيد، وهو كثيراً ما سمعته بذلك كما ذكرت قبل، انظر لكتاب  
٣٨٧، ٣٨٦٢

(٢) الكتاب ٣٨٥٢، ٣٨٦، وانظر شرح السيرامي ١٦٠٣

(٣) الحجر ٣٠

(٤) الكتاب ٣٨٧٢، ٣٨٨، وانظر شرح السيرامي ١٦٣/٣، ١٦٤

دليل قوي على أن الصمير في نحو هذا المثال توكيد، لا بدل.

وإنما لم يستعملوه لأن توكيد الصمير المنصوب بالنفس، أو العير، لا يحتاج إلى أن يؤتى معه ما يرفع النفس عن وظيفة النفس والعير<sup>(١)</sup>، كما هو الحال مع صمير الرفع - مستتراً وظاهراً - ولا يصح أن يقال أنه قد جاء به من باب تكرير المؤكّدات كما في نحو جاء الفوم كلهم أجمعون؛ إذ ليس من طرق كلامهم اختلاف ألفاظ التوكيد - الاصطلاحي - بين إصمار وإظهار أمّا نحو صرته إياه - كما في مثاله صرته إياه قائماً، فمسموع، ومنه قوله عليه السلام لعمر - رضي الله عنه - «لا ولكن أنحرها إياها»<sup>(٢)</sup> ومع ورود السماع به يسعي لم يساه وسببه كلام ابن مالك والرصي - عدّه توكيداً، لا بدلاً

أمّا فيما يتعلق بتقسيم إبدال الصمير من مثله، وهو إبداله من الظاهر، نحو صرت ريداً إياه، فقد نصّ ابن مالك أنه لم يستعمل في كلام العرب شره وشعره، وصغفقه من جهة القياس طاهر؛ إذ العلة الفادحة في حوار توكيد الظاهر بالصمير، قدحة في إبداله منه - لو سلمنا بكونه بدلاً - وذلك أن الإبدال في هذه الحال عديته التوكيد، ولا عرة لافتراض كون البدل من حملة أخرى مع اتحاد المؤدّي على أن يرى أن في عدم استعمالهم إياه، دليلاً على كونه توكيداً

وبحتم الحديث عن هدر الصريين نصيب يقرر أن أمر وجوب إحرجهما من باب البدل، قال ابن مالك «ويُبدل لمصمر من الظاهر، نحو رأيت ريداً إياه والمصمر من لمصمر، نحو رأيتك يّاك، ولم أمثل بهذين المثالين، لأن جرياً على عادة المصمير<sup>(٣)</sup>، المقلّد بعضهم بعضاً والصحيح عدي أن نحو رأيت ريداً إياه، لم يستعمل في كلام العرب شره

(١) نظر في وجوب توكيد الصمير المرفوع المتصل بالصمير لمفصّل فل توكيده بالنفس أو بالعير شرح التسهيل ٢٩٩/٣، وأوضح المسالك ٣٣٥/٣

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٨٠٦/٢

(٣) نظر المقصّب ٢٩٦/٤، ومعاني القرآن وعرابه ١٧٨٤، وإعراب القرآن للحاس ٢٦٥/٣، وشرح لسراي ١٦٠/٣، والتبصرة والتذكّرة ١٥٧١، واللمع ١٤٥ =

ونظمه، ولو شُغِل لكان توكيداً، لا بدلاً وأما رأيك إياك، فقد تقدّم في باب التوكيد<sup>(١)</sup> أنّ الصريين يجعلونه بدلاً، وأنّ الكوفيين يجعلونه توكيداً، وأنّ قول الكوفيين عدي أصح؛ لأن نسبة المرفوع المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في رأيك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في فعلك أنت، والمرفوع توكيد بجمع، فليكن المنصوب توكيداً؛ فإنّ الفرق بينهما تخكّم بلا دليل وحمل الرمحي<sup>(٢)</sup> من أمثلة الدل مررت بك بك، وهذا إما هو توكيد لفظي، ولو صح جعله بدلاً، لم يكن لتوكيد اللفظي مثال يختص به. وعلى هذا وأمثلة سهت بهولي (ولا يبدل مصمر من مصمر ولا من ظهر، وما أوهم ذلك جعل توكيداً)<sup>(٣)</sup>، ثم قلت (إن لم بعد إصرافاً) فهتت بذلك على قول الفائل بك بك في قصد ريد، إذا كان المراد من إياي<sup>(٤)</sup> وقال الرصبي في باب توكيد<sup>(٥)</sup> - « وأما المنصوب المتصل فأصله ألا يؤكّد إلا بالمنصوب المنفصل » يد بالمنصوب صمير مفصل، فيقال: رأيتك إياك، ورأته إياه، لكنهم كما أجادوا تأكيداً بالمنصوب المنفصل، أجادوا تأكيداً بالمرفوع المنفصل، نحو رأيتك أنت، ورأيتك هو فالرفوع المنفصل يقع تأكيداً لفظياً لأي مصر وإما كان كذا دور المنصوب المنفصل بقوته وأصلته وقال النحاة إنّ المنفصل في نحو صرنتك أنت، تأكيد، وفي

---

وشرح المقدمة المحسنة ٤٢٦/٢، والمقصد في شرح الإيضاح ٩٣١/٢، ٩٣٢، وشرح المنصوب ٦٩/٣، وشرح النواحي نظم الكافية ٢٦٩، والإيضاح في شرح المنصوب ٤٥٣/١، والمغرب ٢٦٩، والسطح ٣٩٥، ٣٧٤، والمنحصر ٥٦٣/١، ٥٦٤، وشرح ألفية بن معطي ٨٠٦/٢، هذا ومن سجد من لم يتحدث عن هذا القسم كسر السراج وأبو اليركت الأساري، وابن برهان

- (١) نظر شرح التسهيل ٣٠٥/٣
- (٢) نظر المنصوب في علم عربي ١٤٩
- (٣) شرح شهيد ٣٢٩/٣
- (٤) السلس ٣٣٢/٣، ٣٣٣، وانظر معني السبب ٥٩٤، ولهمع ٢١٩، ٢٢٠، وشرح لتصرع على لوصح ١٥٩/٢، ١٦٠
- (٥) انظر شرح الكافية ٣٥٧/٢

صرفتك إياك، ندر وهذا عجيب؛ فإن المعجب واحد، وهو تكرير لأول  
معناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعيين وتفرق بين ندر  
والتأكيد معنوي كما بظهر في حدّ كُلّ منهما وقال الرمحشري<sup>(١)</sup> في  
مررتك بك، إن الثاني بدل، وهذا أعجبت من الأول؛ إذ هو صريح  
تكرير لفظاً ومعنى، فهو تأكيد لا بدل، وهذا مثل قوله في باب الممدى<sup>(٢)</sup>  
إن الثاني في يا ريد ريد بدل، وجميع ذلك تأكيد عظمي<sup>(٣)</sup>

وقد احتار بن هشام في واحد من مصنفاته مذهب الكوفيين كما فعل  
ابن مالك والرصني، قال «ولا يُبدل مصمر من المصمر، ونحو فمت  
أنت ومررت بك أنت، تؤكد النفي، وكذلك نحو رأيتك إياك، عند  
كوفيين والباطن، ولا يُبدل مصمر من طهر، ونحو رأيت ريداً إياه، من  
وضع الحويين وليس بمسموع»<sup>(٤)</sup>، ومن مذهب الكوفيين، ابن  
بعش<sup>(٥)</sup>، ومن الجاحظ في واحد من مصنفاته<sup>(٦)</sup> - حيث جعل (يتك) في  
نحو صرفت إياك، تؤكداً

### ثالثاً التأكيد بالأفعال

نس من دراسة أسلوب الآيات الكريمة أن ندر كما يؤتى به مؤكداً  
في لأسماء، يؤتى به كذلك في لأفعال

١، ١٤٩ مفصل

(٢) نسب ٥٢

(٣) شرح الكافية ٣٦٥٢، ٣٦٦، وانظر ٣٨٩، ٣٩١

(٤) أوضح المسالك ٤٠٤٣، ٤٠٥، وانظر شرح شعور لذهب ٥٧١، ٥٧٢، حيث  
عند عني بسط من مالك نحو صرفت ريداً، من باب الندر وجمعه «إياه»  
تؤكد، فهو «وقيم ذكره بغير، لأنه لا يؤكد القوي بصعيف، وقد قلب العرب  
ب هو غصن، وجوز الحويين في «هو» أن يكون بدلاً، وأن يكون ممدى، وأن  
يكون فصلاً

(٥) نص شرح المفصل ٧٠٣

(٦) نظر لإصح في شرح المفصل ٤٥٣١

وسم يتحدث عن ذلك أحد من النحاة - بحسب عذمي - إلا أن حي  
عد محررجه بقراءة حميد لقوله تعالى ﴿يَعِشَى لَيْلَ النَّهَارِ يَظُنُّ حَيْثًا﴾<sup>(١)</sup>

وقيل نقل نصه نبيّر ما قل عن اقراءات في الآية وتحريجاتها

فان أبو حنبل «التعشئة العطية»<sup>(٢)</sup> والمعنى أنه بدهت الليل نور  
سهار لستم قوم الحبه في الدب بمحيء الليل والنهار دليل للسكون  
والنهار بمحركه، وفحوى الكلام يدل على أن نهار تعشيه لله الليل وهما  
مفعولان، لأن التصعيف، ولهمزة معدنان وعراً بالتصعيف الأخوان وأبو  
نكر، وبإسكان حسن باقي سبعة ونصح ايء وسكون العس وفتح الشر  
وصيه اللام حميد بن قيس، كد فان عنه أبو عمرو الداني وقال أبو الفتح  
بن حي عن حميد نصب الليل ورفع النهار قال ابن عطية<sup>(٣)</sup> وأبو الفتح  
أثبت وهذا يدي قده من أن أن الفتح أثبت كلاماً، لا يصح؛ إذ رتبة أبي  
عمرو داني في اقراءات ومعرفتها وصسط روايتها واحتصاصه بذلك بالمكان  
الذي لا يده أحد من أئمة القراءات فضلاً عن نسخة لدين يسو، مقرئ،  
ولا روى بقرب عن أحد، ولا زوي عنهم القرآن ويدي نقله أبو عمرو  
بن حي عن حميد، أمكن من حيث المعنى، لأن ذلك موافق لقراءة الجماعة؛  
إذ ﴿الَيْلَ﴾ في قراءتهم وإن كان منصوباً هو الفاعل من حيث للمعنى،  
إذ همزة النقل أو التصعيف، صيرته مفعولاً ولا يجوز أن يكون مفعولاً ثابتاً  
من حيث المعنى، لأن المنصوبين بعدى إلهما الفعل، وأحدهما فاعل من  
حيث المعنى، فيلزم أن يكون الأول مهمل، كما لزم ذلك في ملكك ريداً  
عمراً، إذ رتبة التقديم هي الموصحة أنه لفاعل من حيث المعنى، كما لزم  
ذلك في ضرب موسى عيسى وأحمده من ﴿يَظُنُّ﴾ حال من الفاعل من  
حيث المعنى، وهو ﴿الَيْلَ﴾، إذ هو المحدث عنه قبل التعدية، وتقديره  
حائاً ويجوز أن يكون حالاً من انهار، وتقديره محثوثاً ويجوز أن

(١) لا عرف ٥٤

(٢) نظر للمرداد ٣٦١

(٣) نظر للمحرر توحيد ٧٥/٧، ٧٦

يتصّب نعتاً لمصدر محذوف، أي طلقاً حيثاً، أي حاثاً، أو مُحَثّاً، ونسبة الطلب إلى الليل محارية، وهو عبارة عن تعاقبه «لأرم»، فكأنه طالب له لا يدركه، بل هو في أثره بحيث يكاد يدركه<sup>(١)</sup> هذا وقد أقرّ الرمحيّ رويّه «من حتى» وسمّى بها ناساً من حيث لمعنى أو الصّاعقة فار «يُعْشَى». وقرأ «يُعْشَى» بالشديد، أي يندحق الليل سهاراً، والنهار باليسر، بحملها جميعاً والدليل على انشائي قراءة حميد بن قيس «يُعْشَى الليل النهار»، فصّح الباء ونصب الليل ورفع النهار، أي يدرك النهار الليل ويطلّبه حيثاً، حسن الملازمة بقراءة حميد<sup>(٢)</sup> هذا وإنّ من حي قد حُزِح الصرء على روايته بما جعلها متفقة مع قراءة الجماعة، إلا أنّ حمدة «يَطْلُبُ» على ساد لإعشاء إلى سهار بدل، لا حال، وهو بدل مؤكد كما ذكر، وأشار أيضاً إلى كونه كذلك «اللوحي»<sup>(٣)</sup> ونأى إلى نص من حي فإن «ومن ذلك قراءة حميد «يُعْشَى» مفتوح اجاء والشير، ونصب «أَنْبَل» ورفع «النَّهَار»

فإن أبو الفصح اتصاف قوله تعالى «يُعْشَى أَنْبَلُ النَّهَار» بقوله «ثُمَّ سَتَوَى عَلَى الْمَرْثَى»، اتصال الحاء بما قبلها، ويكون هناك عائد منها إلى صاحبها، وهو الله تعالى، أي يعشى الليل انهاراً بأمره، أو بدنه، وحذف العائد كما حذف من حر المبتدأ في نحو قولهم السَّمُ صَوَانٌ بَدْرُهُمْ، أي صَوَانٌ مِنْ بَدْرُهُمْ ودعانا إلى إصمار هذا العائد أن تتفق القراءتان على معنى واحد، ألا ترى إلى قراءة الجماعة «يُعْشَى الليل النهار»، وأنّ هذه الحمله في موضع الحال، أي أسوى على العرش مُعْشِياً الليل للنهار، أي أسوى عليه في هذه الحال، فقوله «يَطْلُبُ حَيْثُ» بدل من قوله «يُعْشَى أَنْبَلُ النَّهَار» للنوكيد، وهو على قراءة الجماعة «يُعْشَى» أو

(١) البحر ٣٠٨٤، ٣٠٩، ونظر معاني القرآن وعرابه للرجح ٣٤٢/٢، وإعراب القرآن للمحاسن ١٣١/٢، وأسر المصوب ٣٤١٥ - ٣٤٣، والمفوحات لإسبغ ١٤٩/٢ - ١٥٠

(٢) الكشف ١٠٩/٢، ونظر لدر مصوب ٣٤٢٥

(٣) روح المعاني ١٣٧٨، ونظر لحرير والسوير لقسم لثاني من الحرم ثامن ١٦٧

﴿يُعْشَى﴾ حال من الليل، أي يُعْشَى الليل النهار طالاً له حشياً، وحشياً يدل من حش أو صفة له، لأن طالاً لو كان مطوقاً به حرٌ هناك، والحد عندما تُوصف من حيث كنت في بمعنى حرّاً، والأخبار تُوصف، لكن لصفات عدد لا توصف

وإن شئت يكون ﴿جَيْثٌ﴾ حالاً من الصمير في ﴿بَطْلَةٌ﴾، وفيه من بعد هد ما أذكره وذلك أن الفاعل في المعنى من أحد المفعولين، في قراءة الجماعة، لأنه لمفعول، الأول، كمولك أعطيت ريداً عمراً، فريد هو الأحد، وعمرو هو المأخوذ، وأعشيت جمعاً حالداً، فالعشي جمع واعمشي هو حالد، والفاعل في قراءة حمند هو النهار، لأنه مرفوع، وفعلاً والمفعولان جمعاً مختلفان على ما ترى ووجه صحه لقراءتين جميعاً وتتقاء معيهما أن الليل والنهار يعافيان، وكل واحد منهما وبن أرال صاحبه وإن صاحبه أيضاً مرفوع له، فكل واحد منهما على هد، فاعل وإن كان مفعولاً، ومفعول وإن كان فعلاً، وعلى أن الظاهر في الاستحاث هب إنما هو النهار، لأنه سورة وشروعه قد أظهر أثراً في الاستحاث من الليل وبعد، فليس النهار إلا ضوء الشمس، وانشمس كثرة فحدثه، ولا ضوء قبل أن يحلفها الله - جل وعز - فاصوء إذا هو به حم على الطمة، وبطسه حشاً على هد، حال من النهار، لأنه هو لأحد منهما، ويجوز في قراءة الجماعة أن يكون ﴿بَطْلَةٌ﴾ حالاً من النهار، وإن كان مفعولاً، كقولك صرت هد ريداً مؤلمة له، فقد يكون (مؤلمة) حالاً لريد، كما قد يجوز أن يكون حالاً من (هد)، وذلك أن لكل واحد منهما في الحال صمير ولعمري إنك لو قلت أعشيت ريداً عمراً، فإن انعرف أن يكون ريد هو بعشي، وعمرو هو المعشي، إلا أنه قد يجوز به قلب ذلك، لكن مع قنم الدلالة عليه، ألا ترى إلى قوله

فدغ دا وسكر من يمالك حنره ومن كد يعطي حقهر المصائدا

أرد بعض القصاصد حقهر، ثم قدم المفعول الثاني فحعه قبل الأول، من حيث كنت قصائد هب هي، لأحدة في المعنى، ونحوه كسوت ثوباً ريداً،



ساع عديمه لا ارتفاع الشك فيه، وليس كذلك يُعشي الليل النهار، من حيث  
كان متساويي الحدين في العشد، وعلى كل حال فكل واحد منهما عشي  
لصاحبه<sup>(١)</sup>

وعندي أن من شواهد بطل المعنى من المعنى للمؤكد، وهو بدل  
مصدق، إبداه في قول الشاعر

أقول به ارحل لا تُقسم عدياً وإلا فكن في أسر والحجر مسلماً

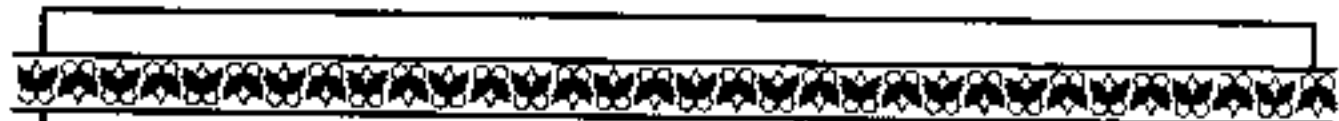
بد قوله (لا تقسم عدياً) لم يدل على غير ما دل عليه لأول وهو وجوب  
رحيل المأمور ولكنه أبداه منه للتفريق. قال الأزهري «(لا تقسم عدياً)  
بدل اشتغال من (ارحل) لما بينهما من المناسبة للروية، وليس توكداً له،  
لأحلاف عطيهما، ولا يدل بعض لعدم دحوله في لأول، ولا يدل كل  
لعدم الاعتداد به كما تقدم»<sup>(٢)</sup>



---

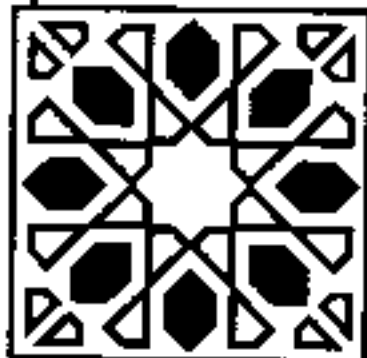
(١) المحب ١، ٢٥٣، ٢٥٤، وانظر التحرير والتنوير لقسم الثاني من الجزء الثامن  
١٦٦، ١٦٧

(٢) التصريح على التوضيح ١٦٢/٢



## القسم الثاني

- الخصائص.





تسن مما سبق أن محور باب المدل العدول عن الأصل في بناء التركيب مما ينتج عنه أداء المعنى بطريقتين حيث أداؤه بطريق واحد ممكن وقد ذكرنا بعض صور تلك الممارسة بإيجاز تمهيداً للحديث عن اللوطات كما يُنَّ أن للنحاة إشارات حاطقة إلى تلك الحصصه لهد الباب

ويعود هذا لسبب الحديث عن تلك الصور - محترئين بعضها - باعتبارها حصائص هذا الباب في رأينا ؛ لأن في ذلك تمييزاً لباب المدل وفصلاً له عن غيره من الأبواب، وعلى الأحص عطف البيان الذي ليس أمره به حتى نذى إلى تحوير إعراب - كل ما تحققت فيه المطابقة التامة للمتنوع لتعرف وصده<sup>(١)</sup>، والإفراد وصدييه، ولم يُعَدَّ معه العامل - بدلاً مطابقاً أو عطف بيان<sup>(٢)</sup>

والفصل يتم بالنظر في بناء التركيب، فإن لوحظ محينه على صورة من صور محاولة الأصل، فالتبع بدل، لا عطف باب وفي أثناء دراستنا لتلك الحصائص، يشير إلى ما ذكره النحاة من شروط لباب، كلاً في موضعه وقد يطول الحديث عن بعض تلك الحصائص ويقصر عن أخرى،

(١) وذلك على مذهب الذين يجيرون محيء عطف الباب في الكرب، وهو لمذهب الذي مرصبه

(٢) نظر على مسئ المثل شرح لكافة انشافية ١١٩٥/٣ - ١١٩٧، شرح التسهيل ٣٢٧/٣، ٣٢٨، لمساعد على التسهيل ٤٢٤/٢، شرح شعور المذهب ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٦

ومرجع ذلك سائر موافق سخاء بحجة بعضها، أو وجود صور متعددة لها

### التعميم ثم التخصيص

في الإنسان ناعمة ثم إبدال الحاضر، أو الأقل عموماً منه ولا يعد ذلك من صور الحروح عن الأصل إلا إذا كان التخصيص ممكناً ببدن، وغدل عنه لمقتضى معوي

وسولد عن هذه الحصصة بدلا بعض والاشتمال

ومن أمثلة تولد بدن البعض مثال سيبويه<sup>(١)</sup> رأيت قومك أكثرهم حيث أمدت منه بدن على عموم (قومك) ورفع ذلك العموم ببدن ما هو أقل عموماً (أكثرهم)؛ إذ فيه استثناء بعض من الكل أي دل عليه ببدن منه، ولا يمكن من خلال النظر في ذلك امثال وبحوه تبين مقتضى صيرورة أي ساء كلام على ذلك النحو، وتناهي تلك الإمكانية إن بطر فيما جاء على ذلك النحو في نص متكامل - كما ذكر قبل - ومنه ما جاء قوله تعالى

﴿وَإِذْ حَقَّقْنَا أَلَيْتَ مَثَابَةَ نَارٍ وَأَمَّا وَأَتَّخِدُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَنِي لِلطَّاهِرِينَ وَالْمَكِينِينَ وَالرُّكَّعِ الشُّعُورِ ١٥٥﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَتُشْرُفُ عَلَىٰ النَّارِ ١٥٦﴾<sup>(٢)</sup>

و ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَطِافَ عَلَىٰ﴾ ﴿وَإِذْ حَقَّقْنَا أَلَيْتَ مَثَابَةَ﴾ لإفادة مقفه ثالثة لإبراهيم عليه السلام في استحابة دعوته بفصل مكة والنعمة على ساكنها إذا شكروا، وتسعة بمشركي مكة يومئذ لينذكروا دعوة أبيهم إبراهيم بمشعرة بحرصه على إيمانهم بالله واليوم الآخر حتى حصن من درسه بدعوته

(١) بحر لكتاب ١٥٠١، ١٥١

(٢) السجدة ١٢٥، ١٢٦

مؤمنين، فمعرض لمشركون أنفسهم على الحد التي سألها أبوهم، فيتصح لهم أنهم على غير سبك الحدة، وفي ذلك بحث لهم على الانصاف بدت لأن للناس رعة في الاقتداء بأسلافهم وحيث بنى أحوالهم، وفي ذلك كله معرض بهم بأن ما يذلول به من السب لإبراهيم ومن عمارة المسجد الحرام ومن شعائر صحيح، لا يعني عنهم من الإشرک بالله «<sup>(١)</sup>» وقوله ﴿مَنْ يَمُنْ بِهِمْ بِاللَّهِ﴾ يدل بعض من قوله ﴿أَهْلُهُ﴾، بعيد تخصيصه لأن أهله عام، إذ هو اسم جمع مصنف، ويدل البعض فخصص، وخص إبراهيم مؤمنين بطلب رزق لهم حرصاً على شيوع الإيمان لسكنته، لأنهم إذا علموا أن دعوة إبراهيم حصت مؤمنين تحسوا ما يحد بهم عن الإيمان، فجعل تفسير الرزق لهم على شرط إيمانهم دعاً بهم على الإيمان<sup>(٢)</sup>، وعلى ذلك يكون وظيفة الصيرورة إلى التعميم ثم لتخصيص، لتعريض للإسماء إلى أن من لم يؤمن فلا يسعى أن يكون من أهل هذا السد، وقد تحقق ذلك فعلاً رسول قوله تعالى ﴿بَنَاتُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ عَسْرٌ فَلَا يَقْرِئُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ تَعَدَّ عَلَيْهِمْ هَذَا وَإِنْ جِئْتُمْ عِيْلَهُ فَسَوْفَ يُعَيِّسُكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ رَبُّكَ اللَّهُ غَنِيٌّ حَكِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>

وملاحظ أن لذل - هـ - تولد من تقديم المجزور في من امن من أهله، وإحلال صغيره محله، وكان الحد والمحذور من تحويل التركيب في موضع نصب حال من (من) وطيفتها لتخصيص

ومن أمثلة سيوئه لتولد بدل الاشتغال من هذه لتخصيص - انصرورة بنى لتعميم ثم لتخصيص - ما لي بهم علم أمرهم<sup>(٤)</sup> ولأصل ما لي بأمرهم علم وقد رأيت أنه جعل فائدة الإبدال في هذا البدل مثلها في بدل البعض وهي ما أسماه لتوكيد، بمعنى تكرير لفظ المحدث عنه بذكر اسمه

(١) تحرير وسوير ٧١٣١، ونظر بكشاف ١٨٣١ - ١٨٦٠، وروح المعاني ٣٧٨١ - ٣٨٣

(٢) التحرير وسوير ٧١٥١، ٧١٦، ونظر معاني القرآن وإعرابه ٢٠٧١

(٣) سورة ٢٨

(٤) كتاب ١٦٢١

الظاهر وصميره وقد جعل<sup>(١)</sup> من شواهد استكرير لأجل التوكيد - أي  
الاعتناء بشأن المحدث عنه ذكر الشهر وصميره في قوله تعالى

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>

وبن السهيلي مقتضى بدء الكلام على ذلك النحو، حيث قال في  
هذه الآية دليل على أن ما وقع به الفعل - أو فيه - فإنه مشتمل عليه كما  
يشمل الماعل على الفعل الذي هو حركة أو صفة فيه، ولذلك أصيب  
المصدر إلى لمفعول كما يضاف إلى الماعل، وأخر به عما لم يُسم  
فاعله ومن فائدة هذه الآية أن يُسأل عن قوله ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ  
الْحَرَامِ﴾ لَمْ قُدِّمَ الشهر الحرام؟ ولم يُقَلَّ يسألونك عن قتال الشهر الحرام،  
وهم لم يسألوا عن الشهر، لا من أجل القتال فيه، فكان الاهتمام بالقتال  
والتقديم له أولى في الظاهر؟ والجواب أن يقال إن هذا السؤال لم يقع إلا  
بعد وقوع القتال في الشهر، وتشجيع الكفرة عليهم انتهاك حرمة الشهر،  
فاعتد بهم واهتم بهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر، فدل ذلك قُدِّمَ  
في الذكر وفيه سؤال آخر، وهو أنه أعاد ذكر القتال بلفظ الظاهر، وكان  
القياس أن يُعَدَّ بلفظ المصمر فيقول قل هو كبير، لأن المصمر - إذا  
عُرف المعنى - أوجز وأولى، والجواب أن يقال في إعادة لفظ الظاهر هنا  
فائدة، وهي عموم الحكم، ولو جاء بلفظ المصمر فيقول هو كبير،  
لاحتصر الحكم بذلك القتال الواقع في القصة، وليس لأمر كذلك، وإنما هو  
عدم في كل قتال وقع في شهر حرام وكذلك هذا حين قل. ﴿قِتَالٍ فِيهِ  
كَبِيرٌ﴾، فجعل الاسم المحرر عنه ﴿قِتَالٍ﴾، وخصصه بالمحرور الذي هو  
صمير الشهر، فتعلق الحكم به على العموم متى وقع؛ لأن اللفظ المصمر لا  
تقتضي صيغته إلا تخصيص الحر بما يعود عليه<sup>(٣)</sup>

(١) لسان ١٥١١، وانظر الأصول في النحو ٤٧/٢، ٤٨

(٢) لعمدة ٢١٧

(٣) نتائج الفكر ٣١٢ - ٣١٤، وانظر الجمل في النحو للرحاوي ٢٥، ٢٦، وشرح  
عبود لإعراب ٢٤١، ٢٤٢، وشرح التسهيل ٣٣٨/٣

ومن شواهد تولد بدل البعض من هذه الحصص . الصيرورة إلى  
التعميم ثم التخصيص - ما جاء في قوله تعالى

﴿وَقَالَ يَزْعُونُ يَهْمَرُ أَنِّي بِي صَرَحَ لَعْنِي أَتْلُعُ ۖ أَلَا مَتَّبَعْتُ ۖ﴾ (٣٦) أَتْلُعُ  
السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَيْكَ يَا مُوسَى وَيَا لَأَظْمَهُ كَذِبًا وَكَذَلِكَ زُتِيَ لِيَزْعُونُ سَوَاءً  
عَمَلِهِمْ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ يَزْعُونِ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿٣٧﴾ (١)

قال الرمحيشري أفيل الصرح ساء نظهر الذي لا يحصى على  
السطر وإن بعد، اشتقوه من صرح شيء، إذا طهر و﴿أَتْلُعُ السَّمَوَاتِ﴾  
طَرَفُهَا وَأَسْوَاهَا وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهَا، وَكُلُّ مَا أَذْكُ إِلَى شَيْءٍ فَهُوَ سَبَّ إِلَيْهِ،  
كَرْشَاءٍ وَبَحْوَةٍ فَإِنْ قُلْتُ مَا فائده هذا الكبرياء ولو قيل لعني أتلُع  
أسباب السموات، لأجراً؟ قلت إدا أنهم الشيء ثم أوضح كان تصحيفاً  
شأنه، فلم أراد تصحيح ما أقبل بلوعه من أسباب السموات أهمها ثم  
أوضحها، ولأنه لما كان بلوعها أمراً عحيماً، أراد أن يورده على نفس  
مُتَشَوِّفَةٍ بِهِ، يُعْطِيهِ السَّمْعُ حَقَّةً مِنْ تَعَجُّبٍ، فَأَنَّهُمْ لَيُشَوِّفُونَ إِلَيْهِ نَفْسَ  
هَمَامٍ، ثُمَّ أَوْصَحَهُ (٢)

### الإجمال ثم التفصيل:

والمراد بالإجمال «إيراد الكلام على وجه يحتمل أموراً متعددة  
واتفصيل تعيين ذلك لمحتملات» (٣)

ويتم التعيين بإيراد المحتملات معطوفاً بعضها على بعض، وبإعطاء  
نحو - على ما يشير إليه تمثيل الحق - واستقراء النصوص نرى أن ذلك  
عسى لا لزم، إذ قد جاء البدل المفصل عدة المبدل منه معطوفاً بغيره  
وأكثر استخدام هذه الحصص في توليد البدل المطابق، وقد تستخدم توليد  
بدل الاشتغال، أف بدل البعض فتولد في حله عدم إرادة استيعاء عدة

(١) عامر ٣٦، ٣٧

(٢) بكشاف ١٦٧٤، ونظر بحراب القرآن بحاس ٣٣٤، ومثل السائر ١٩٨/٢،

١٩٩، وسرمان ٩٦٤ وما فيها، وروح المعاني ٦٩/٢٤

(٣) بكليات ٤٦١



المحمل بالتفصيل، قصداً للمبالغة شربل انعصر مرلة الكل.

ويش اسحاة الدس نحدثوا عن هذا النوع من الإبدال، ما يحتضن به من شروط وهي وجوب المطابقة في العدد بأن يكون لدل وادياً بعدة البديل منه وما فقد فيه ذلك الشرط وحب فيه لقطع، إلا أن أريد شربل بعض البعدة مرلة حميعها والقطع حائر مع ستيقاء البعدة فإن من مالک «إد» قصد تفصيل مذكور بما هو صالح للدلالة وكان وادياً باحاد بمذكور، حار البديل والقطع، كقول الشنفرى<sup>(١)</sup>

وي بخوكم<sup>(٢)</sup> أهوب، سد عملس وأرقط رهندول وعزفاء حينال

فلک في (سد) وما بعده أن تجعله بدلاً من (أهلون)، ولك أن تقطعه على إصمارة متداً، فلو كان المفضل عبر وادياً باحاد بمذكور، يعين لقطع على الانتاء، وأجعل الحسر (من) وصمير محروراً بها، كقول السبي - **﴿اجتنسوا المويقات الشرك بالله والسخر﴾**<sup>(٣)</sup> ومثل هذا قوله تعالى **﴿وَيْدَ نَيْتٍ نَيْتٍ مَقَامُ إِرْهِيمَ﴾**<sup>(٤)</sup>، أي منها مقام إبراهيم وروى «اجتنسوا المويقات الشرك بالله، والسحر» بالنصب على الدس وحذف معطوف، والتقدير اجتنسوا المويقات الشرك بالله وسحر وأحواتهما، وحذف الحذف لأن المويقات سبع ثنت في حديث آخر، واقصر هنا على ثنيتين تسها على أنهما أحو بالاحتساب<sup>(٥)</sup>

وهناك شرط آخر يحتضن بالإبدال من الأسماء المصممة معنى شرط

(١) نظر شرح لامية عرب، لأبي القلاء ١٨

(٢) نظر شرح لامية عرب ١٨، حيث وردت الرواية بـ (دوكم)

(٣) صحيح البخاري (باب الشرك والمويقات) ٢٥٦/٧

(٤) ك عمرو

(٥) شرح السهيل ٣٤١/٣، ونظر الكتاب ٤٣١ - ٤٣٣، وشرح السيرامي ١٤٧/٢، ١٤٨، ومقتضب ٢٩٠، ٢٩١، والتبصرة ١٦٠، ١٦١، وشرح مفصل ٦٨/٣، ٦٩، والمغرب ٢٧١، ٢٧٢، وشرح جمل برحاجي ٢٩٢، وشرح كفاية لمرصي ٣٩٣/٢، وإشاف بصوت ٦٢١/٢، ٦٢٢، ٦٢٧، ٦٢٨، وحاشد على سهل ٤٣١/٢ - ٤٣٣، ٤٣٩، وشرح لاشموي ١٣٠/٢، ١٣٥

أو لاستفهام، وهو وحوب ذكر الحروف المفيد للمعنى الذي تضمنه المبدل  
 منه قال لأهري «وإذا أتدب اسم من اسم مُصنَّفٍ معنى حرف استفهام  
 وهو همزة، أو حرف شرط وهو (إن)، بدل تفصيل، ذكر ذلك الحرف  
 المفيد للاستفهام أو الشرط، مع الدل؛ ليوافق المبدل منه في تأديته بمعنى  
 فالأول - وهو الاستفهام - ويكون عن معرفة الكميات وعن تعين الدوات  
 وعن بيان المعاني فالأول كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ فعشرون  
 وما عطف عليه بدل من (كم) بدل تفصيل والثاني كقولك من رأيت،  
 أريد أم عمر؟ فـ(رئد) وما عطف عليه بدل من (من) بدل تفصيل  
 والثالث كقولك ما صنعت أحمر أم شراً؟ فـ(حير) وما عطف عليه بدل  
 من (ما) بدل تفصيل وقولك همزة في الجميع تنصّل للمبدل منه معنى  
 لاستفهام والثاني وهو لشرط، ويكون للعافل وغيره وللمرمان وبمكان  
 فالأول، نحو من يقيم إن ريد وإن عمرو أقم معه فريد وعمرو بدل من  
 (من) بدل تفصيل والثاني، نحو ما نصنع إن حير وإن شراً نخر به  
 فحيراً وشراً بدل من (ما) لشرطية بدل تفصيل والثالث، نحو مني تسافر  
 بـ عدأ وإن بعد عد أسافر معك وعدأ وبعد عد بدل من (متى) بدل  
 تفصيل والرابع حيثما تحلس إن يمين المحراب وإن يساره أجلس معك  
 وقولك بأن في الجميع لتضمن المبدل منه معنى لشرط. وقد يتحلف كل من  
 تفصيل وإعادة حرف شرط، فهي الكشف<sup>(١)</sup> أن ﴿يَوْمِي﴾ بدل من ﴿يَوْمِي﴾  
 في قوله تعالى ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وكذا قال أبو اسقاء<sup>(٣)</sup>  
 وقد اقتصر في نظم عن الاستفهام فقال (وبدل المصنّف الهمز بلي  
 همزاً)<sup>(٤)</sup>، وكذا فعل في التسهيل<sup>(٥)</sup> مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة

(١) ٧٨٤٤، ونظر حاشية النعيمي على الصريح ١٦٣/٢، حيث نقل لعلمي عن  
 دوشري قوله «قد يقد لا سلم أن (يؤد) هي شرطية، فلا تحلف»

(٢) سورة ١

(٣) نظر البيا ١٢٩٩/٢

(٤) صدر بيت من ألفية بن مالك، نظر شرح ابن عفيف عن ألفية بن مالك ٢٥٢/٣

(٥) نظر شرح لتسهيل ٣٣٩/٣

الشرط لا يحلوا عن إشكال، لأنك إذا قلت من يقوم إن ريد وإن عمرو،  
 كان اسم الشرط مرفوعاً بالاستدعاء، فيكون البدل مرفوعاً بالاستدعاء ضروره،  
 سواء قبل البدل على مية تكرار العامل أم لا، فبدرم دخول (إن) الشرطية  
 على مستنداً وهو غير حائر - على الأصح -، وإن جعلنا ما بعد (إن) مرفوعاً  
 على الفاعلية، أصعب المسألة، لتحالف العامل، ولأن (إن) لا يُصمّرُ الفعل  
 بعده، لا إذا كان هناك ما يُفسّره، نحو ﴿وَإِنْ أَمْرًاؤُا حَاقَتْ<sup>(١)</sup>﴾ وحواله  
 أن (إن) إنما هي لبيان المعنى لا للعمل، فلا يرم المحدثون<sup>(٢)</sup>

ولهذه الخصيصة الإحمال ثم التخصيص، صورة متعددة، منها

### الصورة الأولى المبدل منه اسم عدد

وذلك معني الضّر على عدد الاحتمالات، وقد يؤتى بالمفضل مفرداً  
 معطوفاً عليه جمع مستوفين اعدة، أو مفرداً معطوفاً عليه أمثاله، ومن الأول  
 قول العجاج وهو من أبيات مسويه<sup>(٣)</sup>

حوّى على مُسنوياتِ خمسٍ كركره وثلاثِ مئتين

و(خمس) تعب ل(مسنويات) على العديدم والتأخير، إذ لو حيء به  
 على ما هو الأصل في بيان المعدود وهو الإضافة، لقبل على خمس  
 مستويات و(كركره) وما عطف عليه بدل من (خمس)، فالمراد من اثنت  
 ما يلي الأرض من قوائم الحمل<sup>(٤)</sup>

ومن الثاني قوله ﷺ سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا  
 ظله إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق بالمساجد،

(١) النساء ١٢

(٢) شرح التصريح على توضيح ١٦٣/٢، وبظر أوضح المسالك ٤١٠/٣، وشرح  
 الكافي ٣٩٢٢، وحاشية الضياء على الأشعري ١٠٠٣، والمساعد ٤٣٨/٢،  
 إرشاف نصرت ٦٢٦/٢

(٣) الكتاب ٤٣٢ ١

(٤) انظر شرح باب مسويه لمحاس ١٩٣، ١٩٤

ورجلان تحابا في الله اجتماعا عليه وتفرقا عليه، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه « متفق عليه <sup>(١)</sup> »

ومن دلت ما هي قوله تعالى

﴿تَأْتِيهَا الْيَدِينَ عَامُوا لِيَسْتَعْرِضَكُمْ لِيَدَي مَلَكَتْ أَمْنَكُمْ وَالْيَدِينَ تَرِ يَتْلُوهُنَّ لَحْلُمُ  
مَكْرُ ثَلَاثَ مَرَّةٍ نَرِ قَبْلَ مَبْرُورِ الْحَبْرِ وَحِينَ تَصْعُونُ رِيَانَكُمْ مِنَ الطَّهْرِ وَمِنْ تَعْدِ صَلَوةِ  
الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَرَابٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَفَاتٌ عَلَيْكُمْ  
تَتَضَعُكُمْ عَلَى نَعِصٍ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠﴾﴾

ففي الآية الكريمه، جمال حيث نُصِّر على عدد لأوقات انتي بسعي فيها لاستئذان ثم فُضِّل بالنص على عن هذه الأوقات، ومقام لتوجيه وتربية هو اندي اقصى لإبدال؛ إذ لولا إرادة التشديد على أمر لاستئذان، لصر إلى «تفصل مباشرة، بأن يقال ليستأذنكم بدين من قبل صلاة الفجر وحين تصعدون ثيابكم إلح، والنص على عدد أوقات الاستئذان عبر مُعَيَّة بحيث نشوف لهوس إلى استجلاتها، فيأتي التفصيل مُعَيَّة ومُقرَّراً، ثُمَّ عَمِلَ ذلك الأمر بالإبدال الثاني ﴿ثُمَّ تَعَوَّذْتَ لَكُمْ﴾ - وذلك على قراءة النص «وَسَمِّيَ كَرُّ وَحْدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ عَوْرَةً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَتَّى تَسْتَرْهَمَ وَتَحْفَظَهُمْ فِيهَا وَالْعَوْرَةُ الْحُلُّ، وَمِنْهَا أَعُورُ الْفَارِسِ، وَأَعُورُ الْمَكَانِ وَالْأَعُورُ الْمَحِلُّ الْعَيْسِ»<sup>(٣)</sup> وإطلاق «عورات على الأوقات المذكورة المشتملة عليها، للمبالغة كأنها نفس العورات»<sup>(٤)</sup>

وذهب معظم المصريين إلى إعراب ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ طرفاً، نظراً إلى طرفة  
لِلسان ومن هؤلاء انصراء<sup>(٥)</sup>، ومكي، وأبو انشقاء<sup>(٦)</sup>، والمنحجب

(١) من روائع لأدب لسوي، لكامل لدعس ١٣١

٥٨ (٢)

(٣) نكتة ٢٥٣/٣، ومظر، مفردات ٣٥٢، ٣٦٣، والمحرير والتنوير ٢٩٤ ١٨

(٤) روح المعاني ٢١٣ ١٨

(٥) انظر معاني القرآن ٢/٢٦٠

(۶) انظر ايسا ۹۷۷/۲

الهمدي<sup>(١)</sup>، والسمن<sup>(٢)</sup>، وابن هشام<sup>(٣)</sup>، والحلّال<sup>(٤)</sup>، والآلوسي<sup>(٥)</sup>

قد مكى ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ رِجَالٌ﴾ بصت على لمصدر وقيل إنه في موضع  
مصدر وليس بمصدر على لحقيقة وقيل هو ظرف وتفسيره ثلاثة  
أوقات، أي يسأدونكم في ثلاثة أوقات وهذا أصح في المعنى؛ لأنهم  
سم يؤمروا أن يسأدوهم العبيد والصبيون ثلاث مرات، إما أمروا أن  
يسأدوهم في ثلاثة أوقات، ألا ترى أنه قد بين الأوقات فقد  
قيل ﴿فَبِثْرِ الثَّلَاثِ الْمَرَّاتِ بِالْأَوْقَاتِ﴾ فعلم أنها ظرف وهو  
«صحيح»<sup>(٦)</sup> وممن حلف أبو حيان<sup>(٧)</sup>، فقد رُحح المفعولية المطبوعة فيه،  
نظر إلى لمصاف إليه ﴿مَنْ﴾، ورحح لذلك بأن قول القائل صرت  
ثلاث مرات، لا يفهم منه إلا ثلاث صرات، وعصّد ما ذهب إليه  
بقوله ﴿الاستئذان ثلاثاً﴾<sup>(٨)</sup> وردّ عليه سمين حتاجه فثلاثاً  
«مُسْتَمٌّ أَنْ الظاهر كذا، ولكن الظاهر هـ مبروك لتقرينه مذكورة، وهي  
تفسير لثلاثة بقوله ﴿مَنْ قَبْلَ صَوْتِ الْفَعْرِ﴾<sup>(٩)</sup>

وبين الآلوسي علّة إصافة ﴿ثَلَاثٌ﴾ إلى ﴿مَنْ﴾ بدر (أوقات)، قل  
«ولنعير عنها سموات للإيدان بأن مدر طلب الاستئذان مقارنة تلك لأوقات  
مرور المستأدين بالمحاطس، لا أنفسهم»<sup>(١٠)</sup>

(١) انظر التقرية ٦١٤/٣

(٢) انظر الفتوحات الإلهية ٢٣٦/٣

(٣) انظر المسائل لسفريه ٦١، ٦٢

(٤) انظر تفسير المحلّين بهامش الفتوحات ٢٣٦/٣

(٥) انظر روح المعاني ١٨، ٢١٢

(٦) مشكل العرب نفا ٥١٥

(٧) انظر سحر ٤٧٢/٦، والبحر وسوبر ٢٩٣/١٨

(٨) انظر صحيح البخاري كتاب الاستئذان ٣٩٧/٨، حيث روى عن أبي رصي الله عنه  
أن رسول الله ﷺ كان إذا سلّم سلّم ثلاثاً

(٩) عن الفتوحات ٢٣٦/٣

(١٠) روح المعاني ١٢، ٢١٢

الصورة الثانية المبدل منه اسم جمع، أو جمع، أو مثنى.

ومن الأول بيت الشُّعْرى - الذي ورد في نص ابن مالك السابق - وهو  
قوله

وسي ذوبكم أهلون سيد عملي وأزقط رُهدول وعرفاء حيال

والأهول جمع اسم لجمع (أهل)، ومقصي الصيرورة إلى لاند - مقم  
العريض، يد الشاعر يحاطب عشيرته، يقول «اتحدث هذه الوحوش أهلاً  
به لا منكم» لأنها تحمسي من لأعداء، ولا يحذلي في حانة حصو وهذا  
عريض بعشيرته في أنهم لا حماية لهم كهذه الحيوانات، ولا عبرة لهم على  
من حورهم فضلاً عن الحميم القريب»<sup>(١)</sup>

ومن الثاني الجمع، والمبدل منه نكره والبدل مختلف بين التكثير  
والتعريف، قول الفرزدق<sup>(٢)</sup> مادحاً

وفد حُمدت بأحلامي حُرب بها وإثما ب نر لنلى بحمد حُمر  
سحوة من يدي مروان يعرفها والطعر للحيل في كتافها رور  
وبئس ب نر لنلى لو نصمته فيص انقرا لأصحي وهو مُحترق

حيث أدل «(سحوة) و(طعر للحيل) و(بائل) من (أحلاق) محرورة في  
لست الأول، ولو رفع كل هذا، لحار على الانتداء بتقدير منها سحوة،  
وما شبه ذلك من لتقدير»<sup>(٣)</sup> ومنه ولمبدل منه معرفة والبدل نكره، ما في  
قوله تعالى

﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُدْكاً لَّا يَبْغِي لَأَخِي مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَمُّ الْوَهَّابِ ﴿٢٥﴾  
فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَحْرِيَّ أَمْرِهِ رُجَاءَ حَبْثِ أَصَابِ ﴿٢٦﴾ وَالشَّيْطَانَ كُلَّ سَاءٍ وَعَوَاصِ ﴿٢٧﴾﴾

(١) البحر ٥٦٨، وانظر شرح لامية لعرب لأبي لفاء ١٦ - ١٩، وشرح النكايه  
٣٨٠ ٣

(٢) البصرة والندكره ١٦٠ ١

(٣) سابق لحر، والصفحة عسها

وَأَخْرَيْنَ مُفْرَيْنَ فِي الْأَضْفَادِ ﴿٢٨﴾ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنَأْ أَوْ أَمِيكَ بِعَقْرِ حَبَابٍ ﴿٢٩﴾ (١)

و ﴿كُلُّ شَيْءٍ وَغَوْصٍ وَأَخْرَيْنَ...﴾ بدل (٢) من ﴿الشَّنَاطِينُ﴾ مطابق وأوثر بناء التركيب على هذا النحو، حيث لم يُقْلَ فسحراً له الريح وكلُّ شَيْءٍ وغواص ومتمرد من شياطين، أو ومن الشياطين كلُّ شَيْءٍ وغواص ومتمرد؛ لأن في تسخير هذا الحسن لجس الشراية عظيمة، وفتصى مقام سار القدرة والامتياز بناء التركيب على ذلك النحو لدي تولد عنه هذا الأسلوب الذي تقتضيه مقامات بعضها

ولمراد بالآخر المعابر، والمغايرة تكون في النوع ويكون في الصفة، ولمراد بها هنا سمعايرة في الصفة. فالآخرون من جنس الثنائين وعواصين، ومعابرهم لهم في كونهم مردة، فقد روي أنه عليه السلام - كان يُعَرِّدُ مردة الشياطين بعضهم مع بعض في القيود والسلاسل لتأديب والكف عن الفساد (٣) وذكر الطاهر مستأخر بغير هذا الصنف، حيث قال «وهذا صنف ممن عثر عنهم بالشياطين شديد الشكيمه يُحْشَى نَفْلُهُ وَيُرَامُ أَنْ يَسْتَمِرَّ يَعْمَلَ أَعْمَالاً لَا يَحِيدُهَا غَيْرُهُ؛ فَتُصَفَّدُ فِي الْقُودِ لِيُظَلَّ يَعْمَلُ تَحْتَ حِرَامَةِ الْحِرَاسِ وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الرَّأْيِ مِنَ الْمُلُوكِ يَجْعَلُونَ أَصْحَابَ الْحَصَانِ فِي الصَّنَاعَاتِ مُحْرَمِينَ حَيْثُ لَا يَنْصَلُونَ بِأَحَدٍ؛ لِكَيْلَا يَسْتَهْوِيَهُمْ خَوَاسِيسُ مُلُوكِ أَخْرَيْنَ يَسْتَصْعَبُونَ، لِحَضْرَةِ أَهْلِ تِلْكَ الْمَمْلَكَةِ بِحَصَانِ تِلْكَ لَصَاعَاتٍ وَلَا تَشَارِكُهَا فِيهَا مَمْلَكَةٌ أُخْرَى، وَبِخَاصَّةٍ فِي صَنِيعِ آلَاتِ الْحَرْبِ». وبحور أن يكون معنى ﴿مُفْرَيْنَ فِي الْأَضْفَادِ﴾ حفيفه، وبحور أن يكون تمثيلاً لمسمع الشاخص من انقلب (٤)

(١) ص ٣٥ - ٣٩

(٢) انظر معاني لقرآن وأعرابه ٣٣٣٤، الكشاف ٩٦٤، تفسير الكبير ٢٦/٢١٠،  
العريد ١٦٨٤، وجامع ٢٠٦١٥، والسرحدات ٥٧٧/٣، روح المعاني  
٢٠٣/٢٣

(٣) انظر الكشاف ٩٦٤، معاني لقرآن وأعرابه ٣٣٣٤

(٤) التحرير والتنوير ٢٦٦/٢٣

ومن الثالث - المشى - والمسدل منه نكرة والدل نكرة موصوفة، ما في قول كثير عره

وكنت كدي رحل رحلي صحبحة<sup>(١)</sup> ورحل رمي فيها الرماد فثلب

حيث أدل (رحل صحبحة ورجل رمي) من (رحلين) وقد جور سبويه في (رحل صحبحة) وما عطف عليها، على رواية البحر بالإضافة إلى الدن، أن تكون معاً موطأ، قال «ومثال ما يجيء في هذا الباب على الأسد وعلى الصفة قوله - عز وجل - ﴿قَدْ كَذَّبَكُمْ نَائِي فِي بَشْتِي أَلْتَقَيْنَا فَنَنْتَقِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرِجُ كَافِرًا﴾<sup>(٢)</sup>». ومن الناس من بحر، وبحر على وجهين على الصفة وعلى الدل ومنه قول كثير عره وكنت كدي إلح فأما مررت برحل راعع وساحد، ومررت برحل رحل صالح، فليس الوجه فيه إلا الصفة، وليس هذا بمسئلة مررت برحلين مسلم وكافر، من قبل أنك ثم تنعصر، كأنك قلت أحدهما كذا والآخر كذا، ومنهم كذا ومنهم كذا<sup>(٣)</sup> وقد فسر بعضهم<sup>(٤)</sup> المراد بالصفة في قوله (وعلى الصفة)، يعطف البان، ويُضَعَف هذا قول سبويه قبل ذلك «وكذلك مررت برحلين رحل صالح ورحل طالح، إن شئت صيرته تفسيراً لعبت وصار إعادتك الرحل تأكيداً، وإن شئت جعلته بدلاً، كأنه جواب لمن قال بأي رحل مررت؟ فتركت لأول واستقبلت الرحل بالصفة وإن شئت رفعت على قوله. وما هما؟ ومما جاء في شعر قد جمع فيه الاسم وقرق لعبت وصار مجروراً بقوة وهو رحل من داهلة -

(١) - عمر - ١٣

(٢) - كتاب ٤٣٢١، ٤٣٣، وانظر شرح السراشي ١٤٨/٢، معاني القرآن لمفراء ١٩٢١، ١٩٣، معاني القرآن للأحش ٣٩٦١، ٣٩٧، المعقنص ٢٩٠٤، ٢٩١، شرح أبيات سبويه للساحس ١٩٣، ١٩٤، سائح الفكر ٣١٥، شرح المفصل ٦٨٣، ٦٩، شرح الكافه ٣٩٣٢، الحرة ٢١١٥ - ٢١٤

(٣) هو لأساد عبدالسلام هرون - رحمه الله - انظر هامش نكتات ٤٣٢١، ٤٣٣



سَكَنَ وَمَا نَكَاحَ رَجُلٍ حَسْبَ عَلَى رَجُلَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبِ

كَذَا سَمِعْتُ لِعَرَبٍ تَشْدَهُ، وَالْقَوَا فِي مَحْرُورَةٍ<sup>(١)</sup> وَمَمْنٌ حَوْرٌ كَوْنٌ (رَجُلٍ) نَعْمًا أَبْصًا، ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ، قَالَ «يَحْوَرُ نَكٌ فِي هَذَا الْبَيْتِ الرَّفْعُ وَنَحْضُ، فَإِنْ حَفِصَتْ حَارَ نَكٌ الْبَدَلُ وَالْبَعْتُ، وَالْبَدَلُ أَحْسَنُ، وَالْبَعْتُ خَيْرٌ عَلَى حَسَبِ مَا تَقْدُمُ<sup>(٢)</sup> فِي مَرَرٍ بِأَحَبِّ رَجُلًا صَالِحًا<sup>(٣)</sup>»

وَحَلَفَ أَصْحَابُ الْمَعَايِ فِي مَعَى بَيْتٍ كَثِيرٍ، وَالْمَحْتَرِ عِنْدِي مَا فَتَرُهُ مِنْ ابْنِ سَيْدِهِ، حَيْثُ قَالَ «لَا حَسَبَ الْعَهْدِ فَهَلْتُ عَنْ عَهْدِهِ، وَثَبْتُ هُوَ عَلَى عَهْدِهِ، صَارَ كَذِي رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَهُوَ ثَابِتٌ عَلَى عَهْدِهِ، وَأُخْرَى مَرِيضَةٍ، وَهُوَ رَنُهَا عَنْ عَهْدِهِ<sup>(٤)</sup>»

وَمِنْ هَذِهِ الْقِسْمِ وَالْبَدَلُ مَعْرُوفٌ وَالْمَسْدُ مِنْ كَذَلِكَ، مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ  
بِغَالِي

﴿أَمْرًا نَتَّأَلِي نَوَّلَ<sup>(١)</sup> وَأَعْطَى فَيْلًا وَأَكْدَى<sup>(٢)</sup> أَعْدَمُ عَدُوَّ الْعَيْبِ فَهُوَ يَرَى<sup>(٣)</sup>  
﴿٢٥﴾ أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى<sup>(٤)</sup> وَيَتَرَهِّمَ الْإِلَهِي وَفَى<sup>(٥)</sup> أَلَا مَرُّ وَرِيَّةُ<sup>(٦)</sup>  
وَرَزَّ أُخْرَى<sup>(٧)</sup> وَأَرَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى<sup>(٨)</sup> وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى<sup>(٩)</sup> ثُمَّ  
يُجْزَاهُ الْخِرَاءُ الْأَوْفَى<sup>(١٠)</sup> وَأَنَّ إِلَهَكَ الْمُبِينُ<sup>(١١)</sup> وَأَنَّهُ هُوَ أَصْحَابُكَ وَأَنَّكَ<sup>(١٢)</sup>  
وَأَنَّهُ هُوَ أَمَانٌ وَأَعْبَا<sup>(١٣)</sup> وَأَنَّهُ خَلَقَ الرُّوحَ الْكَافِرَ وَالْأَنفَى<sup>(١٤)</sup>﴾<sup>(١٥)</sup>

و﴿الذِّكْرُ وَالْأَنفَى﴾ بَدَلُ<sup>(١٦)</sup> مِنْ «الرُّوحَيْنِ» وَنُصِيَ التَّرْكِيبُ عَلَى هَذَا النِّحْوِ  
حَيْثُ لَمْ يُقَلَّ وَأَنَّهُ خَلَقَ لَذِكْرٍ وَالْأَنفَى، لِأَحَدٍ إِدْمَاحٍ لِأَمْسَالٍ فِي أَثْنَاءِ ذِكْرِ

(١) الْكَتَابُ ٤٣١١، ٤٣٢

(٢) انْظُرْ سَبِيحَ ٢٩٩١

(٣) انْسَابُ ٣٩٨١، وَانْظُرْ الْمُلْحَصَ فِي صِطِّ قَوَائِمِ بَعْرَةِ ٥٥٢١، ٥٥٣

(٤) الْخِرَاءُ ٢١٣٥

(٥) حُجْمٌ ٣٣ - ٥٤

(٦) انْظُرْ عَرَابَ نَفَرَاتٍ لِلْحَاسِ ٢٧٨٤، الْمُرِيدُ ٥٨١٤

الامراد بالخلق، نعمة أن خلق لكل إنسان روحه، كما قال ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾<sup>(١)</sup>.

ولأقرب أن يكون «المراد بالزواجين الذكر والأنثى من خصوص الإنسان» لأن سياق الكلام للاعتبار بدفع صنع الله، وذلك أشدّ تفاقاً في حقيقة الإنسان؛ ولأن اعتبار الجنس بما في أحوال أنفسهم أقرب وأمكن، ولأن بعض لأرواح من الذكور والإناث لا يتحدّق من بطنه، بل من بصر وعيره<sup>(٢)</sup>.

### الصورة الثالثة المبدل منه اسم موصول

وجيء ببدل جمعاً بالعطف في بعض الموصوع ومثنى بالعطف أيضاً في موصع آخر

ومن الأول ما في نأت النجم السدقة، حيث أبدل المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها، معطوفاً عليه أمثاله، من (ما) الموصولة، والبدل للاشتغال وقرن تفصيل الحديث عن موصع الاستشهاد في الآيات، فتوقف عند مسأله محيء البدل المفصل بدل شتمال

فأفون بحسب اطلاعي لم يتعرض أحد من السجاء إلى إثبات وقوعه أو بعه، إلا بعلمي قد بقي وقوعه حيث قال - معلقاً على نص لأرهري على أن اشتراط إعدادة حرف الاستفهام أو الشرط مع الاسم لبدل من اسم متضمن لأحدهما، إما يكون في بدل تفصيل - أقوله (بدل تفصيل) بؤحد منه انحصاره في بدل انكل؛ إذ لتفصيل يقتضي أن كلاً من البدل وللمدل منه مقصود قصداً دافياً مطابقاً للآخر؛ ليحرج بدل العلط لأن الأول غير مقصود، وبدل السياك لأن الأول غير مقصود قصداً دافياً لتيسر فساد، وبدل المعص والاشتغال؛ إذ ليس البدل والممدل منه فيهما مطابقين وبحو ما أكنت، أثبت الرعيف أم بصفة؟ من بدل انكل، لأن المراد بـ(ما) المفهوم

(١) لروم ٢١

(٢) التحرير والتنوير ١٤٥/٢٧، ونظر ٣٦٦/٢٩ - ٣٦٨، والجامع لأحكام القرآن ١١٧ ١٧، ومفردات ٢٣٧ ٤، روح المعاني ٦٨/٢٧، ١٥٠/٢٩.

الشامل لثالث الرعيف ونصه، فهما مطابقان والثاني تفصيل للأول وما  
تقرر من أن بدل التفصيل بدل كل من كل، علم أنه لا يحتاج لضمير كما  
قد يتوهم أن كل واحد بعض<sup>(١)</sup>.

واستقراء النصوص أثبت مجيء البدل المفصل عدّة المبدل منه،  
للاشتمال. ويمكن أن يُعدّ من شواهد ذلك بيت الأحنف

إِنَّ السُّيُوفَ عُدُوَّهَا وَرَوَاحِهَا      تَرَكْتُ هَوَارِنَ مِثْلَ قَرْبِ الْأَغْصَبِ

فإن «العدادي» قوله «عُدُوَّهَا» بدل من السيف قال المبرد في الكامل<sup>(٢)</sup>  
هو بدل اشتمال، وقد روعي المبدل منه في اللفظ بإرخاع لضمير إليه من  
الحجر، ولم يراعَ البدل ولو روعي لقيّل (تركاً) بالنشبة، وهذا أيضاً كلام  
أبي علي في «إيضاح الشعر»<sup>(٣)</sup>، فإنه أورد هذا البيت مع البيت الذي قبله  
لم يذكر فيه أنه يحتمل أن يصب «عدوها» على الظرف، كحقوق النجم،  
وكأنه قال إِنَّ السُّيُوفَ زُفْتُ عُدُوَّهَا وَرَوَاحِهَا<sup>(٤)</sup>.

وقد استشهد الحجة الدين أوردوا البيت به على حور مراعاة المبدل منه في  
اللفظ وحل البدل في حكم الملعي<sup>(٥)</sup>

ونعود إلى الآيات موضح الاستشهاد حيث قوله تعالى ﴿أَلَا بُرُؤٌ ذُرَّةُ وَرْدٍ

(١) انظر حاشية العليمي نهضت التصريح على التوضيح

(٢) ١٨/٣، ١٩

(٣) انظر ٥٥٩، ولم يذكر أبو علي في (عدوها) غير النشبة، وعينه فإن انصير في (فه)  
يعود على بقط (عدوها) لا على كتاب أبي علي، أي إِنَّ الْقَوْلَ يَصُبُّ (عدوها) على  
الظرفية قول العدادي

(٤) الحزانة ٢٠٠ ٥

(٥) انظر إيضاح الشعر ٥٥٩، وشرح لمع ٢٣٠ ١، شرح لاهل ٣٣٩/٣، شرح  
الكافية للرصبي ٣٩٢/٢، ٣٩٣، شرح ألفة ابن معطي ٨٠٠/٢، ٨٠١، المساعدة  
على النسهل ٤٣٧/٢، شرح الأشموني ١٣٤/٢، ١٣٥، النصان على الأشموني  
١٠١/٣، ١٠٢

أُتْرَى ﴿٣٨﴾ وما عطف عليه إلى آخر المتعاطفات بالواو، بدل من (ما) في قوله ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ يَمَّا فِي صُحُفٍ مُّؤَمَّنٍ﴾ ﴿٣٩﴾ وَإِتْرَاهِ الْإِدَى وَقَدْ ﴿٤٠﴾، وذلك ساء على المأثور وهو أن كل ذلك في صحف إبراهيم وموسى - عليهما سلام - قال لقرطبي: فقال السُّدِّيُّ. أحسني أبو صالح قال. هذه الحروف التي ذكر الله تعالى من قوله: ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ﴾ إلى قوله ﴿هَذَا يُبَيِّرُ مِنَ الدُّرِّ الْأَوَّلِ﴾ ﴿٤١﴾ كل هذه في صحف إبراهيم وموسى<sup>(١)</sup>. وحوّر المعربون في ﴿أَلَا نُرِيْ﴾. ﴿٤٢﴾ وما عطف عليه إلى جابت الدلية، القطع على إصمار مندا، فالالمنتحب الهمداني فوقوه ﴿أَلَا نُرِيْ وَرِيَّةً﴾ (أن) ها هي لمحممة من الثقيلة، واسمها مصر، وهو الأمر أو الشأن، وموضع (أن) وما اتصل بها إما الجر على البدل من (ما) في قوله ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ يَمَّا فِي صُحُفٍ مُّؤَمَّنٍ﴾ ﴿٤٣﴾، وربما الرفع على. ذلك ألا ترر، كأنه قيل وما في صحف المذكورين؟ فبيل ذلك، أو هو ألا ترر و﴿وَرِيَّةً﴾ معمول به وليس بمصدر وقوله ﴿وَأَنْ لِّئْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ ﴿٤٤﴾ ﴿أَنْ﴾ أيضاً هي بمحممة، عطف على (أن) الأولى، المذكورة آنفاً. . . وقوله ﴿وَأَنْ سَعِيَّةً سَوْفَ يُرَى﴾ ﴿٤٥﴾ عطف على ﴿أَلَا نُرِيْ﴾، على معنى أن المذكورات كلها في الصحف وقوله ﴿وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ أَلْمَنَى﴾ ﴿٤٦﴾ وما بعده إلى قوله ﴿وَأَنْهُ أَهْلَكَ﴾ ﴿٤٧﴾ عطف على ﴿أَلَا نُرِيْ﴾، على أن هذه كلها في صحف موسى وإبراهيم لذي وقى، ولك أن تنصها بفعل مصر، أي واعلم أن إلى ربك المنتهى. والجمهور على الفتح في الجميع على أحد هذين التقديرين وقرىء بالكسر على الاستئناف، وكذا ما بعدها<sup>(٢)</sup>

وبأني إلى ساد مقصى الصيرورة إلى الإبدال، وتحصيص صحف هذين الرسولين - عليهما السلام - بالذكر أمّا مقتضى الإبدال، فهو تأكيد الإنكار

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٧ ١٢١، وانظر التحرير والتنوير ١٣١/٢٧

(٢) المبريد ٤ ٣٨٦ - ٣٨٧، وانظر معاني لفران لأحفش ٢ ٦٦٩، ومعاني لفران وعراة ٥ ٧٥٥ - ٧٨، وإعراب القرآن للحاس ٤ ٧٦، والكشاف ٤ ٤٢٧، ٤٢٨، وروح المعاني ٢٦/٢٧

بالاستدلال؛ ذلك أنه جاء في أسباب الرسول ما ملخصه أن شخصاً - سمّاه  
المفسرون - فارب بعد حلومه إلى رسول الله ﷺ - أن يسلم فعاتبه رجل  
من قومه لم يُسمّوه - وحصه على لروم ما كان عليه أناؤه، صاماً له حمل  
بعباب عنه مماثل عطاء يُعطاء، فقل قوله ذلك. فأشار قوله تعالى ﴿الَّذِي  
تَوَلَّى﴾ إلى أنه تولى عن الإسلام بعد أن قارب وأشار قوله ﴿وَأَعْطَى قَلِيلًا﴾  
إلى أنه أعطى من قبله وميله للإسلام قليلاً. ﴿وَأَكْثَى﴾ أي انقطع بعد أن  
اقرب، كما يُكدي حافر الشر إذا اعترضته كُذبة واقطاعه تسليم بما ادّعه  
مُدعي حمل عذاب، فأكر ذلك عليه؛ إذ قول مثل ذلك الادعاء لا يصح  
أن يكون إلا عند دليل، والدليل إن التمسّه وحده على صد ما ذهب إليه  
المدعي وهو في صحف جميع الرسل كما هو في القرآن وإنما حصّ هذه  
صحف بالذكر لأن العرب<sup>(١)</sup> يعرفون إبراهيم وشريعته ويسمونها الحميمه،  
ورثنا ادعى بعضهم أنه على آثاره بها وأما صحف موسى فهي مشتهرة  
عند أهل الكتاب، والعرب يحالطون اليهود في حير وفريضة والصير،  
ونيمًا، ويحالطون نصارى حبرون، وقد قال تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ  
عِندِنَا قَالُوا لَوْلَا أَوْفَكَ يَثَل مَا أَوْفَكَ مُؤَمَّ﴾<sup>(٢)</sup> (٣).

ومما جاء فيه البطل المفصل للإجماع الذي دلّ عليه الاسم الموصول  
(جندل منه)، وهو بدل كل، قوله تعالى

﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٧١) إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَاحِبُ آلَا تُنْقَوْنَ ﴿٧٢﴾ إِنْ لَكُمْ  
رِسُولٌ آمِينَ ﴿٧٣﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿٧٤﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى  
رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٥﴾ أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِينَ ﴿٧٦﴾ فِي جَنَّتٍ وَعُيُوبٍ ﴿٧٧﴾ وَرِزْقٍ  
وَمَحَلِّ طَلْعِهَا هَئِئَهِ ﴿٧٨﴾ وَتَجْتَوْنَ مِنْكَ الْجِبَالَ نُؤًا فَتَرَاهِينَ ﴿٧٩﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا  
﴿٨٠﴾ وَلَا تَطْعَمُوا أَمْرَ الْمُتَرَفِينَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ يُعْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿٨٢﴾﴾<sup>(٤)</sup>

(١) انظر تاجم ١٧، ١١١، ١١٢.

(٢) انقص ٤٨

(٣) التحرير وتنوير ١٢٩/٢٧، ١٣٠

(٤) الشعراء ١٤١ - ١٥٢

ف قوله ﴿فِي جَنِّبٍ وَغَيُوبٍ﴾ (٢٧) وَزُورِجٍ وَتَحَلَّى طَلْعَهَا فَصِيَّةٌ ﴿٢٨﴾ بدل  
من ﴿فِي مَا هَهُنَا﴾ بعادة لعامل وهو حرف الجر<sup>(١)</sup>

ومقتضى التصيرورة إني لأبدل حيث لم يُقْلُ أنشركون امير في حساب  
وعيوب إبح، مقام التذكير والإنكار استويحي، فهو سعده هذه النعم  
تذكرهم في يحب عليهم تحاه المنعم، ويكرز عليهم استعرفهم في التمتع بها  
حتى كأنهم حالدون فيما هم فيه، وهسلط الإنكار على فعل الترك؛ لأن  
تركهم على نك النعم لا يكون، فكان إنكار حصوله مستلماً إنكار اعتقاده  
وهذا الكلام تعليل للإنكار الذي في قوله ﴿أَلَا تَتَّقُونَ﴾، لأن الإنكار عندهم  
دوام حالهم بمقتضى أنهم مفارقون هذه الحياة وصائرون إلى الله  
و﴿هَهُنَا﴾ إشارة إلى بلادهم، أي في جميع ما تشهدونه،  
و﴿مَمِيكَ﴾ حال مسة بعض ما أحمله قوله ﴿فِي مَا﴾ وذلك تسه على  
نعمه عظمة لا بدل عليها اسم الإشارة، لأنها لا بشر إليها، وهي نعمة  
لأمر التي هي أعظم النعم ولا يُدَوَّقُ طعم النعم الأخرى لا بها<sup>(٢)</sup>  
وحمة ﴿طَلْعَهَا فَصِيَّةٌ﴾ في محل حر تعب وطيفته الامتنان، و﴿فَرِيحِينَ﴾  
حر وطيفها بدم والإنكار

### التقديم والتأخير:

سبق الإشارة إلى أن التقديم والتأخير اللذين يتولد عنهما أسلوب  
البدل، هم اللذان يؤديان إلى تعسر الحكم السحوي لكل من المقدم  
والمؤخر كما سبقت الإشارة إلى أن من السحاة من تحدث عن إحدى  
صوره، وهي تقديم البعث على المبعوث وتفصل انحدث هنا عن ذلك  
الصورة وعن الصور الأخرى التي توصلها إليها من مدارسة أمثله وشواهد  
لبدل

(١) نظر بكشاف ٣٢٧/٣، وشيخان ٩٩٩/٢، والمفرد ٦٦٣/٣، البحر ٣٤/٧ روح

المعاني ١١٢ ١٩

(٢) التحرير والتبوير ١٧٥ ١٩

## الصورة الأولى تقديم البعت على المنعوت

وبتقديم البعت على منعوته يكون على وجهين، الأول تقديمه مع إبقاء حكمه الإعرابي، وذلك ما ذهب الجمهور<sup>(١)</sup> إلى منه، وهو الصحيح

الوجه الثاني تقديمه مع تغير حكمه الإعرابي، وهو ما اختلفت النحاة شأنه إلى خمس فرق

**الفرقة الأولى** عدّوه قياسياً بشرط صلاحية البعت لمباشرة العامل، ومن يفرّق هؤلاء بين كون البعت المقدم معروفاً أو مكرهاً، بل جعلوا حكمهما واحداً، ومن هؤلاء الصراء والنحاس وابن حبان قال الصراء - مُحَرَّحاً قراءة نصب ﴿دِي مَسْفِيَّةٌ﴾<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى ﴿أَوْ يَطْغَىٰ فِي يَوْمٍ دِي مَسْفِيَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> - ﴿قَوْلُهُ عَرٌّ وَحَلٌّ - أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ دِي مَسْفِيَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> دي مجاعه، ولو كانت «ذا مسفية» نجعلها من صفة التسمية، كأنه قال أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ يَتِمُّ دَا مَسْفِيَةً أَوْ مَسْكِباً<sup>(٥)</sup> وقال النحاس راذً قول الصراء ذلك، لأنّ فيه إيهاماً بأنّه نُحْبِرُ التقديم مع هذه الحكم، وحدث بس مذهب الصراء كما سيظهر - «روي عن الحسن وأبي رباح أنهم قرأوا ﴿أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ دَا مَسْفِيَةٍ يَتِمُّ﴾ قال الصراء قال أبو جعفر والعلط في هذا بين حدّ، لأنّه لا يحوز أن تقدم صفة

(١) نظر لأصول في النحو ٢/٢٢٥، إعراب القرآن للنحاس ٥/٢٣٢، ٢٣٣، انحصائص ٢/٣٨٥، ٣٩١، إرشاد البصر ٢/٥٩٩، ٥٦٠، الهمع ٥/١٨٥، شرح لأشعري ٢/٦١، وما حمى على جعل هذا الوجه مسماً بلوجه شاذي دعوت بعض النحاة - كما ينبص من بعض النصوص الآتية - إلى تجويره

(٢) هي قراءة شاذة، نظر مختصر في شواهد القرآن ١٧٤، والمجسب ٢/٣٦٢

(٣) السد ١٤

(٤) قرأ كذلك بس كثير وأبو عمرو والكسائي، نظر كتاب السبعة في القرآن، لاس مجاهد ٦٨٦ والنحاة لابن خالويه ٣٧١، وجامع لأحكام القرآن ٧/٢٠

(٥) معاني القرآن ٢٦٥/٣

فهل الموصوف، ولست أدري كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب المعاني؟ ولكن يكون «ذا مسيئة» منصوباً بأطعم، و﴿يَيْسَا﴾ بدلاً منه<sup>(١)</sup>

ولا أرى إلا أن ذلك مراد لقراء؛ إذ نعبره بـ (تجعلها من صفة اليتم) يشير إلى ذلك، حيث لم يزل تجعلها صفة اليتم<sup>(٢)</sup> ويوضح أن هذا مراده بضمه، إنني «وإذا كان الذي قبل (إلا) بكراً مع حذف، فإنك تشع ما بعد (إلا) ما قبلها، كقولك ما عدي أحد إلا أحوك فإن قدمت (إلا) نصب الذي كنت نرفعه، فعلت ما أتاني إلا أحاك أحد، وذلك أن (إلا) كانت مسوقة على ما قبلها فاشتتعه، فلما قدمت فمضى أن يشع شيئاً هو بعدها فحتموا الاستثناء<sup>(٣)</sup> ومثله قول الشاعر

لمبئه موحشاً طلل بلوخ كسائه حلل

المعنى لمبئه طلل موحش، فصلح رفعة، لأنه أتبع الطلل، فلما قدم لم يحترأ يتبع (الطلل) وهو قبله وقد يجوز رفعة على أن تجعله كالاسم، يكون الطلل برفعة عنه، كما تقول عدي حراسية حارية والوجه البص في (حراسية)<sup>(٤)</sup>

وقال ابن حي - عند تحريج القراءة ذاتها - «ومن ذلك قرأ ﴿في يوم ذا مسيئة﴾ أحسن وأبو رجاء قال أبو الفتح هو منصوب ويحتمل نصبه أمرين، أظهرهما أن يكون مفعول ﴿إطعم﴾ أي وأن يصعموا ذا مسيئة، و﴿يَيْسَا﴾ بدل منه، كقولك رأيت كرسماً رجلاً ويجوز أن

(١) عرب القرآن ٢٣٢٥، ٢٣٣

(٢) انفرق بينهما أما لو قلنا أنها مع لتقديم نصب بضم، لأدى ذلك إلى أنه يجوز تقديم أتبع على المتبوع، وهو غير جائز، أمّا قوله تجعلها (من صفة لم) فشر إي أنها ليست بعت بحسب الوضع الحالي، بل هي كذلك لو أنه جيء بالكلام على ما هو لأصل في سانه، والله أعلم

(٣) وذلك لأنه لا يجوز تقديم التابع على المتبوع، نظر الأشاء و الظائر ٩٣١، مقتصد ٧٠٤/٢

(٤) معاني القرآن ١٦٨١، وانظر روح المعاني ١٩٠/٢٢



يكون ﴿يَيْمًا﴾ وصفاً لداً مسعياً، كقولك رأيت كريماً عاقلاً وحريراً  
وصف الصفة الذي هو «كريم» لأنه لما لم يحر على موصوف، أشبه  
الاسم، كقول الأعشى

وَنَدَاءٌ تَحْسَبُ أَرَامَهَا رَجُلٌ إِذَا سَأَلَهَا  
فَقَوْلُهُ (تَحْسَبُ) صفة ليداء، وإن كانت في الأصل صفة والآخر أن  
يكون أيضاً صفة، إلا أنه صفة لموضع الحار والمحروور جمعاً<sup>(١)</sup>  
ونَصُّ من حني هذا يفسر نصَّ الحصائص<sup>(٢)</sup> الذي ذهب منه إلى مع تقديم  
نصه على لموصوف.

ومما يلاحظه على مذهب هؤلاء الثلاثة أنهم لا يوحون في نعت النكرة  
لمتقدم عليها نصه على الحال، ومذهب من جني مذهب أستاذه أبي علي  
سدي قال «وقال الدبعة

والمؤمنُ العائذات الطير يُمْسَحُهَا رُكَّانُ مَكَّةَ نِسْ العيش والسَّد  
و(الطير) في هذا الموضع بدلٌ أو عطف بيد، وربما كان حذو  
والمؤمنُ الطير العائذات، أو الطير العائذات، فقدَّم العائذات وأخرَ الطير،  
كقول عمران

إِنْ أَنْتَ لَمْ تُنْقِ لِي لَحْمًا وَلَا لَسًا أَلْمَيْتَنِي أَعْظَمًا فِي قَرْقَرٍ قَاعٍ  
وكقول الآخر

[صَحِيحُ الشُّشْرِ وَالْحَوِيفِ رَمْثُلُ] الْعُمَرِ الْقُغْبِ

(١) المحتسب ٣٦٢/٢، وانظر شرح مقدمة المحسنة ٤١٦/٢، نتائج الفكر ٢٠٨،  
المفرد ٤٦٧٥، ٦٧٦، لجر ٤٧٦٨

(٢) نظر ٣٨٥/٢، ٣٩١

## وقول الآخر

وبالقصر العُمر عُمرًا حيدرًا<sup>(١)</sup>

كما يمكن عدُّ من السراح أستاذ أبي علي - من الداهيين إلى ذلك<sup>(٢)</sup>

ومن هذه الفرقة المحاشعي، قال باصاً على كون هذه وسيلة توليد عطف البيان ولندن معاً «باب عطف البيان وهو عكس الكلام الذي هو الاسم والنعت فتقدم النعت وتؤخر الاسم، كقولك حاءني المسلم ريد، وصاحكك عمرو، وصديقك بكر، والبرار عبدالله فتقيم النعت مقام الاسم وترفعه بالعامل وتنصبه وبحره، وتقيم الاسم العلم مقدم لنعت تُبَيِّنُ الأول به ويدخله في إعرابه، كما تدخل النعت في إعراب الاسم كأبه أحد حروفه فإذا كان كذلك سمَّاهُ النصريون عطف البيان»<sup>(٣)</sup> وقال أيضاً «باب البدل، وهو الذي قدمته من عطف بيان، إلا أنَّه تقدر له إعادة العامل، كقولك حاءني أحوك ريد، بريد حاءني أحوك حاءني ريد، فإذا قدرته على هد فهو بدل، وإن قدرته حراء من الأح كما تقول حاءني أحوك التاجر، فهو عطف بيان»<sup>(٤)</sup>

ومن هؤلاء ابن مالك<sup>(٥)</sup>، قال «باب صلح النعت لمباشرة العامل، حار مقدمه بدلاً منه المفعول»<sup>(٦)</sup> وتابعه ابن عقيل<sup>(٧)</sup> ووجد بيان المراد بالصلاحيه لمباشرة العامل عند الرصي، وهو من القائلين بقياسية لتقديم، وإن «ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل بإياه، حار تقديمه وإن دل مفعول منه، نحو مررت بظريف رجل، . . وإن لم يصلح لمباشرة

(١) يصاح شعر ٤٣٠، ٤٣١

(٢) نظر لأصول في النحو ٢٢٥/٢

(٣) شرح عيون لإعراب ٢٢٢

(٤) لسبق ٢٣٧

(٥) سق في قسم الوظائف، نقل من بحر يمد عتاقه هذا المذهب أيضاً، انظر شرح

السهل ٣٢٠/٣

(٦) شرح لسهل ٣١٩/٣

(٧) انظر، المساعدة على التسهيل ٤١٨/٢



فقدم وفي إعراب مثل هذا وجهان أحدهما أن نُعرب (العائدات) نعتاً للغير مقدماً عليه، والثاني أن تجعل (الطير) مجروراً بالبدل، و(العائدات) مجروراً بإضافة المؤمن إليه <sup>(١)</sup> ونحوير بقاء النعت المقدم على حكمه مذهب أستاذة الشلوبيين، لا مذهبه هو، إذ إنه نص في مُقرّنه على وجوب بناء النعت بالمقدم على العامل، قال «ولا يحور تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سُبِع، وتكون الصفة إذ ذاك مسية على العامل المتقدم، وما بعدها بدلاً منها، نحو قوله <sup>(٢)</sup>»

### الفرقة الثالثة فرّقوا بين حالتي لتعريف والتكثير

فأحاروا يلاء لعب لمتقدم العامل إذا كان معرفة، ومفعول من ذلك إذا كان مكررة قال محبتي «ولا يحور تقديم لعب، فإن قُدِّم نعت المكرة عليها، نُصب على الحال، كقوله

### لمئة موحشاً طلل

وإن قدم نعت المعرفة عليها بي على عاملها، وصارت بدلاً منه، كهولك جاء الكريم ريد <sup>(٣)</sup> وقال أبو حيان «ويضعف تقديم الصفة على لموصوف مكررة كان أو معرفة، فإن كان مكررة وتقدم ما لو تأخر لكن وضعفاً، فالمصحيح نتصه على الحال، وإن كان معرفة وصلحت بصفة لمتأخره العامل، كان الذي يكون موصوفاً لو تقدمت، بدلاً نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ صِرَاطَ الْعَبِيدِ الْأَكْثَرِ﴾ <sup>(٤)</sup>، في قراءة من حرّ <sup>(٥)</sup>»

ودهب عدد من مفسري القرآن ومعريه إلى ذلك أيضاً، ومنهم

(١) شرح حمل الرحاجي ٢١٨١، ٢١٩

(٢) انمقرت ٢٤٨، وانظر تقريب انمقرت ١٧٤

(٣) مصاح لإعراب ١٣٦

(٤) إبراهيم ٢٠١

(٥) ارشاد مصر ٥٩٤/٢، ونظر لحر ٤٧٦/٨

القرطبي<sup>(١)</sup> والسمين الذي قال - بعد نقل نص ابن عصفور الذي نسبته قبل<sup>(٢)</sup> - «قلت وهذا فيما لم يكرر الموصوف بكرة، أم إذا كان بكرة، صار لنا عمل آخر، وهو أن تُنصب تلك الصفة على الحال»<sup>(٣)</sup>

وما ذهب إليه هؤلاء لا يثبت أمام المصوص، حيث جاء ما أصله نعت للكرة مقدماً عليها مع عدم نصبه على الحال، في أفصح نص، وحيث لا محال للمقول بالضرورة ولا غيرها وذلك كما في ﴿وَعَرِشٌ مُنُورٌ﴾<sup>(٤)</sup> وغيره وعينه فإن رتبة القول أن يقال إن نصب والإيلاء مع تقدم - كلاهما حائر فصيح، وخيار أحدهما ترجح لمفصّد مستخدم للغة

وتفسر مذهب هؤلاء هو أنهم وحدوا سيويه قد أوجب نصب نعت الكرة المتقدم على الحال، فحرضوا على متابعته، وهو سم بنحدث عن حكم نعت المعرفة المتقدم، ووحدوا المصوص الفصححة نوحاً بناءً على العامل، فصاروا إلى حل وسط، فجعلوا المسألة مسألتي أم لفرقة الثابتة فجاء حلهم للإشكال بإيجاب كون المسألة سماعة

ونأتي إلى سيويه فنجد أول انداهيس إلى وجوب نصب نعت لكرة المتقدم عندها على الحال قال «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويسى على ما قبله وذلك قولك هذا قائماً راحل، وفيها قائماً راحل لما سم يحرر أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول فيها قائم»<sup>(٥)</sup>، فتصح الصفة موضع الاسم، كما فتح مررت بقائم، وأدبي قائم، جعلت بقائم حالاً،

(١) نظر لجامع ٣٣٩٩

(٢) انظر شرح حمل الرخاحي ٢١٨١، ٢١٩

(٣) الدر المصنوع ٦٧/٧

(٤) طاهر ٢٧

(٥) انظر سائح مكر ٢٠٨ - ٢١٠، ٢٣٥، ٢٣٦، شرح المقدمة الجبروتية ٦٥٨/٢،

والمحصر ٥٦٨١

وكان لمسي على الكلام الأول ما بعده ولو حسن أن تقول فيها قائم،  
 لحر فيها قائم رَحْلٌ، لا على الصفة، ولكنه كأنه لما قال فيها قائم، قبل  
 له من هو؟ فقال رَحْلٌ، أو عبد الله، وقد يجوز على صفة وخجل هو  
 انصب على حوار فيها رَحْلٌ قائماً، وصار حين أحرز وخه لكلام، فررا  
 من الصبح فان دو الرقة

وتحب العوسي في الصا مُستطلة طاء أعادتها العيون الحادر

وقال الآخر

وساحس مني نبأ لو علمته شحوت وإن تستشهدي لعين نشهد

وقال كثير

لمسبة موحشاً طل

وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأول ما يكون في الكلام<sup>(١)</sup>

فعنة إيجاب النصب بقرار من إبلاء المشتق العمل؛ ولد فان (ولو حسن  
 أن تقول فيها قائم، بقرار فيها قائم رَحْلٌ) ويلاحظ أنه ذكر القطع ولم  
 يذكر الإبدال، وهو أسلوب ملارمان على في مثل هذا السياق وقد ذكر  
 وجه صدر أسير في مع دهانه إلى كون المسألة افراسية أيضاً، فان  
 «وحمه هذا باب أن يكون سم مكور له صفة بحري عنه، ويجوز نصب  
 الصفة على الحال، وعامل في الحال شيء متقدم لذلك المكور، ثم تقدم  
 صفة ذلك لمكور عنه، لضرورة عرصت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة،  
 فيكون الاحبار في لفظ تلك الصفة أن نُحمل على الحال مثال ذلك  
 لما احتاج إلى تقديم (مستظله) على (طاء) وقد كان قل تقديمه تقديره  
 وتحت العوالي في انقا طاء مستطلة، على الاختيار، و(مستظلة) على  
 حوار، ثم حذح إلى تقديمها على (طاء) فلم يصلح أن ترتفع على نصه

(١) النكت ١٢٢/٢ - ١٢٤، وانظر ٥٨/٢، ٢٢٧١، ٢٢٨، والنكت ٣٢١١

بشيء بعدها، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، وكنت الحال تتقدم وتتأخر، نُصبت على الحال... ولم يكن يحسن أن تقول فيها قائم، لأن (قائم) صفة لا يحسن وضعها موضع الأسماء، ولو حسن أن تقول فيها قائم، لجعلت (رحلاً) بدلاً منه، أو يكون رفعه على الاستئناف وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام<sup>(١)</sup>

وسبع سيويه في ذلك بالإضافة إلى السيرافي المبرد<sup>(٢)</sup>، والرجاحي<sup>(٣)</sup>، ومن الشجري<sup>(٤)</sup>، وابن أبي الربيع<sup>(٥)</sup>

### الفرقة الخامسة معنة منعاً مطلقاً

ومن استدلك بمسلكه في التحريم على كونه من هذه الفرقة، الرمحي، فهو عند إعراب «عرايب سود»، قد وافق على كون «عرايب» في الأصل صفة لـ «سود» لكنه خالف في عدّ الكلام مبنياً على التقديم والتأخير، بل رآه مبنياً على الحذف ثم التفسير للمحذوف، فكان الأصل عنده «سود عرايب»، ثم حُذف المؤكّد، أي: المنعوت، فصار في الكلام إبهام فحيء بـ «سود» المحذوفة، مرة أخرى لرفع ذلك الإبهام، أي: إنّ «سود» عنده مُفسّرٌ للمنعوت المحذوف. وليس ثمة ما يدعو إلى ذلك إلا الرعة في انصرار من القول بالتقديم والتأخير، إذ التسليم به هنا يعني صحة مذهب الكوفيين في كون نحو «جُرد قطيفة»، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف<sup>(٦)</sup>. وينقل بضه الذي يُستدل به على مذهبهم قال «عرايب» معطوف على «بيض» أو «جُرد»، كأنه قيل ومن الجبال مُحطّط ذو جُرد، ومنها ما هو على لون واحد عرييب فإن قلت العرييب تأكيد للأسود، يقال أسود عرييب،

(١) شرح السيرافي ٢/٢١٩، ٢٢٠، وانظر شرح أبيات سيويه للحامس ٢٢٠، ٢٢١

(٢) انظر المقتضب ١٩١٤، ١٩٢، وشرح عيون كتاب سيويه ٥٥، ٥٦

(٣) انظر الجمل في النحو ١٥

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٨/٣، ٩

(٥) انظر النسيب ٣١٣١ - ٣١٥

(٦) سيأتي سطر يحدث عن ذلك في فصل لإضافة قسم الوظائف، مبحث المبالغة

وأَسْوَدُ خُلُكوك، وهو الذي أتعد في السواد وأعرت فيه، ومنه العرب؟  
ومن حق التأكد أن يتبع لمؤكد، كقولك أصمرُ فاقعٌ، وأبيضُ يَفْقُ، وما  
أشبه ذلك؟ قلتُ وجهه أن يُصمر لمؤكد قلبه، ويكون الذي بعده تفسيراً  
لما أصمر، كقول السبعة

### والمؤمنُ المعندُ لَطِينٌ

وإنما يُفعلُ ذلك لزيادة التوكيد، حيث يدل على المعنى الواحد من طرفي  
الإظهار والإصمار جميعاً<sup>(١)</sup>

ومن هؤلاء من الشجري الذي تابع مسويته في وجوب نصب نعت النكرة  
المتقدم عليها على الحال، ذهب نحو هذا المذهب فيما يتعلق بنعت المعرفة،  
يوضح ذلك قوله «ولا يجوز تقديم التابع على المتنوع للضرورة لا في  
العطف، دون الصفة والتوكيد والبدل، فلو قلت صرثُ رأسه ريداً، وأكلتُ  
كُنه الرعيف، لم يُخرُ، وأشدُّ من هذا في الامتناع أن تقول رأيت أجمعين  
القوم، لأنك أوليت «أجمعين» العامل، والعرب لم يستعمله إلا ناعاً، وكذلك  
لا يجوز مررت بالطويل ريد، على أن نحمل الطويل صفة لريد، ولكن إن  
أردت مررت بالرحل الطويل، فحذف الموصوف وأبدلت ريداً من الصفة،  
حار على فتح، لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مما شدد فيه مسويه،  
وإن كان قد ورد ذلك في الاستعمال على شذوذه<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق الاستشهاد لتوئد أسدوب البدل من تقديم النعت - معرفة  
ونكرة - على المفعول، فليراجع في قسم الوطائف

(١) لكشاف ٦٠٩/٣، ٦١٠، وانظر البحر ٣١١/٧، ٣١٢، حيث رد أبو حيان على  
الرمحشري قوله بالحذف، لأن النعت في «وَعَرِيْبٌ شُوْدٌ» مؤكد، فيكون حكمه حكم  
المؤكدات لاصطلاحية في عدم جواز حذف ما حيى بها لتأكيد، ونظر أيضاً  
سرها في علوم القرآن ٤٤٤/٢، ٤٤٥، وروح المعاني ١٨٩/٢٢، ١٩٠، انحرير  
ولتنوير ٣٠٣/٢٢

(٢) أمالي من الشجري ٢٧٥١، ونظر الحصائص ٣٦٦/٢، حيث فتح ابن حي أيضاً  
حذف لمفعول



## الصورة الثانية - تقديم الحال على صاحبها

وهذه الصورة والصورة التالية، لم يتحدث عنها النحاة بحسب اطلاعي -، لأنهم لم يكونوا معينين ببيان صور التحول عن الأصل في أسلوب البدل وأحسنهم ما توقفوا عند الإبدال من البعث المقدم على المبعوث إلا لأن الإبدال في تلك الصورة له تعلق بأصل من الأصول العامة في بصدرون عنها في الحكم على ترتب أحرار التركيب، وهو أن التابع لا يصح تقدمه على المتنوع<sup>(١)</sup> والحال لا خلاف في جوار تقدمها على صاحبها وعاملها، إن لم يكن العامل معنى الفعل، والصاحب محروراً

وقد وحدث بعد تأمل عدد من النصوص أن من الأحوال المتقدمة ما يُبنى على العامل مُدلاً منها صاحبها.

ومما جاء من ذلك في الشعر، قول مثنى بن أوس الحرابي في صيغة له<sup>(٢)</sup> - وهو من شواهد الأحفش لقطع البدل المفصل إلى الرفع .

لعمرك ما بخلي بدر مصيغة ولا رؤها إن عاب عنها نحائف  
وإن لها حارث لئن يعددنا بها ربي السبي وإن حير الحلائف

أثنته مرفوعاً وقال والنصب على البدل<sup>(٣)</sup> واستشهد به الفراء<sup>(٤)</sup> أيضاً على جوار قطع البدل ولم يذكر النصب، وأصل التركيب وإن لها ربي السبي وإن حير الحلائف حارث غير غادرين (أو لئن يعددنا بها)، ثم قدمت الحارث (حارث)، ونعها (لئن يعددنا بها)، وجعلت الحال اسماً ل(إن) وأبدل منها صاحبها ورسب الرجل ابن امرأته من غيره، والمراد بالحارث عمر بن أبي سلمة وعاصم بن عمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup>

(١) انظر الأصول في النحو ٢/٢٢٢، ونتائج الفكر ٤٠٦-٤٠٨، والأشياء والظواهر ١/٩٣

(٢) شمس العلوم، لشوان بن سعيد الحميري ١٩١/٢

(٣) معاني القرآن ١/٣٩٧

(٤) معاني القرآن ٢/٤١٧

(٥) شمس العلوم ١٩١/٢

ويمكن أن تُعَدَّ من ذلك أيضاً قول أبي حراش الهذلي يرثي أحمه عُروة<sup>(١)</sup>  
لَمْ تَعْلَمْ أَنِ هَذَا تَفَرَّقَ قَلْبَا      سَدِيمَا صَعَاءِ مَالِكَ وَعَفِيلِ<sup>(٢)</sup>

ومنه - والله أعلم - الإبدال في قوله تعالى

﴿وإِلَيْكَ نَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup> صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَمْ يَكُن فِي السَّمَوَاتِ  
وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ<sup>(٤)</sup> ﴿٥٣﴾<sup>(٥)</sup>

﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾ بدل<sup>(٦)</sup> من ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ يدل معرفة من مكرة موصوفة  
بدون إعادة العامل قال الزجاج ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾ حمضٌ يدل من ﴿صِرَاطٍ  
مُسْتَقِيمٍ﴾، المعنى وإليك لنهدي إلى صراط الله<sup>(٥)</sup> وعليه فإن الأصل  
بدي أو ثرت هذه الصورة عليه هو وبت لنهدي إلى صراط الله الذي له ما  
في السموات وما في الأرض صراطاً مستقيماً وهذه الحال وطيفتها تقرير  
المعنى الذي دُرَّ عليه صاحبها مقروناً بعبارة ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي﴾

ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى

﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَنْشِي فِي الْأَنْتَوَاقِ لَوْلَا أَمْرٌ إِلَيْنَا  
مَنْ لَكَ فَيَكُونُ مَعَهُ سَيِّراً﴾<sup>(٧)</sup> أَوْ تُنْفِقْ إِلَيْهِ كَثْرًا أَوْ تَكُونُ لَمْ جَسَةً يَأْكُلُ  
مِنْهَا وَكَأَلِ الطَّيِّبُونَ إِذْ تَسْبُحُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا<sup>(٨)</sup> أَنْظِرْ كَيْفَ صَرَّيْنَا  
لَكَ الْأَمْثَلَ فَصْنُوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيكَ<sup>(٩)</sup> تَسَارَكَ الَّذِي إِذْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا  
مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَخْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَجَعَلَ لَكَ قُصُورًا<sup>(١٠)</sup> ﴿٦٠﴾<sup>(٦)</sup>

(١) لحراره ٢٧٣٨

(٢) انظر قصة لس الحرة ٢٦٨٨ - ٢٧٦

(٣) بشورى ٥٢، ٥٣

(٤) نظر مكاب ١٤/٢، وإعراب القرآن للسجس ٩٥٤، صريد ٢٥٠٤، روح

المعاني ٦٠/٢٥، التحرير والتنوير ١٥٤/٢٥، ١٥٥

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٤٤، وانظر نتائج الفكر ٣٠٣

(٦) صريد ٧ - ١٠

فحملة ﴿تَبَارَكَ الَّذِي﴾ إلح «استشاف واقع موقع الجواب عن  
فوسهم ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُمْ حَاشَةً﴾ إلح، أي إن شاء جعل لك حيراً من  
الذي اقترحوه، أي أفصل منه، أي إن شاء عجله لك في الدنيا.  
والإشارة إلى المذكور من قولهم، فيجور أن يكون المراد بالحاشات  
والقصور حاش في الدنيا وقصوراً فيها، أي حيراً من الذي اقترحوه  
دليلاً على صدقك في رعمهم بأن تكون عدّة جنات وفيها قصور وبهذا  
فسر جمهور المفسرين<sup>(١)</sup> قوله<sup>(٢)</sup> ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾ إلح بدل  
من ﴿حَيْرًا﴾ مُحَقِّقٌ لحيرته على ما قالوا لأن ذلك كان مطلقاً عن قيد  
التعدد وحرّيان الأنهار<sup>(٣)</sup> وفي السمين قوله ﴿حَشَّتِ﴾ يجور أن يكون  
بدلاً من ﴿حَيْرًا﴾ وأن يكون عطف بيان<sup>(٤)</sup> عند من يُحوّره في انكسرات،  
وأن يكون منصوباً بإصمار أعني<sup>(٥)</sup> وأصل بناء التركيب الذي تولد عن  
تركه الإبدال والله أعلم - تبارك الذي إن شاء جعل لك جنات تجري  
من تحبها الأنهار ويجعل لك قصوراً، حيراً مما اقترحوه، ثم صير إلى  
تقديم الحال ﴿حَيْرًا﴾ وسانها على المعر، مفعولاً أول لحعل، وأندل منه  
ما كان في الأصل المصروع مفعولاً أول، والمفعول الثاني الحار  
والمحرور ﴿لَكَ﴾

وكما تقدم الحال على صاحبها ونسى على العمل وهي مفردة، تقدم  
وهي في الأصل جار ومحرور، وُسَلِّطَ الجار على صميرها، ومن شواهد  
ذلك ما في قوله تعالى

﴿قُلْ قَالُوا أَتُذَلُّ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ  
إِحْسَانًا وَلَا تَقُولُوا لَوْلَا أُولَئِكَ مِنَّا قَوْلٌ مِمَّنْ هُتِفَتْ بِكُمْ وَإِنَّهُمْ لَا تَفْقَهُوا شَيْئًا وَلَا يُنصَحُونَ﴾

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٣/٦، ٧، السجدة ٤٨٤/٦، ٤٨٥

(٢) التحرير والتنوير ٣٣٠/١٨

(٣) عن أبي اسعود

(٤) لا يصل لسبق عطف السان لأن الحاجة إلى الحصيصة شأت من تحويل التركيب،  
وعله فحكم النص بإصمار (أعني) كذلك

(٥) المصوحات للإلهية ٢٤٦/٣

الْمَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذِكْرٌ وَصَلَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾<sup>(١)</sup>.

قال الزجاج: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْمَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ «ما» بدل من المواحش في موضع نصب المعنى لا تقربوا ما ظهر من المواحش وما بطن حاء في التفسير أن ما بطن منها الرُّبَا، وما ظهر اتحاد الأحداث والأصدقاء على جهة الرئية. وظاهر الكلام أن الذي حرى من شرك بالله - عز وجل - وقتل الأولاد وجميع ما حرّموه مما أحلّ الله - عز وجل - هو حش، فقال: ولا تقربوا هذه المواحش مظهرين ولا مبطنين، والله أعلم<sup>(٢)</sup> فعلى تقدير الأصل الذي بيّنه الزجاج، كان انجار والمجرور «من المواحش» في محل نصب حالي من «ما»، ثم قدم لمحرور «المواحش» وأوليت العامل مفعولاً به وأجل ضميرها محلها وكانت وطيفة تلك الحال تخصيص العموم بالنص على الجسر المنهي عن الاقتراب منه، من بين الأحاس التي تقع عليها «ما» ووطيفة الدال ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ تأكيد العموم الذي دل عليه المدل منه، حيث (أل) في «المواحش» مراد به الاستعراق.

#### الصورة الثالثة: تقديم المصاف إليه على المصاف

حكم تقديم المصاف إليه على المصاف مع إبقائه على إعرابه كحكم تقديم لعب على المنعوت وإبقائه على إعرابه، في المنع، بل هو يفوقه قبلاً من جهة أن مرلة المصاف إليه من المصاف كمزلة عجز الكلمة من صدره وقد لحص السراح - وهو يؤصل لصواب التقديم والتأخير - ما يتمتع تقديمه على ما اتصل به قال «الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر، سذكرها وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف، أو كان حراً لمتداً، سوى ما استثياه فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها الصلة

(١) الأنعم ١٥١

(٢) معاني القرآن وعرابه ٣٠٤/٢، ونظر الكشف ٧٨/٢، ٧٩، أمالي ابن الشجري

٧١١ - ٧٥، روح المعاني ١١٢٨

على الموصول، والمصمر على الظاهر، في اللفظ والمعنى، إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توارح الاسم حكمها كحكم الصفة والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف<sup>(١)</sup>

وعند تفصيله، الحديث عن حكم تقديم توارح الأسماء، ذكر أنه إنما امتنع تقديم الصفة على الموصوف، لأن الصفة مع الاسم بمنزلة شيء الواحد، وكذلك ما اتصل بها، ثم بين أن المسألة تحور على وجه وهو الإبدال<sup>(٢)</sup>

ومن استقراء أمثلة وشواهد الإبدال وُحِدَ أنه كما يُصارُ إلى تقديم النعت مؤبياً العامل وإبدال المفعول منه، يصار إلى تقديم المضاف إليه مؤبياً العامل وإبدال المضاف منه، وتقديم المضاف إليه في هذا الباب، يظهر تقديمه، في باب التمييز، تمييز النسبة، نحو طاب ريد نفساً؛ إذ الأصل طابت نفس ريد، ثم قدم المضاف إليه مؤبياً العامل ونُصِبَ المضاف على لتمييز<sup>(٣)</sup>

وهذه الصورة كما سبق أن ذكرنا لم يعصل لراحة الحديث عنها - بدعلة التي ذكرت سابقاً - ، ولكننا وُحِدَ في تمثيل بعضهم إشارات إلى الأصل الذي أدى التحول عنه إلى بولد الإبدال قال الزجاج « ومثل ذلك ما حكاه سيويه<sup>(٤)</sup> يقال ما لي بهم علم أمرهم، أي ما لي علم بأمرهم ومثل ذلك من الشعر

ودكرت تفتد برذائها

(١) الأصول في نحو ٢٢٢/٢، ٢٢٦، ونظر الأشباه والظواهر ١٤٣١، ١٤٤

(٢) نظر الأصول في نحو ٢٢٥/٢

(٣) نظر مصباح لأعراب ٦٨، ٦٩، والمنحصر في صسط قوانين العربية ٣٩٥/١، والجمع ٦٨٤، ٦٩

(٤) الكتب ١٥١، ١٦٢

لمعنى وذكر ث برد ماء تفتد<sup>(١)</sup>

وقال الرحاجي إن حنث بعد سم (كان) سم هو بعض الأول، كان  
بك فيه وجهان إن شئت أدلته منه وبصت الحر، وإن شئت رفعت  
بالابتداء وجعلت ما بعده حره وددك قولك كان ريد وجهه حساً،  
تجعل (ريد) سم (كان) والوجه بدلاً منه و(حسناً) حر (كان)، والتقدير  
كان وجه ريد حساً، وإن شئت قلت كان ريد وجهه حساً، على  
الابتداء والحر وكذلك إن كان لثاني مما يشتمل عليه المعنى، حرى  
في لذل ونقطع هذا المحرى، كقولك كان ريد ماله كثيراً، على  
لدر، و(كثير) على الابتداء والحر، وكان عبدالله عذره واضح وواضحاً  
فإن الشاعر

فما كان فيس هلكه هلك وحيد ولكنة نبيان قوم تهدما<sup>(٢)</sup>

فمن جعل (هلك) بدلاً من (قيس) نصب (هلك واحد) على الحر، ومن لم  
يجعله بدلاً رفعه على الابتداء وجعل (هلك وحيد) حره<sup>(٣)</sup>

وستشهد سيبويه لكل من الرفع على ابتداء والإنتاع على الدلية، حيث  
العامر غير (كان) من الأفعال قال «ومما جاء في الرفع قوله تعالى  
﴿وَيَوْمَ الْقِسْمَةِ نَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾<sup>(٤)</sup> ومما جاء في  
النصب أنا سمعت من يوثق بعربيته يقول خلق لله الرافة يديها أطول من  
رجليها<sup>(٥)</sup>

وقال لمراء «﴿وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ ترفع «وُجُوهُهُمْ» و«مسودة»؛ لأنَّ لفعل

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/٣، ونظر العرب القرآن لسحس ٤٨/٣

(٢) الكتب ١٥٥١، ١٥٦

(٣) السجل ٤٣، ٤٤، ونظر السبط ٦٩٥/٢ - ٦٩٩، ٣٩٠

(٤) الرمر ٦٠

(٥) الكتب ١٥٥١، ١٥٢ - ١٥٨، حيث جميع الأمثلة التي أوردها سيبويه وحليها،  
تدخل ضمن هذه الصورة تقديم المضاف إليه وإبداء المضاف منه

قد وقع على «الدبر» ثم بعد (الدبر) اسم له فعلٌ فرفعته بفعله وكان في معنى نصب وكذلك [فأفعل] <sup>(١)</sup> بكل اسم أوقعت عليه الطرُّ والرأي وما أشبههما، فزفع م يأتي بعده من الأسماء إن كان معها أفاعيلها بعدها، كقولك رأيت عبدالله أمره مستقيم، فإن قُدِّمت الاستقامة بنصبها <sup>(٢)</sup> ورفعت الاسم فقلت رأيت عبدالله مستقيماً أمره ولو نصبت الثلاثة في المسألة الأولى على التكرير <sup>(٣)</sup>، كان حائراً، فقور رأيت عبدالله أمره مستقيماً وقال عدي بن زيد

دريسي إن أمرك لن تطاعا وما ألعينمي حلمي مُصاع  
فصب الحمل والمُصاع، ومثله

ما للحمل مشيها وثيد

فحفص (الجمال) والمشي على التكرير، ولو قرأ قريء وحوهم مُسوِّدة على هذا، لكان صواباً <sup>(٤)</sup> وذكر الأحفش <sup>(٥)</sup> وأبو حبان <sup>(٦)</sup> أنه قريء نصب ﴿وَحُوهُمْ﴾ و﴿مُسَوِّدَةٌ﴾ غير أنهما لم يسا القراءة، وعلى هذه القراءة تكون ﴿وَحُوهُمْ﴾ بدل بعض من ﴿الدبر﴾، و﴿مُسَوِّدَةٌ﴾ حال، وعلى قراءة الرفع في الأثر تكون الحملة الاسمية في محل نصب حال من ﴿الدبر﴾، إذ لأقرب جعل لرؤية بصرية، لأن تعلق البصر برؤية الأجسام والوانها أظهر من تعلق القلب <sup>(٧)</sup>

وهذه الصورة يتولد عنها بدلا البعض والاشتغال فقط؛ إذ الاسم

(١) وردت في لُصُّ المحقق فافعل

(٢) ونصبها على أنها مفعول به ثانٍ و(أمره) فاعل لاسم فاعل

(٣) يقصد البدل

(٤) معاني القرآن ٤٢٣/٢، ٤٢٤

(٥) انظر معاني القرآن ٦٧٢/٢

(٦) انظر البحر ٤٣٧/٧

(٧) السابق الجزء ١ لصيغة نصهما، وانظر الكشاف ١٤٠ ٤

بمضاف - قبل تحويل التركيب بعض المضاف إليه، كما في كان وحه  
ريد حساً، أو له تعلق به بغير العصبية والكليّة، كما في . كان عذر عبد الله  
واصحاً، أو كما في كان مال زيد كثيراً، حيث (عذر) و(مال) اسما جنس،  
والأول اسم معني والثاني اسم ذات، وقد تولد عن تحويل التركيب معهما  
بدل الاشتمال

وقبل لمصفي في إيراد المرید من شواهد هذه الصورة، يحسن بيان  
مواقف السحاء من مسألة وقوع اسم الذات بدل اشتمال، وهو ما أحاره  
لرحاحي كما رأينا قال ابن أبي الربيع شرحاً قول الرحاحي «ويُبدلُ  
مصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملاً عليه» بدل لاشتمال يكون  
بالمصدر من الاسم، وبالأسم من الاسم، إلا أن لاكثر أن يكون بالمصدر  
من الاسم، فلدلك ذكره هنا وقد ذكر في باب (كان) أنه يكون بالأسم من  
لاسم، قال (وكذلك إن كان الثاني مما يشتمل عليه المعنى جرى في  
البدل والقطع هذا المجري)<sup>(١)</sup> ثم أبي مثالين أحدهما كان زيد ماله  
كثيراً، ثاني كان عدا الله عذره واضحاً و(المال) اسم، فقد أعطى بهذا أن  
بدل لاشتمال يكون بالمصدر من الاسم وبالأسم من الاسم . ولا أعلم  
خلاف بين الحويين في أن بدل لاشتمال يكون بالأسم من الاسم، إلا أن  
الأكثر أن يكون بالمصدر من الاسم<sup>(٢)</sup>

وقد نص على وجود خلاف الذي نصي ابن أبي الربيع عنده به، ابن  
عصمور «وبدل الاشتمال، وفيه خلاف بين الحويين، فمنهم من رأى أن  
بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من  
صفات الأول وهو مذهب لرحاح، نحو قولك أعحشي عدا الله علمه، ألا  
تري أنه قصد بالاشتمال بدل لمصدر من الاسم، وذلك فاسد؛ لأنهم  
يقولون سرق عدا الله ثوبه، وثوب ليس بمصدر ومنهم من رأى أن بدل  
الاشتمال أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأول

(١) جمل ٤٤، ونظر السبط ٦٩٥/٢ - ٦٩٩

(٢) لسط ٣٩٠ ١، ونظر ٧٩٧/٢



ومحطته، فدخل في هذا الحد سرق عبدالله ثوبه؛ لأن الثوب مشتمل على عبدالله، وهو فسد؛ وذلك لأنه يحور أن تقول سرق عبدالله فرسه، وفرس لس مشتملاً على عبدالله والصحيح أن يدل الاشتغال هو أن يدل اسماً من اسم شرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني، وأعني بذلك أن يذكر الأول فيحور، لاكتفاء به عن الثاني، وذلك نحو سرق عبدالله ثوبه، أو فرسه، لأنه قد يحور أن تقول سرق عبدالله، وأنت تعني الثوب أو الفرس وعني هذا يحوز أعجسي عبدالله حسه؛ لأنه قد يحور أن تقول أعجني عبدالله، وأنت تعني لحسن، ولا يحور أن تقول أعجسي عبدالله علامه؛ لأنه لا يحور أن تقول أعجسي عبدالله، وأنت تعني العلامة؛ لأنه لا يفهم من الأول وليس القول في معرفة يدل الاشتغال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول، بل لا بد من أن يحور استعمال الأول وحده على حدة، ويكون الثاني مفهوماً من الأول، فلا يحور أن تقول أسرحث لقوم دانتهم، وإن كان معلوماً من قولك أسرحث لقوم، أنك إنما تقصد الدنة؛ لأنه لا يحور أسرحث القوم، وأنت تعني الدانة وتقول سرق عبدالله ثوبه؛ لأنك تقول سرق عبدالله وأنت تعني الثوب<sup>(١)</sup>

وممن حائف فأوحى كون يدل الاشتغال مصدراً، بالإضافة إلى الرشح، السهيلي<sup>(٢)</sup> حيث نص على عدم صحة بيعه جوهراً

ومما جاء في أشهر شاهدة على تولد يدل البعض من تقديم المضاف إليه على لمضاف وإعرابه بإعرابه، لبيت الذي أورده ابن مالك حيث قال «ومن شواهد يدل البعض قول الشاعر

وهم صرؤك دنت الرأس حتى سدت أم السدماغ من العظام

(١) شرح جمل لرحاقي ١/٢٨١، ٢٨٢، ونظر المقدمة الحروف في الجو ٧٧، وشرح مقدمة الحروف ٢/٦٨٩ - ٦٩٢، وشرح الهم ٣/٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٨، وشرح الكاف ٢/٣٨٤، ٣٨٥، تذكرة الحة ١٨٦ - ١٨٨

(٢) نظر سائح الفكر ٣٠٧، ٣٠٨

ومنه قول لآخر

(١)

رَأْسِي كَأَفْحَوْصٍ لِقِطْعَةِ دَوَاسِي

إذ أصل تركيب البيت الأول: وهم صرخوا ذات رأسك حتى ، ثم  
حول التركيب بأن جعل الصمير المضاف إليه (رأس) مفعولاً به، فاقصل  
بالفعل، وعوضت عنه (أل)، فصار ذات الرأس، بدل ذات رأسك.

ومما جاء من ذلك في أسلوب القرآن الكريم، ما في قوله تعالى

﴿إِنَّ إِلَيْكَ كَعْرُوا يُهْمُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُفْقَهُمْ ثُمَّ  
تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَعَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴿٣٧﴾  
لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكَبَهُ جَمِيعًا  
وَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ (٢).

و﴿بَعْضُهُ﴾ بدل من الخبيث، وهو بدل البعض وقوله ﴿عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ فيه  
وحدود أحدهم من صلة قوله ﴿وَيَجْعَلُ﴾ على أنه مفعول ثانٍ له  
ولذي حال، أي ويجعل بعض الخبيث غالباً على بعض (٣).

وقد يكون المراد بجعل بعض الخبيث على بعض ما يغم أنكاره وماله الذي لا  
يرل يصفه في الصد عن سبيل الله، على معنى أنه يضم إلى لكافر الخبيث  
ماله الخبيث ليريد به عذابه ويضم إلى حسرة الدنيا عذاب الآخرة (٤) - والله  
أعلم والخبيث الشيء الموصوف بالخس والفساد وحقيقة ذلك أنه  
حالة حسنة لشيء تجعله مكروهاً مثل القدر والوسع ويطلق الخبيث محاراً  
على الحالة المعنوية تشبيهاً للمعقول بالمحسوس، وهو محار مشهور، والمراد

(١) شرح سهيل ٣٣٦/٣، ونظر انمساعد على التسهيل ٤٣٥/٢

(٢) لأمد ٣٦، ٣٧

(٣) الفريد ٤٢٠/٢، ونظر الكتب ١٥٧١، معاني القرآن للأخفش ٦٧٢/٢، لسبب  
٦٢٣٢، حيث أشار إلى أن لتقدير بعض انحس على بعض، والدر المنصور  
٦٠٣٥

(٤) روح المعاني ٢٠٥/٩، ونظر حول سبب بروز الآية، والآراء الأخرى حول المراد  
بجعل بعض الخبيث على بعض الكشاف ٢١٨/٢، ٢١٩، البحر ٤٩٣، ٤٩٤

به هنا حسنة لعموس الصادرة عنها مقاصد الأعمال والطيب. الموصوف بالطيب، صد الحبث بإطلاقه، والكفر حسنة لأن أساسه الاعتقاد الساسد، ومن صاحبه تتصور الأشياء على خلاف حقائقها، فلا حرم أن يأتي صاحبها بالأفعال على خلاف وجهها. وجعل الحبث بعصه على بعض علّة أخرى لحشر الكافرين إلى جهنم ولذلك عطف بالواو والمقصود جمع الحبث وإن اختلفت أوصافه في مجمع واحد، لزيادة تميزه عن الطيب، ولتشهير من كانوا بسرون الكفر ويظهرون الإيمان، وفي جمعه بهذه الكيفية تدليل لهم وإيلاء؛ إذ يجعل بعصهم على بعض حتى يصيروا زكاه<sup>(١)</sup>

ومما جاء من ذلك والبدل للاشتغال ما في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ اخْتَرُوا الطُّغُوتَ أَنْ يَخُدُّوهُ وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الشَّرْءُ سَنَرٌ عَذَابٌ ۖ﴾ (٢) ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (٣)

فمصدر المؤول ﴿أَنْ يَخُدُّوهُ﴾ بدل اشتغال<sup>(٤)</sup> من ﴿الطُّغُوتِ﴾ والطعوت في قول جميع المحويين يُدَكَّرُ وَيُؤْنَتُ وفي القرآن دليل على تذكره وتأنيبه فأما تذكره<sup>(٥)</sup> ففعله ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطُّغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ (٥) وأما تأنيبه ففي هذه الآية حيث أعيد الصمير إليه مؤثراً ﴿تَعُدُّوهُ﴾ قد لاخفش - معللاً تأنيث الصمير - ﴿أَنْ يَخُدُّوهُ﴾ لأن الطعوت في معنى حماعه، وقال ﴿أُولَئِكَ هُمُ الطُّغُوتُ﴾ (٦) وإن شئت جعلته واحداً مؤثراً<sup>(٧)</sup>. والمراد به على ما في الصُحاح الكاهن والشيطان

(١) تحرير والتوير ٣٤٣/٩

(٢) برعر ١٨، ١٧

(٣) مظهر الكشاف ١٢٠٤، انبحر ٤٢١/٧، الفتوحات ٥٩٤/٣، روح المعاني ٢٥٢/٢٣

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٧٨/٢

(٥) نساء ٦٠

(٦) سورة ٢٥٧

(٧) معاني القرآن ٦٧١/٢، وانظر معاني القرآن وإعرابه ٣٤٩٤، إعراب القرآن للحماس ٨٤

وكل رأس في الصلال وقال الراعي<sup>(١)</sup> هو عبارة عن كل مُتَعَدٍّ وكل معبود من دون الله تعالى وسُمِّيَ به الساحر والكاهن والمارد من الحر، والصارف عن الخير، ويستعمل في الواحد والجمع<sup>(٢)</sup>

وأشار ابن الأسيدي إلى الأصل المصروع الذي أدى التحول عنه إلى تولد، لإنسال، وإن ﴿أَر﴾ وصلتها مصدرية في موضع نصب بدل من مفعول ﴿أَحْتَوُوا﴾، ومديره والدين احتسوا عادة لطاعوت<sup>(٣)</sup> ومقصود العدو عن ذلك لأصل، الإشارة إلى تخافهم عن أي صله، وإن لم يكن عادة حشه ما قد نُحِرُهُ، وذلك مصدق لقوله - ﴿مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحَمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ﴾ وإرادة الإشارة إلى التزامهم ذلك واستمرارهم عنه، حتى صار دبدبهم الذي لا يحسبون عنه، هو يبرأ يشار المصدر المؤول<sup>(٤)</sup> على الصريح

### الإضمار قبل التفسير:

«والإضمار في النحو أن يعود ضمير إلى منكلم أو مخاطب أو عائب كقولك في عادة الضمير إلى العائب ريد قام، وبشر لقينه، وبكر مررت به<sup>(٥)</sup> وضمير المتكلم والمخاطب «بشرهم المشاهدة وأما ضمير العائب فعبر عن المشاهدة؛ فحينئذ يبي ما يصره وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون مقدماً؛ ليُعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره<sup>(٦)</sup> ذلك هو الأصل وقد يُحالف فيؤخر المفسر عن الضمير لمقاصد تتفق في بعض الأوجه ومقاصد نفذيم المفعول به، أو الحال، أو الحر، أو غيره مما يجوز تقديمه

(١) نظر سمرقانات ٣٠٤

(٢) روح المعاني ٢٥٢/٢٣

(٣) سبأ في غريب إعراب القرآن ٣٢٢/٢، ٣٢٣، ونظر الفوحات ٥٩٥/٣

(٤) نظر رطبه (أن) مع المصارع أماني ابن الشجري ٣٨٤ - ٣٨٨

(٥) أماني ابن شجري ٥١٦/٢

(٦) بهم ٢٢٧، ونظر شرح الكافية ٣٧٥/١

والأصل في مرتبته التأخير أمّا في الأوجه الأخرى وهي التي لا يعود فيها صمير العائب على مذكور ولا معلوم، فإنّ مقصد الإتيان بالصمير قبل ممره يكون من الباب الذي نحن بصدده، وهو تمحيص شأن المحدث عنه وتعظيمه بواسطة هذه الحصبصة الركبية، وهي الإيهام وهذه الحصبصة ليست قصراً على باب الدل - كما هو معلوم - بل يُصار إليها في مواضع أخرى، شفق وندل في أنّ في كلّ منهم مفارقة للأصل لمقتضى ما وقد لحص السحابة مواضع استخدام الصمير على ذلك النحو قال ابن الشجري - ميباً أوجه استخدام الصمير بعامة - «إنّ إصمار العائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه الأول عود الصمير إلى مذكور قبله، كقولك ريد لقبيته هذا هو الأصل في صمير العيبة والثاني توجيه الصمير إلى مذكور بعده، ورد في سياقه لكلام مؤحراً ورتبته التقديم، كقولك صرت علامة ريد وكقولهم (في بيته يؤتى الحكم)، وكقول رهير

إن تلق يوماً على علّته هرمأ نلق السماحة منه ولتدنى خلقا

ومثله في التبريل ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ جِغَةً مُمَوًى﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَلَا يَسْتَلْ عَر دُورِيَهُ الْمُتَعَرِّمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> والثالث رجوع الصمير إلى معلوم قام قوة العلم به، وارتدغ النفس فيه بدليل لمطوّ أو معويّ مقام تقدّم الذكر له، فاصمروه احتصاراً أو ثقةً بفهم السامع، كقوله ﴿حَقٌّ نَوَارَتْ بِالْجَبَابِ﴾<sup>(٣)</sup> أصمر الشمس لدلالة ذكر ﴿بِالْعِشِيِّ﴾ عليها من حيث كان ابتداء العشي بعد روال شمس، ومثله ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا فِي لَيْلِهِ الْقَدِيرَ﴾<sup>(٤)</sup> أصمر القرآن، لأن ذكر

(١) طه ٦٧

(٢) القصص ٧٨

(٣) ص ٣٢، ونظر الكشاف ٩٣٤، حيث قال «ولدي دلّ على أنّ اصمير لشمس مرور ذكر عشي، ولا بدّ للمصمر من حري ذكر، أو دليل ذكر»

(٤) قدر ١، وانظر الكشاف ٧٨٠/٤، حيث قال «عظم القرآن من ثلاثة أوجه أحدها أن أسد بره إنه وجعله محصاً به دون غيره والثاني أنه جاء بصميره دون اسمه لظهور، شهادة له بالناسخ والاستعفاء عن انشيه عليه

الإبرال دلّ عليه والرابع إصمَارُ غائب لا يعود على مذكور ولا معلوم، وهو الصمير المجهول الذي يدرمه التفسير، إمّا بالحملّة، وإمّا بالمفرد المنصوب، والمفسّر بالحملّة صمير الشأن ونقصه في نحو هو ريدٌ منطق، ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> و﴿إِنَّهُ أَلَا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، فهذا صمير الشأن، وهي همد حاسه، فهي صمير نقصه، كما قال حلّ ثاؤه ﴿وَإِذَا هِيَ شَهِصَةٌ أَبْصَرُ كَيْدٍ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup> والمفسّر بالمفرد الإصمَار في نعم ونس وزن، نعم علاماً ريد، و﴿يَنْشُ لِنَطْلِمِ بَدَلًا﴾<sup>(٤)</sup>، الأصل بغم لعلام ونس لبدل، فلما أضمّر فسّر سكرة من لفظيهما، والمصمّر في ﴿رَبِّ﴾ كقولك ربه رحلاً عاملاً أدركت، وجار أن يلاصق ﴿رَبِّ﴾ المصمّر وهي لا تليها لمعارف، لأنه غير عند على مذكور، وهو جار مجرى ظاهر مذكور<sup>(٥)</sup>

وهناك قسم حامس لم يذكره ابن الشجري - في بضعه السابق - وذكره غيره، قال السيوطي وهو يحدث عن مواضع مخالفة الأصل في استخدام الصمير، وهو تقديم مفسره عليه، الحامس أن يُبدل منه المفسر، نحو (اللَّهُمَّ صِرْ عِندَ الرُّؤُوفِ رَحِيمٌ) همد مذهب الأحفش، وصححه ابن مالك<sup>(٦)</sup> وأبو حبان<sup>(٧)</sup>، ومع ذلك قوم، وقالوا البدل لا يُفسّر صمير المبدل، ورده أبو حبان بالورود، قال

(١) الإخلاص ١، ونظر الكشاف ٨١٧٤، ٨١٨

(٢) النمل ٩

(٣) الأنبياء ٩٧

(٤) الكهف ٥٠

(٥) أمالي ابن الشجري ٨٩١ - ٩٢، ١١٥/٣ - ١١٨، وشرح المقدمه الجرونية ٧٥٦/٢، ٦٢٠ - ٦٢٥، وشرح التسهيل ١٥٦١، ١٦٦، ولأمالي الحوتة لاس نحاح ٤٢/٣، ٤٣، والبسيط ٣٠٣١، ٣٠٤، ومعني السبب ٦٣٥ - ٦٤١، وجمع ٢٢٦١ - ٢٣٥

(٦) نظر شرح التسهيل ٣٣٢/٣، ١٦١١، ١٦٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥٠/٣ - ٢٥٢

(٧) نظر إرشاد مصر ٦٢٢/٢، والنكت احسان ١٢٥، وتغرب سفر ١٧٥

## فلا تُلْمُهُ أَنْ يَسْمَ السَّائِسَا

وقال

[إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَشْكْ بَعُودَ أَرَاكِ تَنْحُلْ] فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَرُ<sup>(١)</sup>

وقال ابن هشام - وهو يتحدث عن المواضع التي يعود فيها الصمير على ما  
أخر لمطأ ورتة - «السادس أن يكون مدلاً من الطاهر المفسر له،  
كـ(صبرته ريداً) قال ابن عصفور<sup>(٢)</sup> أحده الأحمش<sup>(٣)</sup> ومنعه مبيوه وقال  
ابن كيسان هو جائر بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومثلاً حُرِّحُوا على ذلك  
قولهم «اللَّهُمَّ ضِلْ عَلَيْهِ الرُّؤُوفَ الرَّحِيمَ»، وقال الكسائي هو نعت،  
واجماعة يأنون نعت الصمير وقوله

قَدْ أَصَحَّتْ بِقَرْقَرَى كَوَاسَا      فَلَ تُلْمُهُ أَنْ يَسْمَ السَّائِسَا

وقال سيبويه<sup>(٤)</sup> هو بإصماد أدْمُ وقولهم (قما أحواك، وقاموا إحويك،  
وممن سوتك) وقيل على التقديم والتأخير، وقيل الألف والواو واليود  
أحرف كالتاء في (قامت همد) وهو المحتر،<sup>(٥)</sup> وقال في موضع آخر «ما  
افترق فيه عطف البيان والبدل وذلك ثمانية أمور أحدهما أن العطف لا  
يكون مصمراً ولا تابعاً لمصمراً، لأنه في الحوامد بطير السبع في  
المشوق، وأما البدل فيكون تابعاً للمصمير باتفاق، نحو ﴿وَرِثْتُمْ مَا  
يَقُولُ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَمَا أَسِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرُهُ﴾<sup>(٧)</sup> وإنما امتنع الرمحيشري

(١) الهمع ٢٣١١، ٢٣٢

(٢) انظر انقرب ٢٦٩، ٢٧٠، وشرح جمل لرجحي ٢٨٨١، ٢٨٩ - ٢٩١

(٣) انظر معاني القراء ٧١٤/٢، حيث أجاز في ﴿لَقَدْ﴾ من قوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّا  
لَقَدْ﴾ أن تكون بدلاً من الصمير

(٤) سألني من مبيوه حول ذلك

(٥) معني السبب ٦٣٩، وانظر ٥٩٣، حيث حُرِّحَ الشوهد على أن يظهر فيها أنه  
بعوت للمدح ونحوه، وانظر شرح المقدمة الجوزية ٧٥٤/٢ - ٧٥٦

(٦) مريم ٨٠

(٧) الكهف ٦٣

من تحويل كون ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(١)</sup> بدلاً من الهاء في ﴿يَدِهِ﴾؛ توهمًا منه أن ذلك يحلُّ معائد الموصول، وقد مضى رده<sup>(٢)</sup>...<sup>(٣)</sup>

ويبدو من نص سيبويه التالي أنه لا يمنع بدل الظاهر من ضمير العائد، بل هو يمنع الإبدال من ضمير انحصار - المتكلم والمخاطب -، ول هذا ما يجري من الشتم مجرى التعطيم وما أشبهه نقول أناي ريد الفاسو الحيث، لم يُرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تكره، ولكنه شتمه بذلك، وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةٌ الْحَطَبِ﴾<sup>(٤)</sup> ثم يجعل الحماله حراً للمرأة، ولكنه كانه قال. أذكر حمالة الحطب، شتم لها وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره<sup>(٥)</sup> ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والناثس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترخّم بما ترخّم به العرب، وزعم الحليل أنه يقول مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترخّم، وبدله كذلك مررت به أحدث، وقال

وأضحيت بقريقرى كوانسا      فلا تلمّهُ أن يسام النائسا

وكان الحليل يقول إن شئت رفعتهُ من وحيين فقلت مررت به النائس، كانه لما قال مررت به، قال المسكين هو، كما يقول مستدثاً المسكين هو، والناثس هو، والناثس أنت. وإن شاء قال مررت به المسكين هو، والناثس أنت وإن شاء قال مررت به المسكين، كما قل

ب ميماً يكشف الصئات

(١) معناه ١١٧

(٢) انظر ٤٩ من المعنى، وتكشف ١ - ٦٩٤ - ٦٩٦

(٣) معني السبب ٥٩٣، ٥٩٤

(٤) المسد ٤، ونظر الحجة لابن جالويه ٣٧٧، ومختصر في شواذ القرآن ١٨٢، ومعني لقرآن بمراء ٢٩٨/٣، ٢٩٩

(٥) الكتاب ٧٠/٢



وفيه معنى الترحم، كما كان في قوله رحمة الله عليه، معنى رجمه الله  
 فما يُرْجَمُ به يحور فيه هذان الوجهان، وهو قول الحليل - رحمه الله -  
 وقال أيضاً يكون مررتُ به المسكسُ، على المسكين مررت به، وهذا  
 بمرلة لقيته عند الله، إذا أراد عند الله لقيته وهذا في الشعر كثير وإذا  
 قلت بي المسكين كان الأمر، أو بك لمسكين مررت، فلا يحسن فيه  
 البدل، لأنك إذا عبت المحاطب أو نفسك، فلا يجوز أن يكون لا بدري  
 من تعبي، لأنك لست تحدث عن عائب، ولكبك تنصه على قولك (يا  
 نعيمًا)، وإن شئت رفعت على ما رفعت عليه ما قبله فهذا المعنى يحري  
 على هذين الوجهين والمعنى واحد، كما اختلف للعطاف في أشياء كثيرة  
 والمعنى واحد<sup>(١)</sup> ومن حوّر هذا النوع من الإبدال بالإضافة إلى أولئك  
 ابن السراج<sup>(٢)</sup>، والرحاحي<sup>(٣)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup>، وعبد القهر،  
 ورمحشري<sup>(٥)</sup>

ونلاحظ على تمثيل بعض المجيرين لإبدال الظاهر من ضمير العائب، أنه  
 يقصر ذلك الإبدال على بديل الظاهر من ضمير يعود على مظهر سابق  
 ويحترق بتعشيل كل من الرصي وأبي حيّان قال الأول « والمظهر من  
 المصمر نحو أخوك لقيته رداً، والأح هو رداً<sup>(٦)</sup> وقال أبو حيّان  
 « وظهر من مضمّر ريدُ صرته أن عبد الله<sup>(٧)</sup> »

ويتوثق عن هذه الحصص التركيبية الدل المطابق وبدل الاشتغال



(١) الكذب ٧٤٢ - ٧٧، انظر ١٧٦/٢، ١٧٧، وشرح السيرمي ١٩١/٢، ١٩٣

(٢) انظر لأصوب في النحو ٤٧/٢

(٣) انظر بجمال ١٦، وانيسيط ٣١٣

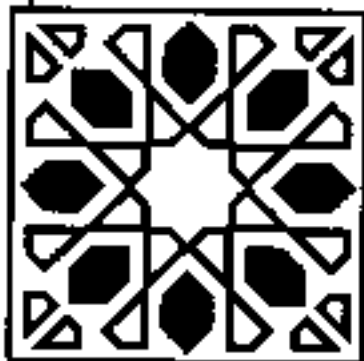
(٤) انظر بعصدي شرح الإيضاح ٩٢٩/٢، ٩٣٠

(٥) انظر لمفصل ١٤٩

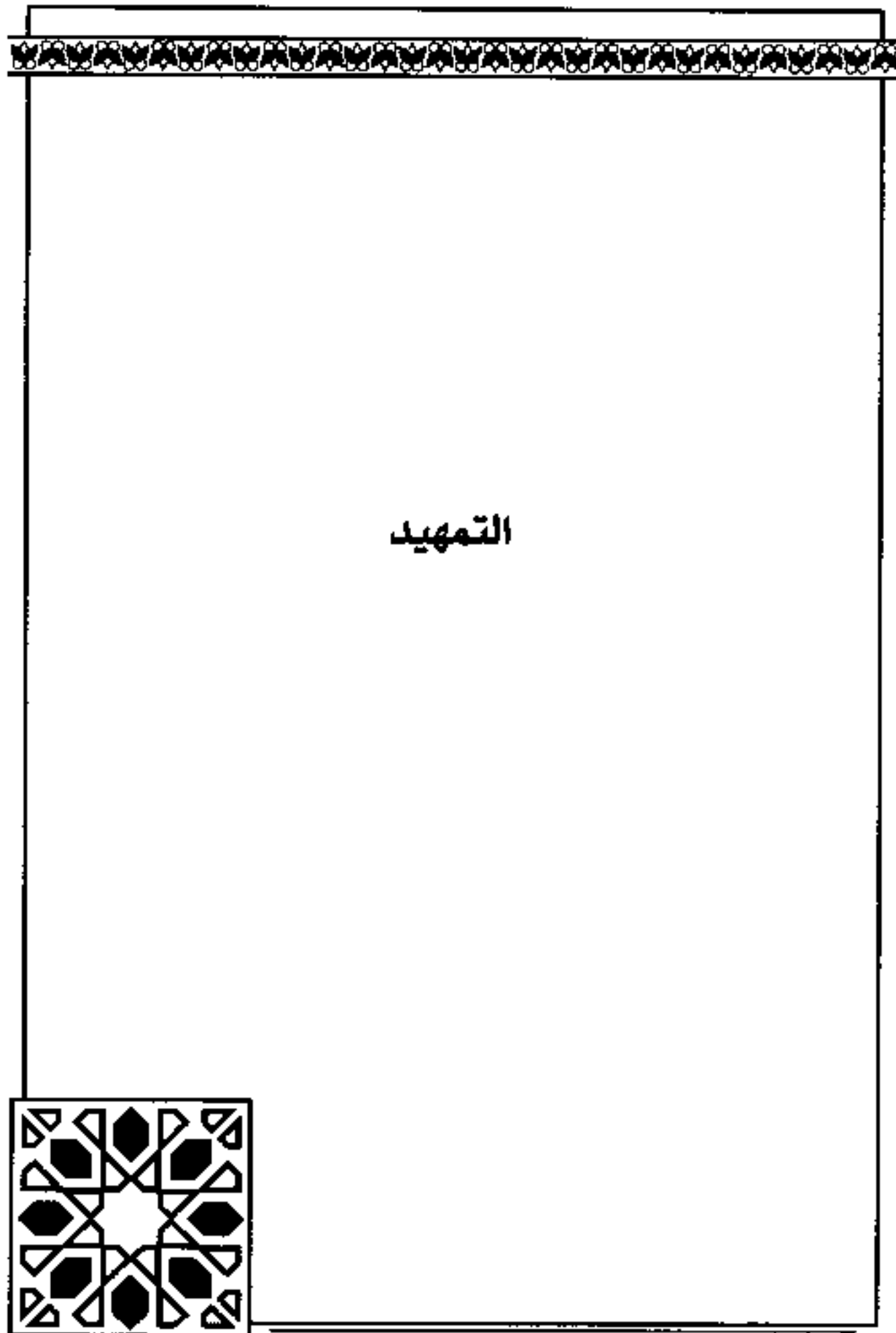
(٦) شرح الكافية ٣٨٩/٢

(٧) سكت الحب ١٢٥

الفصل الثاني  
عطف البيان







التمهيد



بعد أن انصحت تمام الاتصاح الحصاص، الأسلوبية التي سمي بها باب  
بدل، صار من السهل الفصل بين المطبق وعطف البيان وذلك بتأني من نظر  
في طريقه بناء الأسلوب والمعيار لأهم في ذلك هو نظر في مصدر الإبهام  
ونحوه؛ بد مصدره في باب البدل كما رأينا - المستخدم ومصدره في هذا الباب  
الوضع ولاشتراك الشيء عن تعدد المسمى باسم واحد، وغير ذلك

قال الحارثي - مُشْتَأ ما يَغْرِص للمسد إليه من أحوال - «ويعرض له إبهام  
سبب شمول اللفظ أو اشتراكه، فيُتَّيْن عطف بيان، نحو

أَقْسَمَ بَالْتِهْ أَبُو حَمَصٍ عُمَرَ

وحاء محمد أبو عبدالله (١).

وفي صوء هذا النص الذي حدّد تحديداً دقيقاً مواضع عطف البيان، يسعى  
أن ينظر في أمثلة لتحويس الدين مثلوا بها للبدل المطبق وعطف البيان ومما  
مشوا بها لهم مع قولهم رأيت أحاك ريداً (٢)، ونحوه والصحيح أنه لا يسعى

- 
- (١) الإشراب ولسيهات في علم البلاغة ٤٥، ونظر مصحح العموم ١٩٠  
(٢) انظر على سر العنان لكتاب ٤٤١، ٥٠٨/٣، ولتصرة وانتدكره ١٨٣١،  
اللمع ١٤٤، ١٤٥، شرح اللمع ٢٣٢١، شرح عون لإعراب ٢٣٣، ٢٣٧،  
٢٣٨، شرح السهول ٣٣٣/٣، شرح لكافية ٣٨٤/٢، ٣٨٧، ٣٨٩، مصحح  
إعراب ١٤١، إصلاح لحلل الواقع في بحر ٧٢، والمساعد على السهول  
٤٣٠، ٤٣١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٩٢٩/٢، ٩٣٠، وليسط ٣٨٧ ١

جعلُ زيد في هذا المثال إلاَّ عطف بيان؛ لأنه أدَّى وطيفة البعت، ولو جيء في موضعه بمشتق، نحو المطويل، مثلاً، لأعرب معنًى لا غير، وهُم قد صرحوا بأنَّ الحامد يَد، جرى مجرى الصفة - في رفع الأَشْرَافِ العَرَضِ، كان عطف بيان، قال ابن حبي «ومعنى عطف البيان أن تُقَمَّ لأسماء الصريحه غير المأخوذة من الفعل، مقام الأوصاف المأخوذة من لفعل بقول قام أحوك محمد، كقولك وم أحوك الطريف»<sup>(١)</sup>، ومع نصريحهم بذلك نجدُ مسئلتهم في تحريك الأمثلة - التي وصعوها وبعض الشواهد، مخالفاً لما صرَّحوا به، وعلة ذلك منطقته بخته، ويستصح من نصي ابن أبي الربيع الآتيين وقال ابن برهان «عطف اليدين قبل من ألوان قنم نفسه، وأحكامه في تكرير والعطف والإعراب، [و]»<sup>(٢)</sup> التقديم والتأخير والتعامل فيه، أحكام الصفة ولذلك أدخله سيونيه في حملها ولم يهرده له شيئاً<sup>(٣)</sup>

ويُرى الحجة أنَّ باب عطف البدن فيه مخالفه لما هو الأصل فيما يصح أن يلي العوامل من الأسماء فإن ابن أبي الربيع «اعلم أنَّ الأصل في الصفات ألا تلي العوامل، وفي الجوامد أن تلي العوامل ثم إنَّ بعرب تحري الصفات مجرى الجوامد»<sup>(٤)</sup>، وتجري الجوامد مجرى الصفات. فإِذَا جرى الحامد مجرى الصفة، قيل فيه عطف بيان، ولم يقل فيه بدل<sup>(٥)</sup> فعطف البدن حريص الحامد على ما قبله من عبر تقدير تكرار العامل في نفسه، وبتدل حريصه على ما قبله على تقدير تكرار العامل فقد صحَّ بذلك أنَّ عطف البيان مثلُ البع في التبعة، لأنَّ البعت ليس على تقدير تكرار

(١) اللمع ١٤٨، وانظر شرح اللمع ٢٣٥١، الإيضاح في علوم البلاغة ١٥٢

(٢) عده شرح اللمع (في التقديم)، وأرى الصواب ما أثبتُّه

(٣) شرح اللمع ٢٣٦١

(٤) من ذلك بدالهم لمعوب (الحامد) معاً كان في الأصل معنًى له أو حالاً منه، وفي ذلك دليل آخر على ناطق عطف البدن والبدن

(٥) ذلك لمر صحيحاً على إطلاقه، لأنه لا يصح في ضوء ما ساء من خصائص البدل بعرب مع العجلانه في قوله «إلى صريح التعريف الجسد» كـ «إبراهيم ١، ٢ - عطف بد

معامل لأنه لا يلي العوامل إلا بأن يُقام مقام غيره، وهذا لا بُدعى إلاً  
بدليل، وأدعى عطف البيان، وإن كان جاء على غير قياس، لأنهم قالوا في  
اسم الفاعل ههنا الصارت الرجل ريد، قال الشاعر

أبا ابن التارك السكرى بشرٍ عليه الظفر ترقنه وقوع

فليس على تقدير التكرار فيقال فيه بدل، لأنك لا تقول التارك بشر<sup>(١)</sup>  
وقال - معندراً لعدم ذكر الرحاحي عطف البيان ضمن التوابع - «التوابع خمسة،  
الأربعة التي ذكر<sup>(٢)</sup>، وعطف السان وإيها لم يذكره هنا لأن عطف البيان جاء  
على غير القياس؛ لأنه حامد بقياسه أن يلي العوامل ولا يكون تابعاً، ومتى جاء  
به لين الأول قُدِّر تكرر العامل؛ ليكون ولياً للعوامل فجعل الجامد تابعاً لما  
قده تعة المعت والتوكيد، على غير تقدير تكرار العامل، خروج عن القياس،  
ووضع الجامد في غير موضعه فلا يقال ما وُجد عنه مندوحة، وقد وُجدت عنه  
مندوحة في جميع أبواب العربية إلا في باب<sup>(٣)</sup>، أحدهم - اسم الفاعل -  
الذي البداء فأما اسم الفاعل فبحو قوله<sup>(٤)</sup> - وأما البداء فبحو قولك - يا  
أحانا ريداً بالنصب والتنوين، ولو كان بدلاً لقال يا أحانا ريد، بالناء على  
الصم؛ لأن البدل في تقدير تكرار العامل، وأنت لا تقول يا ريد... على أن  
باب البداء يَحْتَمَلُ أن يُقال فيه مصوِّت بإضمار فعلٍ وفي باب من أبواب  
البداء<sup>(٥)</sup> ذكر أبو القاسم عطف البيان<sup>(٦)</sup>.

(١) الملخص ٥٦٨/١، وانظر الصورة ١٨٣/١، ١٨٤، وشرح المقدمة الحروفية  
٦٥٨/٢

(٢) انظر الجمل ١٣ - ٢٦ وما يتبع لاسم في إعرابه وهي أربعة أشياء المعت  
ولعطف والتوكيد ولين

(٣) جعلها ابن السيد ثلاثة حيث أضاف باب المهمات (أسماء الإشارة)، انظر إصلاح  
الجلل ٦٨ - ٧١

(٤) ورد بيت في نسخة لسابق، وانظر شرح الكاف ٣٨٢/٢، ٣٩٥ - ٣٩٦، ٢٢٩

(٥) انظر الجمل ١٥٧

(٦) لسط ٢٩٥١، ٢٩٦، وانظر المعصل ١٤٩، ١٥٠، الكاف ١٤١، ١٤٢،  
ولهمع ١٩٣٥، ١٩٤



ويقول إن استدلاله على وجود عطف السان بالحاجة إليه في  
الموصعين اللذين ذكرهما، وهما أن يؤدي عدمه إلى إضافة اسم الماعل  
المفروق نال إلى المنحدر منها، أو أن يقع المنادى المفرد العلم منصوباً  
وحقه الساء على الصم وذلك إذا خُفلاً بدلاً، استدلال ضعيف وسيأتي  
بين وجه ضعفه والصحيح في ذلك أن يقال: إن القوم قد احتجوا في  
بعض المواضع إلى رفع الاشتراك العارض - ودبت مع المعارف - أو بقليله  
- وذلك مع التكرار - غير ما هو صفة من صفات المحدث عنه، فصاروا  
إلى رد الحومد، وهي الأسماء الأعلام في العال، أو أسماء الأحاس -  
ودلت مع المسهمات -، على المتنوع لتحقق ذلك العرص، إذ إنهم وحدوا  
دبت يحقق ما تحقق رد صفات المحدث عنه عليه وذلك ما شبه ابرصيّ  
حيث قال «ثم يُسمّى بعطف اليبان من حملة بدل الكل»<sup>(١)</sup> ما يكون اثاني  
فيه موضحاً للأول، وذلك إما بأن يكون لشيء اسمان هو بأحدهما أشهر من  
لاخر<sup>(٢)</sup>، وإن لم يكن أحص منه، نحو قوله

فَسَمِ بِلِسِّهِ أَوْ خَفِصِ عُمَرَ

فإن من الخطأ رصي الله عنه - كان يعمر أشهر منه بأبي حفص،  
ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمه عمر، ولا من كنيته أبو حفص إلا  
ياه - وإن كان يكون اسمان مُطلقان على ذات، ثانيهما حمد وهو بعض  
أفراد الأول، سواء كان أشهر من الأول لو أُفرد، أو لا، كما إذا كان لك  
خمسة إخوان اسم أحدهم ريد، وهناك خمسة رجال مُسمّين بريد أحدهم  
أحوك، فإذا قيل جاءني أحوك ريد، فريد أحد أفراد (أحيك) أي هو واحد

(١) هذه العبارة غير مرصية، إذ مؤداها أن عطف السان والتبدل المطابق ذات واحد، وهو  
لأمر الذي دُت هذه الدراسة على نفسه وعلى تمييز أحد التابين من الآخر من خلال  
النظر في خصائص الأسلوبية بكل منهما

(٢) ليس ذلك شرطاً في رأيي - إذ قد يكون لاسمان مساويين شهرة، لكن اجتماعهما  
نحو السان المطلوب كما يحققه سمع، وإن كان لا يدعى أن سمعت في نحو  
جاءني ريد الطويل، أشهر من المعسوب، بمعنى أن يسمى ريد أشهر منطوياً منه  
بريد، على إطلاق وسأتي بسط الحديث عن ذلك

من حملة ما يطلق عليه لفظ (أحيث)، وكذا إن عكس فقيل جاءني ريد أحوك، وأحوك واحد من جملة من يطلق عليهم (ريد). والثاني في صورتين أحص من الأول عند الاقتراء، وأما عند الافتراء فأحدهما مساوٍ للآخر في الشهرة لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة<sup>(١)</sup>. وقال عبدالقاهر «اعلم أن عطف البيان ما كان سماً محصاً كريد وعمرو وأبي عبدالله فريد، قلت مررت بريد أبي عبدالله، كان في الكنية بيان؛ ألا ترى أن المحاطب يعلم أن اندي يعنيه ممن وُسم بهذه اللفظة هو الذي يُكنى أن عبدالله، وكذا إذا قلت مررت بأبي عبدالله ريد، علم أنك تريد من جملة من يُكنى أما عبدالله، الرجل الذي يُعرف بريد ويكون هذا البيان إذا رد<sup>(٢)</sup> أحد الاسميين على الآخر في كون الرجل معروفاً به<sup>(٣)</sup>»

وبأبي بي بيان وجه ضعف استدلال ابن أبي الربيع، فنقول إن ما أوجه هو وكثير من السحاء - في المسألتين اللتين جعلهما دسل الحاجة إلى وجود عطف البيان، غير واحد على ما ذهبت إليه جماعة أخرى، قال الرضي \* والفرء يُحَوَّر الصارب ريد، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل، والمرد أنكر رواية الحر وقال لا يحور في (نشر) لأن المصنف بناءً على أنه بدل، والبدل يجب حور قيمه مقام المشوع<sup>(٤)</sup>

وممن وفق الفرء في تجوير إضافة اسم الفاعل المقرون بأن إلى المجرد منها، أبو علي العارسي، على ما ذكره ابن عقيل<sup>(٥)</sup> وقال ابن مالك - وهو

(١) شرح الكافية ٣٨١/٢، ٣٦٢/٢، ٣٩٥، حيث أورد عمر لب وقضه

(٢) ردداً ذلك من قبل، وستأتي جحة الرد

(٣) المقصد في شرح لإبصاح ٩٢٧/٢، وانظر الأصول في النحو ٤٥/٢

(٤) شرح الكافية ٣٩٥/٢، وانظر ٢٢٩/٢، ٢٣٣ - ٢٣٤، والأصول ١٣٥١، وكافه ١٤٠، ١٤١

(٥) نظر شرح ابن عقيل ٢٢٣/٣، ٤٦/٣ - ٤٨، وحاشية الصان على لأشموي ٦٥٣، حيث أورد صوراً أخرى بما يجب فيه عند هؤلاء عطف لسان، ويجمع كل الصور القول يجب عطف اللسان في كل تركب أورث فيه البدلية الاحتلال، تكون سد عن تقدير عمل آخر، والهمع ١٩٥٥

سندل لكون العامل في البذل هو العامل في المبدل منه - البذل تابع للمبدل منه، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل وفي حكم تكريره، ولذلك يعاد العامل معه كثيراً... ولكونه في [حكم تقدير العامل]<sup>(١)</sup> مع أبو الحسن مررت برجل قائم ريداً أبوه، على البذل وأجاره على أن يكون صفة، ولا يلزم من هذا تقدير عامل آخر إذا لم يعد العامل، كما لا يلزم ذلك في عطف السق مع كثرة إعادة العامل معه وتقدير عامل آخر في كل بدل مذهب ابن خروف، قال ولذلك نبي البذل المفرد على الصم بعد المبادئ المصاف، نحو يا أحيان ريداً... ولا حجة لاس حروف في لزوم صم المفرد لمبدل من المصاف، كما لا حجة لمن رعم أن عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه، محتجاً بصم ريد في نحو يا أحيان وريداً والنجوب عنهما أن العرب التزمت في المعطوف والبذل أحد الجائزين في القياس، وهو تقدير حرف البداء، تنبيهاً على أنهم في غير البداء في حكم المستقل بمقتضى العامل، فلم يجز له أن يحالف ما التزمته وحُصِرَ المعطوف والبذل بهذا لأن المعطوف غير المعطوف عليه، وكذا البذل، إذا لم يكن بدل كل من كل، ولو لم يكن العامل في البذل والمبدل منه واحداً، سزم اطراد إصمار الحار والحارم في الإبدال من المحرور والمحرور، وذلك ممتنع، وما أفصى إلى الممتنع ممتنع<sup>(٢)</sup>

وها وحاً آخر يصح عليه ما معه بعضهم في تبث الصورتين وغيرهما<sup>(٣)</sup> من الصور التي أوحوا في التابع فيها عطف البيان ومنعوا البذلية قال

(١) عدة لص (في تقدير حكم العامل)

(٢) شرح التسهيل ٣٢٩/٣ - ٣٣١، وابن مالك مع دهمه إلى ذلك بتحريح هاء لم يستحسنه في باب عطف البيان، بل حارى المانعين، حيث قال فككل عطف بار بحور جمعته بدلاً، لا بد قرن بال بعد مبادئ أو عطف على محرور بإضافه صفة مفرونة بال، وهو غير صالح لإضافتها إليه، فيلزم من جعله بدلاً تقدير مباشرة الحارث لحرف البداء، وتقدير مباشرة بشر لبارك، وذلك ممتنع، والمقصي إلى الممتنع ممتنع، فعبر جعلها عطف بيان<sup>(١)</sup> شرح التسهيل ٣٢٦/٣، ٣٢٧

(٣) انظر «ارشاف» ٦٠٦/٢، ٦٠٧، حيث جعل أبو حسان تلك «صور إحدى عشرة»، ونظر أيضاً «نهمع» ١٩٥/٥

لسيوطي \* استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما عُلِّل به الصور  
 مذكورة بأنهم يعترضون في الثواني ما لا يعترضون في الأوائل وقد حُوروا  
 في ﴿إِنَّكَ أَنتَ﴾ كَوْن ﴿أَنْتَ﴾ توكيداً، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز إن  
 أنت <sup>(١)</sup> وعُلِّل المنتجب الهمداني لجوار. إِنَّكَ أَنتَ، مع امتناع إن  
 أنت، وتعليله صالح لتعليل حوار ما نحن بصدده، قال «قوله ﴿إِنَّكَ أَنتَ  
 أَلْعِيْمُ الْحَكِيمُ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿أَنْتَ﴾ يحتمل أن يكون في موضع نصب إن جعلته  
 تأكيداً لاسم «إِنَّ»، لأن المصمر المرفوع يُؤكِّد المصوب والمحذور، لأن  
 صمير الحطاب كله شيء واحد، لكونه هو في المعنى وكذا صمير الغائب،  
 وكذلك إذا قلت. رأيتني أباً، لأن الياء و«أنا» شيء واحد ولا يجوز إدخال  
 «إِنَّ» عليه، لا تقول إن أنت وجار هـ، لأنه صار تابعاً، ويجوز في التابع  
 ما لا يجوز في المتنوع، ألا ترى أنهم جُوروا بريد والحارث، مع أنهم  
 لم يُجُوروا بالحارث، وكذلك يجوز إِنَّكَ أَنتَ، ورأيتك أنت، ومررت  
 بك أنت، ولا يجوز رأيتُ أنت ولا مررتُ بأنت، فاعرفه <sup>(٣)</sup>  
 وقاعدة يجوز في التابع ما لا يجوز في المتنوع، هي إحدى صور القاعدة  
 بعامه يُعترض في الثواني ما لا يعترض في الأوائل. قال ابن هشام - في الباب  
 الثامن في ذكر أمور كُليّة يتحرج عليها ما لا يحصر من الصور الجزئية <sup>(٤)</sup>.  
 «لقاعدة الثامنة كثيراً ما يغتصر في لثواني ما لا يعترض في الأوائل فمن  
 ذلك (كُلُّ شَيْءٍ وَسُحْلَتُهَا بَدْرُهُمْ، وَ.

وَأَيُّ فِتْنَى هِيَ جَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا

و(رُتَّ رَحِلَ وَأَحْيَهُ) وَ ﴿إِنْ نَشَأْ يُدْرِكْ عَلَيْهِمْ مِزَ السَّمَاءِ مَابَةً فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ  
 هَ حَصِيْبٌ﴾ <sup>(٥)</sup> ولا يجوز. كُلُّ سَحْلَتِهَا، ولا أَيُّ حَارِهَا، ولا رُتَّ

(١) انهم ١٩٥٥

(٢) بقرة ٣٢

(٣) بريد ٢٧٠١، وانظر إعراب القرآن للسحس ٢١١١، ومشكل إعراب القرآن  
 ٨٧١، والدرر حصون ٢٦٧١، ١١٤/٢، ١١٥، وروح المعاني ٢٢٧١

(٤) معني السب ٨٨٤

(٥) الشعراء ٤

أحبه، ولا يحور إن يقيم زيد قام عمرو، في الأصح إلا في الشعر كقوله  
إن بسمعوا سئة طارو بها فرحاً عني وما يسمعوا من صالح دفنوا

إد لا تصاف «كل» و«أي» إلى معرفة مفردة، كما أن اسم التفصيل كذلك،  
ولا تحجر (رث) إلا النكرات، ولا يكون فعل الشرط مصارعاً ولحواً  
ماصياً<sup>(١)</sup>، والقول الفصل في هذه المسألة ما نقل عن ابن عقدة، حيث  
قال الأهدل - وهو يعلق على قول الرعيي (ويصح في عطف البيان أن  
يغرب بدل كل في لعالب) - وحزح بالعالب حالتان الأولى ما إذا  
وحد ذكره، نحو قولك هذ قام زيد أخوها، فأخوها عطف بيان لزيد ولا  
يصح إعرابه بدلاً منه؛ لأن البدل في بية تكرار العامل فيصير من حمده  
أخرى فحلوا المستداً من رابط، إذ لو قيل قام أخوها، دخلت حملة الحر  
من رابط، والثانية أن يسمع إحلاله محل الأول.. وما ذكرناه من استثناء  
هاتين الحالتين هو الذي عليه عامة السحاة المتأخرين. وقال ابن عقدة  
وانحق حوار إعرابه بدلاً، مطلقاً، في هذا وغيره، حتى على رأي الفائليل  
بأن عامل البدل مقدر من حس عامل البدل منه؛ لأنهم يعترضون في التوابع  
ما لا يعترضون في غيرها نعم يتعين البيان إذا دخلت عليه (أي) لتفسيرية،  
نحو هذ عسجد، أي ذهب<sup>(٢)</sup>

ولنا من هذا التوقف الطويل، ردّاً لما ذهب إليه ابن أبي الربيع، وغيره  
من السحاة، مقصد آخر - بالإضافة إلى المقصد الأول، وهو إثبات أنه ليس

---

(١) معني السبب ٩٠٨، ٩٠٩، ونظر شرح شذور الذهب ٥٦٣ - ٥٦٦، والكتاب  
٨٢/٢، ٢٠٥، وأوضح بمسالك ٣٤٩/٣ - ٣٥٤، نجد أنه لم يطر تلك القاعدة  
عنى ما نحن بصده، ونظر أيضاً حاشية الحصري على ابن عقيل ٦٠/٢،  
والسط ٣١١، ٣١٢

(٢) الكواكب ندرية على معناه الأحرومية ١٠٣/٢، شرح لمقدمة الحروسة ٨٨٠/٢،  
٨٨١، ولكتاب ١٨٢، ١٨٣، ونظر أيضاً معني السبب ١٠٦، ١٠٧، حيث  
حور ابن هشام في التبيين الواقع بعد (أي) التفسيرية بالإضافة إلى عطف لسان الدل،  
ورّد قول من حمده معطوفاً عطف سو و تصحيح ما ذهب إليه ابن عقدة من تعيين  
عطف لسان

فيما ذهب إليه الدليل على وجود باب عطف البدن أو استحاحه إليه -، وهو إثبات أن بعض ما أوحوا فيه عطف اليدين، توجب فيه مراعاة جانب المعنى لئلا، ومنه على سبيل المثال بيت المزارر الأسدي<sup>(١)</sup>، وذلك لأن المقام مقام افتتاح دليل من شخص ينسب لقبيله بكر، وهو بشر، ولأجل ذلك نبي التركيب على عدم البعث وإبدال المعنوت منه، لأن الأهم عند المفتحر بيان انتساب المفتحر بالليل منه، وقد لمح المرد ذلك المراد، ولذا رفض رواية الحر، إذ رأى في القول بالنصب مراعاة لحاسي المعنى والصناعة معاً. وذكر أبو حيان<sup>(٢)</sup> أن أنا علي الفارسي أجاز في (بشر) - على رواية الحر - البدن، وقال العديدي فأشده سيويه<sup>(٣)</sup> بحر (بشر) على أنه بدل أو عطف باب للفظ الكري، وإن لم يكن في (بشر) الألف واللام وجاز ذلك عنده بعده عن الاسم المصنف، ولأنه تابع والتابع بحور فيه ما لا يحور في المتنوع وعطفه المبرّد وقال الرواية نصب (بشر)، قال الحسن وقال المرد (في الكتاب اندي سماء الشرح) القول في ذلك أن قوله (أنا من سارك الكري بشر) عطف بيان، ولا يكون بدلاً لأن عطف البيان يجري مجرى البعث سواء وهذا من المرد رجوع إلى روايه سيويه وإن كان حاله في شيء آخر وهذا الت للمزارر بن سعيد الفقعسي، وبعده

علاء بصرة بعثت دليل  
وقاد الحسن عاتدة لكلب  
عحث لقائلين صه لقوم  
نواحيه وأزحصت الصنوعا  
تري لوحيدها زهحاً سريعاً  
علاهم يفرغ الشرف الرفيعا

قال أبو محمد الأعرابي الأسود في (فرحة الأدب) ثم إنه لم

(١) جاء في النحر ٢٨٨ ٤ فالمرر يسب نارة إلى فقعس وهو أحد نانه لأخريين، ودره إلى أسد بن حريمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وهو حده لأعنى وهذه ستة من (مؤتلف ومختلف للأمدي) المزارر بن سعد بن حب بن حاند بن بصله بن حنون بن فقعس بن طريف الشاعر المشهور

(٢) إرشاد لصرب ٦٠٦/٢، وانظر المساعد على التسهيل ٤٢٥/٢

(٣) الكتاب ١٨٢ ١، ولم يحصل لي من نصه أنه يقول بالبدن أو عطف البدن، وانظر الكت ٢٩٢ ١، وشرح لكبه ٢٣٣/٢، ٣٧٩ ١

يدكر<sup>(١)</sup> فأنل بشر من أي فئائل بني أسيد؟ وإذا لم يُعرف حقيقة هذا لم يُذر لأي شيء افتتح المرار بذلك وقاتله سنح بن الحسحاس المقعسي، ورئيس الجيش حبش بني أسد ذلك اليوم خالد بن بضلة المقعسي، وهذا حدث المرار انتهى. ومن المعجائب قول العيصي<sup>(٢)</sup>. أراد بشر بشر بن عمرو، وكان قد خُرح ولم يُغتم حارحُه، يقول أنا ابن لذي ترك بشرًا بحيث سطر الطير أن تقع عليه إذا مات هذا كلامه، وليت شعري كيف يصحح الشاعر بقتيل جهل قاتله؟ فإن قلت فعلى قول الأسود الأعرابي، قاتله سنح بن الحسحاس، كيف افتتح المرار به مع أنه ليس بأب من أمائه ولا ممن نسب إليه؟ قلت. افتحاره بجده خالد بن بضلة فإنه كان أمير الجيش، وسع المذكور من أفراد عسكره ومأموراً له، والمفعل لسع والاسم لحد<sup>(٣)</sup>.

وللرصي كلامٌ حول مسألة إصافة اسم الفاعل المحفرون بأن، يؤدي اضطراب فيه إلى قبول نحو (الترك بشر)، وإن امتنع الأصل المقيس عليه، وهو الحسن وجه، قال «وسب ابن مالك»<sup>(٤)</sup> إلى القراء أنه يجيز إصافة نحو الصارب، إلى المعروف من العلم وغيره، أما إلى المكسر فلا، فعلى هذا، له أن يقول الصارب ريد، يشبه الحسن الوجه، أيضاً، من حيث كون لمصاف إليه مُعَرَّف، وإن اختلف التعريفان والظاهر أن القراء لا يفرق بين المعروف والمكسر، كما فعل عنه السيرافي، فإنه قال أن القراء يحير هذا الصارب ريد، وهذا الصارب رجل<sup>(٥)</sup>.

ونعود للحديث عن مسألة تحوير التوحيين عطف البيان والبدل، هي

(١) بصير رجع إلى ابن السيرافي، انظر شرح أبيات سيبويه ١٠٦١ - ١٠٨

(٢) انظر شرح شوقد للقي، بهامش شرح لأشعوبي على ألفه ابن مالك ٩٥/٢

(٣) لحره ٢٨٤٤ - ٢٨٧

(٤) شرح التسهيل ٨٦/٣، وعلق ابن مالك على ذلك لوجه بقوله «ولا مستند له في هذا من نثر ولا نظم، وله من النظر حجة، وذلك بأن تقدر

(٥) شرح الكافية ٢٢٩/٢، وانظر ٣٧٩/١، وشرح السيرافي ١٥/٢

بحر مررب بأحيث ريد، فنقول بحر وإن كما يستد إلى حصائص كل من الدين في إيجاب وجه واحد في ذلك المثال وما أشبهه، وهو عطف «سان» فإن لنا مسنداً آخر لذلك، وهو صيغ سبويه، فهو وإن لم يرد عطف السان باب مستقل - قد نص في غير موضع على أن (ريداً) عطف سار لا عبر، قال - في باب مجرى نعت المعرفة عندها<sup>(١)</sup> - «واعلم أن العدم لحاصل من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بحيلة ولا قرابة ولا مهم، ولكنه يكون معطوفاً على لاسم كعطف أجمعين وهذا قول حليل - رحمه الله -، ورعم أنه من أحل ذلك قال يا أيها الرحل ريداً أقل فإن لو لم يكن على الرحل كد غير موزن...»<sup>(٢)</sup> وقال مصرفاً بين دلالة عطف سار والنعت... «وإنما فرفوا بين العطف والنصب، لأن نصبه نحيء بمنزلة الألف واللام، كأنك إذا قلت مررت بريد أحيث، فقد قلت مررت بريد الذي تعلم. وإذا قلت مررت بريد هدا، فقد قلت بريد الذي ترى أو الذي عندك وإذا قلت مررت بقومك كلهم، فأنت لا تريد أن تقول مررت بقومك الذين من صنعهم كذا وكذا، ولا مررت بقومك الهيس وعلى هذا المثال جاء مررت بأحيك ريد، فليس ريد بمنزلة الألف واللام. ومما يدل على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنه معرفة نفسه لا شيء دخل فيه ولا بما بعده...»<sup>(٣)</sup> كما أنه لم يذكر وجه البذل فيما جاء تابع المصادي المصاف فيه مفرداً مصموماً قال «وقال الحليل - رحمه الله - قلتُ رأيت قول العرب يا أحن ريداً أقل؟ قال عطفوه على هذا المنصوب فصار نصاً مثله، وهو لأصل لأنه منصوب في موضع نصب وقل قوم يا أحن ريداً وقد رعم يونس أن أنا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال هذا بمنزلة قولنا يا ريد، كما كان قوله يا ريد أحن بمنزلة يا أحن، فيحمل

(١) الكتاب ٥/٢

(٢) السب ١٢٢، وانظر شرح السب ١٥٨/٢، ١٥٩

(٣) الكتاب ١٩٤/٢، ١٩٥، وانظر المقصب ٢٩٥٤، حيث أعرب المفرد (ريداً)

في مررب بأحيث ريد، بدلاً، ونظر أيضاً المساعد على السهل ٤٢٥/٢



وصف المصنف إذا كان مفرداً بمرئته، إذا كان ماضياً، ويا أحياناً ريداً أكثر في كلام العرب، لأنهم يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه ماضياً، كما ردوا ما ريد إلى أصله<sup>(١)</sup>، وكما ردوا (أقول) حين جعلوه حراً إلى أصله<sup>(٢)</sup>. فأما المفرد إذا كان ماضياً فكل العرب ترفعه بغير تسويز، وذلك لأنه أكثر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمرئته الأصوات نحو حوث وما أشبهه وتقول يا ريد ريد الطويل، وهو قول أبي عمرو ورعم يونس أن رؤية كان يقول يا ريد ريداً الطويل فأما قول أبي عمرو فعلى فذلك يا ريد الطويل، وتفسيره كتفسيره فكأنه استأنف النداء<sup>(٣)</sup>.

والجس اللعوي السليم مع سبويه من القول بأن النافع في يا أحياناً ريد - ساء ريد على الصم - بدل، وإنما هما لعتان، وإن كانت إحداهما أفصح من الأخرى بالنظر إلى القياس، إلا أن للأخرى وجهاً تسوع عليه وعلة، وهي طلبت الحقيق الذي أذهب - كما قال سبويه - إلى رفع الماضى المفرد، لعلم من غير تسويز، أي ساءه على الصم وحاء النحاة بعده ففسروا المراد من قوله (فكأنه استأنف النداء) - وهو ابوجه الذي حُرح عليه لغة أهل المدينة - بأنه أراد به البدل، وهو تفسير لا ارتصيه لأنه منشأ إحدى صور الخلط بين البابين قال السيرافي فإذا قال يا أحياناً ريد، فأبو عمرو من العلاء كان يحتار البدل، لأن الذي يقول يا أحياناً ريداً، إنما ينصبه على عطف البان،

(١) لأن (ما) في هذا المثال لا يصح أن تعمل عمل (ليس)، لأنماض النفي بـ لا، فعاد (مستطوع) إلى الأصل الذي كان له قبل دخول (ما) وهو انرفع، نظر على مسيل المثال شرح بن عقل ٣٠١١ - ٣٠٣

(٢) معلوم أنه يجوز دخول لفون مجرى الظن فيصبت المستند والحرر معويين، بشروط أربعة منها أن يُسن المصارع المسند إلى المحاطب باستعظام، فإذا فُقد أحد هذه الشروط رُدَّ إلى أصله، انظر شرح بن عقل ٥٧/٢ - ٦١

(٣) الكتاب ١٨٤/٢ - ١٨٦، وانظر ١٩٢/٢، ١٩٣، وانظر في عدة ساء ماضياً المفرد لعلم على الصم ١٨٢/٢، ١٨٣، وشرح السيرافي ٣٤/٣، ٣٥، ولينصب ٢٠٤، ٢٠٦، والأصول ٣٣٣

ومحراه مجرى الصفة، و(زيد) ليس مما يوصف به والذي نصب  
(ريداً) لم يجعله صفة ولكنه لما تكرر به، الأول كتيبه بالصفة، أخرى  
على لفظ الصفة<sup>(١)</sup>

وقد حظ بعض النحاة خطوة في الاتجاه الصحيح للتمييز بين عطف  
الساكن والبدل، بعضهم على أن أكثر استخدام عطف البيان يكون في رد بعض  
الأعلام - الاسم، النصب، الكنية - على بعض<sup>(٢)</sup> وإنما قلنا خطوة، لأن  
بعضهم ذاك وإن وُجّه الأطر إلى إحدى أسس التفريق بين النابض - تصادم  
بمعانيهم للأمثلة التي حاووا بها، وبعضهم على أنه يشارك التوزيع الآخر في  
مواضع وسفل بعضاً من بصوصهم ليس من ذكرناه، وليرد - في ضوء  
تصورنا لحصائص انساب - ما يتحتم رده من الاحتمالات التي ذكرناها، أو  
الشروط التي اشترطوها فإن من يشاد «وأما عطف البيان فيجري مجرى  
النبذ، لأنَّه يكون بغير المشق، كتيب الأسماء بالكُنى، والكُنى بالأسماء،  
مثل حماد بن عيسى ريد، ورید أبو علي. كأنك اعطيت على لاسم  
الأول فبينته باسم آخر بغير حرف عطف. ومثله مررت برید هده، إذا  
اعطيت عنه بالإشارة»<sup>(٣)</sup> وقال ابن السكيت - معلقاً على جعل الرحاحي  
سابع أربعة - «هذا كلام مُختل؛ لأنه جعل لتوابع أربعة وهي خمسة،  
وأسقط عطف البيان الذي هو خامسها»<sup>(٤)</sup>، فلم يذكره وكأنه جعله غير خارج  
عن التخصيم لذي قسمة وذلك غير صحيح، لأنَّ عطف البيان حكمه أن  
يكون بالمعارف دون التكرار<sup>(٥)</sup>، وله مواضع يشارك فيها النبذ، ومواضع

(١) شرح السير في ٣٧/٣، وانظر المقصد ٢٠٩٤ - ٢١١، ولأصول في النحو  
٣٣٣ - ٣٣٥، ولجمل الرحاحي ١٥٧

(٢) وربما اعتبر، بعضهم على ذلك خطوة إلى الأمام وإن كان يبدو من تمثيل غيرهم وإن  
لم يصور عنه - لأن في اجتماع الأمرين من التجدد ما ليس في تمثيل وحده،  
لإمكان تطرق الاحتمال

(٣) شرح المقدمة المحسنة ٤٢١/٢، وانظر المقصد ٩٢٧/٢

(٤) في رأيي، حق عطف بيان، من جهة التوبيخ، أن يكون دليلاً للنبذ لأنه قريب ولا  
أرخصي مسئلة الدين حدوا ترتيب سابع من جهة الاستخدام

(٥) تلك المسألة محل خلاف، كما هو معلوم

شارك فيها البدل، ومواضع ينفرد بها<sup>(١)</sup>، ومن أحل هذه المواضع التي ينفرد بها احتيج إليه. وأكثر ما يكون عطف البيان في ردّ الأعلام على الكس، ورد الكس على الأعلام فمن المواضع التي يشارك فيها غيره من التويع، قولك رأيت ريداً أو عمرو. فإنّ (أبا عمرو) ها هنا يصلح أن يقال فيه إنه نعت، ويصلح أن يقال إنه بدل، ويصلح أن يقال إنه عطف بيان ومن المواضع التي يشترك فيها النعت وعطف البيان قولك نعت إليك بالثوب الحرّ. ومن المواضع التي يشترك فيها البدل وعطف البيان قولك رأيت أبا عمرو ريداً. وقد يشارك عطف البيان التوكيد اللفظي، وهو الذي يُكرّر الاسم فيه بلفظه، كقولك رأيت ريداً ريداً<sup>(٢)</sup>.

ول على النصّ مأخذان أولهما ذهب ابن السّيد إلى أنّ لعطف البيان مواضع يشارك فيها النعت، والبدل، والتوكيد اللفظي، وهو ما يُعهم من مثله الأخير أمّا القول بمشاركة عطف البيان للبدل والتوكيد اللفظي فمرفوض، لما تبيّن من خصائص البدل، ولما يستبين من أنّ الشاهد الذي بناءً عليه حوّر في (ريداً) الثانية أن تكون عطف بيان، لم يرتض كثير من السحويين عدّ العلم الذي تكرر لفظه فيه عطف بيان أمّا القول بمشاركة عطف البيان للنعت في مواضع، فهو مقبول، ووجه الاعتراض على قوله ذلك، نمثله به رأيت ريداً أو عمرو، ونعت إليك بالثوب الحرّ والمثال الذي يصح أن يمثل به لذلك، هو رأيت ريداً أحاك، وإنما تحتمل كلمة (أحاك) الوحيين باعتبارين، فإذا نُظر إلى كلمة (أح)، باعتبارها اسماً حامداً، نعتت إعرابها عطف بيان، وإذا نُظر إليها باعتبار أنّ القراءات مما يُنعت به، حذر إعرابها على ذلك النظر نعتاً.

(١) سبى على نصيب لابن أبي الزرع ذكر فيهما موضعين من المواضع التي ينفرد بها عطف البيان، وردنا على ذلك، والموضع الثالث عند ابن السّيد، باب المبهمة (أسماء الإشارة)، وسأتي الحديث عن ذلك.

(٢) إصلاح الجمل ٦٧، ٦٨، ونظر ٧٤، ٧٥، حيث ذكر ما يقتضيه فيه النعت وعطف البيان، ونظر أيضاً في لغزوق من عطف البيان والبدل، معني اللبيب ٥٩٣ - ٥٩٧.

ونأتي إلى بيان علّة رفض لإعراب (أنا عمرو) و(الخر) في مثاليه نعتاً،  
فبقول فيما يتعلق بالمثال الأول: إنه وإن كانت القراءات تُعدّ من حملة ما  
يُعتّ به، إلا أنّ الكُنية باعتبارها قسماً من أقسام العلم<sup>(١)</sup>، يجب إعطاؤها  
حكم الاسم في الردّ على ما قبلها - توحيداً للمصحح -؛ فكما لا يصح  
إعراب (ريد) و(قعة) في نحو رأيت أنا عبدالله ريداً، وجاءني أبو عبدالله  
قعة، نعتاً، فينصحي ألا يصح إعراب (أنا عبدالله) نعتاً، في رأيت ريداً أنا  
عبدالله أمّا فيما يتعلق بالمثال الثاني: نعتت إليك بثوب الحر، فقول  
سبق في فصل النعت<sup>(٢)</sup>، إثبات أنه لا يجوز إيقاع اسم الجنس نعتاً إذا كان  
العرض من النعت بيان حسن المعنوت في كل موضع، وبما يجوز ذلك في  
مهم إرادة المبالغة فقط وعديه فلا يجوز إعراب (الخر) نعتاً، كما كان ذلك  
غير حائر لو كان المعنوت نكرة، نحو نعتت إليك ثوب حر، إذ الأصل  
فيه - وفي ما شبهه - الإضافة بأن يقل نعتت إليك ثوب حر، ويجوز  
نحو نعتت ثوب من حر، والجار والمجرور نعتٌ وطيفته بيان جنس  
المعنوت -، ويجوز النصب على المميز ثوب حر<sup>(٣)</sup>. ويتعين عطف اليان  
في مثال من سُبَد لأن الجامد المردود على ما قبله معرفة

وممن نصّ على تلك الحصيصة (ردّ بعض الأعلام على بعض) لعطف  
اليان بالإضافة إلى اس السُيد، المحليّ واسُ عصمور واسُ معطي<sup>(٤)</sup> قال  
المحليّ فأما عطف اليان فهو اسم حامد معرفة غير معتمد بالحديث، ولا  
سوى معه تكرير عامل متنوعه، مبنٍ لاسم قبله دونه في الشهرة<sup>(٥)</sup> غير موي

(١) انظر في وجوه تقسيمات الأعلام: التفسير الكبير ١٧١ - ٥١

(٢) أصبح ذلك العنصر دراسة مستقلة جاز لإعداد شرحها

(٣) انظر الهمع ٤٦٣، ٦٥، ٦٦، والمعتصم ٢٧٢/٣، وتلخيص ٨٩٨/٢، ٨٩٩،  
حيث جعل المرد واس أبي الربيع الجامع في نحو هذا ثوب حر، بدلاً، ولأدنى  
جمع عطف به

(٤) انظر لفصول الخمس ٢٣٦، وشرح ألفية من معطي ٧٦٨/٢، وقد وافقه اس  
انفرد على ذلك

(٥) سيأتي بيان أنّ ذلك ليس شرطاً

به انطرح وأكثر استعماله في الأعلام الحاربة على الكسى، كقولك هذا أبو  
الحسن علي، وفي الألقاب الحاربة على الكسى، كقولك هذا أبو ريد قُمة،  
أو على الأعلام المصفاة، كقولك هذا عبدالله نطة<sup>(١)</sup>. وقال ابن عصفور  
«عطف البيان حريد اسم حامد معرفة على سم دونه في الشهرة، أو مثله،  
يسميه تنس النعت وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام إذا حوت على  
الكسى، وفي الألقاب إذا حوت على الكسى، أو على الأسماء الأعلام  
المصفاة، نحو قولك قام أبو عبدالله قفة<sup>(٢)</sup> لكن يؤخذ على من  
عصفور تصارب كلامه، حيث ذهب في البصر أعلاه إلى أن عطف البيان  
يسعى أن يكون أشهر من متبوعه أو مساوياً له، وذهب في مصنف آخر -  
وهو يوضح الفرق بين عطف البيان والنعت إلى عدم اشتراط معرفة  
المحاطب بكون الاسم الذي يُعطفُ عطف بيان، من أسماء المعطوف عليه،  
قد «ومما يتبين به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعت، أن نعت  
لمعرفة قصدك به إرادة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك  
وبن محاضتك، فإذا قلت قام ريد العاقل، فكأنك قلت قام ريد الذي  
سي وبيتك لعهد في أنه عاقل وكذلك إذا وقع النعت بغير ما فيه الألف  
وللام، يكون على معنى ما فيه الألف واللام، وإذا قلت قام ريد صديق  
عمرو فكأنك قلت قام ريد الذي يبي وبيتك العهد في صداقته لعمرو.  
وعطف البيان إنما يُقصد به إرادة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر  
من الأول من غير أن يكون بيتك وبين المحاطب عهد في ذلك فإذا قلت  
قام أبو حفص عمر، فكأنه لما وقع الاشتراك في (أبي حفص) أرلته عنه  
عطف (عمر) الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه، إلا أنه لم يكن بيتك  
وبين المحاطب عهد في إنه يسمى (عمر)، بل احتوت لشهرة (عمر) أن  
تُعلم منه من تعني بأبي حفص<sup>(٣)</sup> فكلامه حول ذلك الفرق الدلالي

(١) مصاح الإعراب ١٤٢

(٢) المقرب ٢٧٢، ٢٧٣، ونظر: مقرب مقرب ١٧٨، وشرح حمل لرحاحي  
٢٩٧ ١، وارتشاف الصرب ٦٠٥/٢، واهممع ١٩٢٥، والمساعد ٤٢٤/٢

(٣) شرح حمل لرحاحي ٢٩٤ ١

بين عطف لسان والبعث هو كلام سيبويه<sup>(١)</sup>، ولا نطن أن سيبويه قصد إلى  
 نهي وجود عهد بين المتكلم والمخاطب في كون (عمر) - على سبيل المثال  
 - من أسماء شخص الذي كنيته (أبو حفص)، بل مقصد سيبويه - على ما  
 فهمه - أن تعريف البعث في نحو (العاقل) - أي إدخال (أل) عليه - بما  
 كان نتيجة للعهد الذي بين المخاطب والمتكلم في استقرار تلك الصفة في  
 المحدث عنه، وكما تكون (أل) وسيلة للدلالة على ذلك تكون الإضافة  
 بوضاً ريد صديق عمر، وقد دل على وجود العهد في البعث بدليل لمطي  
 تركيبي، وهو (أل) أو الإضافة، ولا يمتنع وجود العهد مع عدم ذلك  
 الدليل، كما في لأعلام، وذلك أنه لو لم يكن عهد بين المتكلم والمخاطب  
 بأن من يكنى (أبو حفص) اسمه (عمر)، لاستحال الوصيح، والذي يدل  
 على ما ذهبنا إليه من كلام سيبويه قوله «ومما يدل على أنه ليس بمرة  
 لألف وللام أنه معرفة بنفسه لا شيء دخل فيه ولا بما بعده»<sup>(٢)</sup>، وجد  
 تفسيراً أوضح لمراد سيبويه في قول من قال «البعث يوضح متووعه  
 بحسب معنى فيه، وعطف لسان يوضح متووعه بحسب الذات»<sup>(٣)</sup> كما أن  
 في شرح السير في لكلام سيبويه ما يعضد ما أوضحناه، قال «وفصل  
 سيبويه بين صفة والعطف بأن الصفة نجية بمعنى ألف واللام، يريد  
 الصفة في غير المهمة ما أتي لمعنى فيه يختص به ويبين من غيره ولهذا  
 جعل (أحيك) من مررت يريد أحيك، صفة؛ لأن في (أحيك) معنى  
 الأخوة التي عرف بها ريد، وباين بها غيره ممن ليس بأخ للمخاطب،  
 وكذلك مررت يريد هدا؛ لأن في (هد) معنى القرب ولو قلت مررت  
 بأحيك ريد، لم يكن ريد بصفة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لم يسم ريد لمعنى فيه، فتقدر  
 بأحيك الذي من أمره كذا وكذا، والذي تعرفه بكذا وكذا، ولكنه عطف لما

(١) الكتاب ١٩٤/٢، ١٩٥

(٢) انكتاب ١٩٤/٢، ١٩٥

(٣) نكوك النرية ١٠٢، ١٠١/٢

(٤) أخرى (كد) ها مجرى (لس) يريد به الاء في خبره، لفظها بالنهي

فيه من البيان والشرح<sup>(١)</sup> ولعمري كيف يتأتى البيان والشرح إذا لم يكن للمحاطب عهد بأن في إحقته من يُسمى ريداً

وبعد اس السُّيد بخطوة أخرى نحاه تمييز عطف البيان من النعت والبدل، وذلك حيث نصر على أن باب المبهات من المواضع التي استدعت وجوده<sup>(٢)</sup> ولا يعني ذلك أن يرغم أنه أول من ذهب إلى إعراب مُنبر اسم الإشارة عطف بيان، بل نريد أن نقول إنه نصه ذلك أشار إلى أن ذلك الموضع مما يخص به ولا يسعى أن يشاركه فيه غيره من الأبواب، وهو ما لا يذهب إليه الذين يُجَوِّرون في ميين اسم الإشارة ثلاثة أوجه، وهي النعت والبدل، وعطف البيان<sup>(٣)</sup>.

وإذا صرنا إلى تنوع كيفية شوء الاحتمالات الثلاثة، وحداً ميبوه يُردّد نوع اسم الإشارة بين أحد الأوجه الثلاثة وذلك باعتبار نوع الاسم المميز وباعتبار التصاح المراد من اسم الإشارة قبل الإتيان بالمميز، أو عدم ذلك<sup>(٤)</sup> فإن كان الاسم المميز اسم حسن مقروناً بأن جعله نعتاً، وإن كان مصداً إلى ما فيه (أل) جعله بدلاً أو عطف بيان، وإن كان علماً جعله عطف بيان وبخصوصه التالية توضيح ذلك، قال «هذا باب ما يحور فيه الرفع مما يصب في المعرفة وذلك قولك هذا عبدالله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطيب عمن يوثق به من العرب ورغم التحليل أن رفعه يكون على وجهين فوجه أنك حين قلت هذا عبدالله، أضمرت (هذا) أو (هو)، كأنك قلت هذا منطلق، أو هو منطلق والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً حراً لهذا، كقولك هذا خلّو حامض، لا تريد أن تنقص الحلاوة، ولكنك

(١) شرح السيرافي ٤١/٣، وانظر ١٥٨/٢، ١٥٩، وللمقتضب ٢٩٥٤، حيث جُور في (أخت) في مررت مررت أحيث، النعت والبدل، ورجع النعت

(٢) انظر إصلاح الجمل ٦٨، ٧١

(٣) انظر الدر المنثور ٨١١، ٣٧٢، ١٣٣/٢، ٤٥٤/٦، والكشاف ٧٠٧/٢، ٧٣٠،

٣٢١، ٣٣، والفريد ١٨٤١، والحر ٣٦١، والعرواح ١٠/٣، ٣٢

(٤) وذلك فيما جاء به في إهداء

ترغم أنه جمع الطعمين . وقد يكون رفعه على أن تجعل عبدالله معطوفاً على (هدا) كالوصف، فيصير كأنه قال عبدالله منطبق وتقول هدا ريد رجل مطلق، على النحل . فهذه أربعة أوجه في الرفع<sup>(١)</sup> . وفان في باب آخر «هذا بات لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفع ولا يقع في موقعه غير المفرد وذلك قولك يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان فأني ههنا فيما رعم التحليل - رحمه الله - كقولك يا هدا، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا<sup>(٢)</sup> وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع<sup>(٣)</sup> لأنك لا تستطيع أن تقول يا أي ولا يا أيها وتسكت، لأنه منهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل ممرلة اسم واحد، كأنك قلت يا رجل . وعلم أن الأسماء المبهمة التي نوصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُرَدُّ ممرلة (أي)، وهي هدا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها، ونوصف بالأسماء وذلك قولك يا هدا الرجل، ويا هذان الرجلان صر المبهم وما بعده ممرلة اسم واحد وليس ذا ممرلة قولك يا ريد الطويل، من قبل أنك قلت يا ريد وأنت تريد أن تقف عليه، ثم جفت أن لا يُعرف معناه بالطويل وإذا قلت يا هدا الرجل، فأنت لم تُرَدُّ أن تقف على (هدا) ثم تصفه بعد ما تطرأ أنه لم يعرف، فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها والوصف ممرلة اسم واحد، كأنك قلت يا رجل فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير ممرلة (أي)، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يحرك لك أن تقف عليها وإنما قلت يا هدا الجملة، لأن (دا)

(١) الكتاب ٨٣/٢، ٨٦، وانظر ١٩٤/٢، ٧ - ٨، ٨٦، ٩٦، معاني الفرق لتفراء ١١١، ١٢ - ١٣، وانظر شرح السيرافي ١٩٨/٢، حيث حوّر في (عبدالله) إلى جانب عطف بيان البدن، وكذلك فعل المفرد المقصص ٣٠٧٤، ٣٠٨

(٢) انظر المقصص ٢٨٢٤، حيث قل فوما كان من المبهمة فانه أن يعب بالأسماء التي فيها الألف واللام، ثم يانبوت التي فيها الألف واللام إذا جعلها كالأسماء التي فيها الألف ولا يحور أن يعب بالمصنف وانظر أيضاً، لأصول في النحو ٣٢/٢، ٣٣، وشرح السيرافي ١٥٥/٢، ١٥٦

(٣) نُعْتَرُ لمجمله يعب (أيها) نعمت الممدى المبني على الصم والذي يحور فيه الرفع مرعاة لمعنى الممدى، و نصبت مرعاه لمجمله، إذ هو مبني في موضع نصب



الحمة) لا توصف به لأسماء المبهمة، إنما يكون بدلاً أو عطفاً على<sup>(١)</sup> الاسم إذ أردت أن تؤكد، كقولك يا هؤلاء أحمعون، وإنك أكدت حين وقعت على الاسم والألف واللام والمهم بصيران مبرلة اسم واحد، بذلك على ذلك أن «أي» لا يجوز لك فيها أن تقول يا أيها ذا الحمة ولأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا، ويُفسر بها ولا توصف بما توصف به غير المبهمة، ولا تُفسر بما يُفسر به غيرها إلا عطفاً وقار الحبل رحمه الله إذا قلت يا هدا، وأنت تريد أن نفخ عليه ثم تؤكد باسم يكون عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وذلك قولك يا هدا ريد، وإن شئت قلت ريداً، بصير كقولك يا تمم أحمعون وأحمعين فتجري ما يكون عطفاً على الاسم محري ما يكون وصفاً، نحو قولك يا ريد الطويل، وب ريد لطويل ودرعم بي بعض العرب أن يا هدا ريد كثير في كلام طيء<sup>(٢)</sup> أما إن جعل سم الإشارة موضحاً لما قبله، نحو صرحت ريداً هدا، فهو - عبث لا غير<sup>(٣)</sup>

ونحسب لك الأوجه دحضاً لآنها التي سددعي كلاً منها، بالإضافة إلى مجويز ابني يسعي أن يُفسر بواسطة جعل اسم الحسر الجامد بع<sup>(٤)</sup> في هذا موضع، يحققه الأحد بما ذهب إليه ابن السبكي، حيث قرر «وأما مواضع التي يفردها عطف ليد ومن أحلتها احتيج إليه فهي ثلاثة أحدها باب النداء والآخر باب المبهمات وثالث باب سم لغافل وأما باب المبهمات فنحو قولك مررت بهذا الرجل، ولقيت

(١) انظر المفصل ٢٨٣٤، حيث قال لا تقول جامدي هدا ذو انعام، ورب ذلك غلام الرجل، ولا على لندن، أو جعل رأيت من ذمة قلب

(٢) الكتاب ١٨٨/٢ - ١٩٠، ١٩١، ونظر شرح لسيرامي ٣٨٣، ٣٩

(٣) انظر الكتاب ٦/٢، ٧

(٤) انظر على سبيل المثال الإيضاح في شرح المفصل ٤٤١ - ٤٤٢، ٤٤٦ - ٤٤٧ وشرح بكافية ٣٧٥ - ٣٧٨، ٣١٦/٢، وحاشية الصمد على الأسموي

هذا العلام، والنحويون يتسمحون في هذا فيسمونه نعتاً، لأنه يُبين كما يبين نعت، وإنما هو في الحقيقة عطف بيان<sup>(١)</sup>.

وسبق أن السيد إلى إعراب مُبين اسم الإشارة عطف بيان، بعض المعربين، ومن هؤلاء الزجاج والحاس وابن حي، على ما نُسب إليه<sup>(٢)</sup> قال الزجاج - عند إعراب قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup> - «وموضع ﴿ذَلِكَ﴾ رفع لأنه خبر ابتداء على قول من قال: هذا القرآن ذلك الكتاب والكتاب رفع، يسميه النحويون عطف البيان، نحو قولك: هذا الرجل أحوك، والرجل عطف البيان، أي يبين من الذي أُشربت إليه<sup>(٤)</sup> وقال الحاس - عند إعراب الآية نفسها - «ويكون ﴿الْكِتَابُ﴾ عطف البيان الذي يقوم مقام النعت»<sup>(٥)</sup>.

ومن ارتضى ذلك الخطوة من أن السيد أن مالك، لكأنه سى كلامه حول المسألة على أن اسم الإشارة يُنعت ويُنعت<sup>(٦)</sup> به، قال: «من الأسماء ما يُنعت به ويُنعت كاسم الإشارة، ونعت مصحوب (أل) خاصة، وإن كان حامداً فهو عطف بيان على الأصح»<sup>(٧)</sup> وقال في الشرح: «النعت باسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿نَلَّ فَعَلَهُمْ كَيْدُكُمْ هَذَا﴾»<sup>(٨)</sup>، و ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَمْكُمُكَ إِخْدَى أَسْرَى هَنَاقٍ﴾<sup>(٩)</sup> ونعت، نحو: سئل هذا الماشي عن ذلك الراكب ولا يُنعت إلا

(١) صلاح لطلح ٦٨، ٦٩ - ٧١

(٢) نظر شرح تسهيل ٣٢١/٣

(٣) سورة ٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١، ٦٧، ٦٨

(٥) عراب نقرأ ١٧٨

(٦) يُلاحظ من تمثيله في النص، - سئل هذا الماشي عن ذلك الراكب، أنه يجعل مصحوب (أن) إذا كان مشتقاً نعتاً، ووافقه في ذلك الأشموني شرح الأشموني

٧٧/٢، ووحيد النهج يقتضي جعل مشتق نعتاً لمحدوف هو يمين انظر المسائل

البيانات ٢٦٠، ٢٦١، وليس ٣٢٢

(٧) شرح تسهيل ٣٢٠/٣

(٨) الأسماء ٦٣

(٩) الفصل ٢٧

مصحوب (أل)، وإن كان مصحوب (أل) حامداً محصاً، كمررت بهذا  
الرجل، فهو عطف بيان لا نعت؛ لأنه غير مشتق ولا مؤول بمشتق وأكثر  
استأخريين يُقلد بعضهم بعضاً في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن  
عطف البيان لا يكون متنوعه أحص منه، وهو غير صحيح، فإن عطف البيان  
يُقصد به في الجوامد من تكميل المتنوع ما يُقصد بالنعت في المشتق وما  
حرى مجراه؛ فلا يمتنع أن يكون متنوع عطف البيان أحص منه، كما لا يمتنع  
أن يكون المفعول أحص من النعت. وقد هُدي أبو محمد ابن السيد إلى  
الحق في هذه المسألة، فجعل ما تبع اسم الإشارة من الرجل ونحوه، عطف  
بيان، وكذلك فعل ابن حني، حكاه أبو علي الشلوبين وهكذا يسعي؛ لأن  
اسم الجنس لا يُنعت به وهو غير تابع له، فلو كان نعتاً حين يتبع الإشارة  
لكان نعتاً حين يتبع غيره، كقولك رأيت شخصاً رجلاً، وأنت لا تريد إلا  
كونه رجلاً لا امرأة، ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً، فيجب  
ألا يكون في غيرها نعتاً، وإلا لزم عدم الطير، أعني جعله اسماً واحداً نعتاً  
لنوع الأسماء دون بعض، مع عدم اختلاف المعنى<sup>(١)</sup>. وقال ابن هشام  
في باب (ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المغرب من جهتها)<sup>(٢)</sup>  
الجهة السادسة ألا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب  
يشترطون في باب مثبت ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء، على ما اقتضته  
حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب احتلظ عليه الأبواب  
والشرائط فسورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم  
للمعربين النوع الأول اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت  
ومن توهم في الأول قول الرمحي<sup>(٣)</sup> في ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾<sup>(٤)</sup> إلى  
الناس<sup>(٥)</sup> ﴿٢﴾<sup>(٦)</sup> بهما عطف بيان، والصواب أنهما نعتان، وقد يُجاب بأنهما

(١) شرح السهر ٣٢٠/٣، ٣٢١، وانظر ٣١٣/٣، ٣١٤، والمساعد على السهل  
٤١٩/٢، ٤١٠

(٢) معي بليب ٦٨٤

(٣) بكشاف ٨٢٣ ٤

(٤) أسس ٣، ٢

أجريا مجرى الجوامد، إذ يُستعملان غير جاريتين على موصوف وتجري  
عليهما الصفات، نحو قولنا: إله واحد، ومليك عظيم ومن الخطأ في الثاني  
قول كثير من النحويين في نحو: مررت بهذا الرجل إن الرجل نعت، قال  
اس مالك . قلت . وكذا<sup>(١)</sup> الزجاج<sup>(٢)</sup> والسهيلي، قال السهيلي (وأما  
تسمية سيويه له نعتاً فتسامح، كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة)<sup>(٣)</sup> ورغم  
اس عصفور<sup>(٤)</sup> أن النحويين أثاروا في ذلك الصفة والبيان، ثم استشكله بأن  
البيان أعرف من المتيّن وهو جامد، والنعت دون النعت أو مساو له وهو  
مشتق أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب  
بأنه إذا قُدِّرَ نعتاً فاللام منه للعهد والاسم مؤول بقولك . الحاصر أو المشار  
إليه، وإذا قُدِّرَ بياناً فاللام لتعريف الحضور، فيساوي الإشارة بذلك ويريد  
عليها بفادته الحس المعين، فكان أحص، قال وهذا معنى قول سيويه اهـ.  
وفيما قد بطر، لأن الذي يؤوله النحويون بالحاصر والمشار إليه إنما هو اسم  
الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً كـ مررت بريد هدا، فأما نعت الإشارة فليس ذلك  
معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يُجعل معنى ما قبله تفسيراً له؟ وقال  
الرمحشري<sup>(٥)</sup> في ﴿ذَلِكَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> يجوز كون اسم الله تعالى صفة  
للاشارة أو بياناً، و﴿رَبُّكُمْ﴾ الحذر فجور في الشيء الواحد البيان والصفة،

(١) قوله (وكذا) معطوف على قول اس مالك الذي ورد في نصح الساس، وهو فوقه  
هدي اس السد إلى الحق في المسألة وكذا اس حي

(٢) معني انقران وإعرابه ١٦٧، ٦٨

(٣) بطر في مجموع نصوص سيويه حول ذلك، لا بسعه الموافقة على ما ذهب إليه والسهيلي

(٤) شرح النجمل ١، ٢٩٧، ٢٩٨، ومذهب اس عصفور أن أسماء الإشارة تنعت وينعت  
بها، انظر شرح النجمل ١/٢٠٦، ٢١٢ - ٢١٣

(٥) بطر لكشاف ٦٠٥/٣، حيث قد ادركتم متدا، و﴿أَنَّ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾ أجاز  
متروكة، أو ﴿أَنَّ رَبُّكُمْ﴾ حروب، وله الملك حمنة متداة واقعه ويجوز في  
حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان، وربكم حراً لولا  
أن المعنى يأنى، وقال عبد إعراب ذلك في ايه لأعلام - الكشاف ٥٤/٢ - ادرككم  
إشاره إلى الموصوف مما تقدم من الصفات، وهو مبدا وما بعده أجزاً مترادفة  
ونظر أنص ٣٢٨/٢، ومعجم الأدوات والصفات في انقرآن الكريم ٢٤٣، ٢٤٤

(٦) الأعلام ١٠٢

وحوّز كون العلم نعتاً، وإنما العدم يُنعت ولا يُعت به، وحوّز نعت الإشارة  
بما ليس معرّفاً بلام لجس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه<sup>(١)</sup>

ومثّر جعل مُبَيِّن اسم الإشارة عطفً به بالإنصاف إلى أولئك من برهان<sup>(٢)</sup>  
وسب القول به إلى الكوفية السيوطي<sup>(٣)</sup>

ومن الطواهر التركيبية التي يرى أنّ فيها دليلاً على كون مبين اسم  
الإشارة عطف بيان لا نعت، كثرة حذف ذلك الميسر - إذا دلّ عليه أي دليل  
كان - واسع وإن كان حذفه حائراً، إلا أنه يعتد نادراً بالقياس لحذف مُبَيِّن  
اسم الإشارة<sup>(٤)</sup>

وحلاصة ما أردنا بيانه هو - بما أنهم بضوا على أنّ أكثر استخدام  
عطف البيان - في المعارف - يكون في ردّ بعض أقسام العدم على بعض،  
كما أنه يكون في ردّ غير الأعلام من الأسماء الجامدة على ما يماثلها في  
الجمود، فإنّ لا يرتضي إعراب الكُنى أو غيرها من أقسام العدم المردودة  
على قسميها - كما في رأيت ريداً أنا عمر، ورأيت أنا عمرو ريداً - نعتاً أو  
ندلاً بل يعين فيها عطف البيان، ونعس على ذلك نحو رأيت أحاك ريداً،  
يد إنّ لتابع ومتنوع جامد وعرض الاشتراك للمتنوع فاحتاج إلى  
التوضيح وينطبق ذلك على حالة الداء، سواء نُصب الميسر التابع لمادى  
مصوب، أو صُم من غير تنوين، وذلك كما في مثالي سيبويه يا أحانا  
ريداً، ويا أحانا ريداً. وذلك أنّ اختلاف حركة الميسر راجع لاختلاف

(١) معي النسب ٧٤١ - ٧٤٣

(٢) انظر شرح النعم ٢٣٦١

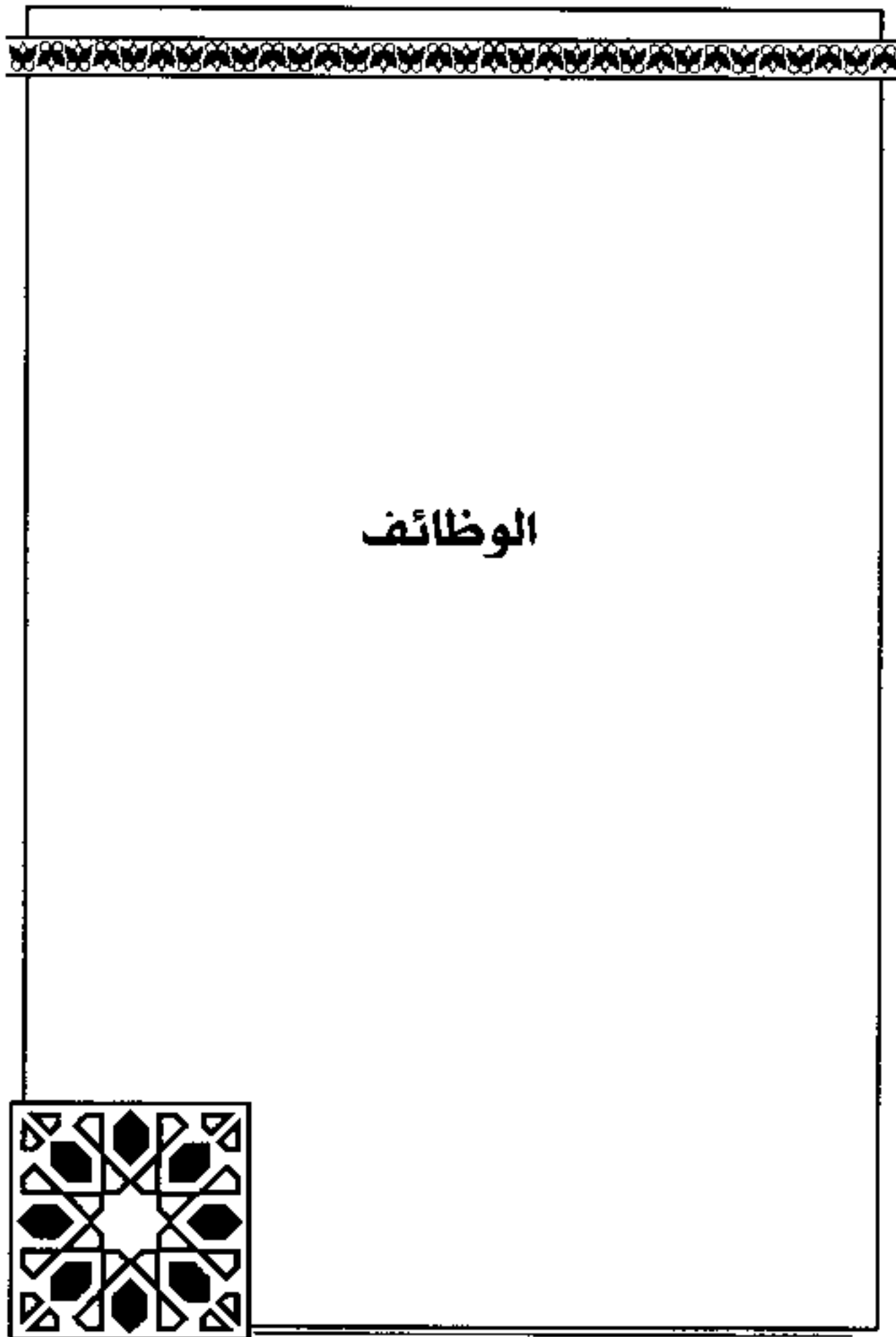
(٣) انظر التمهيد ١٧٧٥، ١٧٨

(٤) انظر على سبيل المثال شرح السهيل ٣/٣٢٢، ٣٢٤، شرح ابن عقيل على ألف  
ابن مالك ٣/٢٠٥، شرح الأشموني ٢/٧٤ - ٧٦، وحاشة لسان على لأشموني  
٣/٥٤، ونظر في بعض مواضع حذف من اسم الإشارة لكشاف ١٨٦١، ٢٣٣،  
٦٣٣، المحرر بوجير ٢/١٣١، والدر ٦/٢٩١

باعتبار، ولكل من اللعنتين مسوعهما من جهة الفاس، وإن كان الثصت  
أقسى، ولحكم نفسه، بحكم به لمس اسم الإشارة، سواء كان اسم حسن  
مهروباً (أل) أو عدماً أو مصافاً؛ إذ إن ذلك المسمى يؤدي الوظيفة ذاتها على  
اختلاف أنواعه، وعلمه فلس هناك داع لجعل بعض تلك الأنواع نعتاً والآخر  
عطف بيان. أما استدلال فلا موضع له هنا، لئلا الإيهام في أسماء الإشارة  
ناشئة عن الوضوح











عطف البيان مُكْمَلُ لسان البعث من جهة أنه يُؤتى به للتوصيح أو التحصيل بالحوامد، وهو لأمر المتعذر تحقيقه بواسطة البعث وكونه مُكْمَلًا يعني اقتصار وظائفه على تلك التي يتعذر على السات الذي هو مُكْمَلُ له أداؤها في بعض الصور، وتلك الصور هي التوصيح والتحصيل بالحوامد - كما ذكر -، لا غير وهناك عدة أخرى لقصر وظائفه على تلك الوظائف، وهي أن «البعث يوضح مشروعه بحسب معنى فيه، وعطف البيان يوضح مشروعه بحسب الدات وبهذا يُعلم أن لبعث يدل على معنى في مشروعه كمدح أو الذم، أو غير ذلك مما سبق، وعطف البيان لا يدل على معنى مشروعه»<sup>(١)</sup>. وملاحظة ذلك هي التي حملت السجدة - بعد ذكرهم أنه تابع محري البعث - على الصر على المواضع التي محري فيها محراء وبخريء منصوصهم بعض من مالك، حيث قال «هو التابع محاري محري البعث في ظهور المشروع، وفي التوصيح والتحصيل، حامداً أو بمرلته ويوافق المشروع في الإفراد وصدية وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتكثير، خلافاً لمن التزم تعريفهما، ولمن أجاز تحالفهما، ولا يمنع كونه أحص من المشروع على الأصح»<sup>(٢)</sup> وقال في الشرح «لتبع يعم التوكيد والبعث وعطف البيان وعطف اسبق والبدل والمحاري محري

(١) لكوك النيرة ١٠١/٢، ١٠٢، وانظر الإيضاح في علوم البلاغة ١٥٢

(٢) شرح تسيهين ٣٢٥/٣

العت يُحرَّحُ، العت وعطف السو والبدل. وفي التوضيح والتخصيص يُحرَّحُ التوكيد لأن من العت ما يحاء به للتوكيد، كـ ﴿نَفْعَةٌ وَجِدَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، فهذا النوع من العت يصدق عليه أنه حارٍ محراه، فإذا ذكر التوضيح والتخصيص انزل كل واحد منهما عن الآخر، لأن التوكيد لا يحصل به تخصيص وإن كان يحصل به توضيح أي زيادة تبيين. وشارك عطف اليان العت في ظهور استنوع، فلا يتعان ضميراً وقياسُ مذهب الكسائي حوزُ إنباع عطف اليان ضمير العائب قياساً على العت، وذكرْتُ (حامداً أو ممرلة) توكيداً لإحراج العت فإنه من جهة المعنى أشبه بعطف اليان، وذلك أنك تقول لمن له اسد طويل وقصير، واسم الطويل محمد مررت باسمك لطويل، فيحصل التخصيص<sup>(٢)</sup> بالعت، ولو ذكرت (محمدًا) موضع العت لتبين به ما تنس بالعت لكن العت مشق أو منزل ممرلة، كالصُعق ونحوه من الأعلام الصادقة بها العلمية بالعلية، وهي من الصفات لكن وصفيتها بعد العلية غير مقصودة، وإنما المقصود بها ما يُفصّد بالأعلام المرتحلة من تعيين المسَمَّى<sup>(٣)</sup>.

ولأجل ما تنس - ويُعصّده أمرٌ آخر سيأتي - يسعى عدم الاعتداد بما ذهب إليه من العت، وهو أن من وطائف هذا الباب المدح والتوكيد، إذ إن الطر في الشاهدين اللذين استندوا إليهم في الحكم له بذلك، يُنسُ صغف ذلك الاستناد. قال أبو حيان «وقالوا يجوز أن يحيى عطف اليان للتأكيد كما يحيى العت للتأكيد، وأشدوا».

### لَقَائِلُ يَا بَضْرُ نَضْرُ نَضْرُ

نضْرُ الأول العنادى مصموم، وهو نصر بن سيار، والثاني يُروى بالنصب وبالرفع والنصب، وللحاة في تحريك ذلك أقوال<sup>(٤)</sup> وقال السيوطي

(١) بحاه ١٣

(٢) قوله (التخصيص) فيه ملاحظة في لتعير؛ لأن نحاصل من الطويل - هـ - التوضح

(٣) شرح السهل ٣٢٥/٣

(٤) إرشاف العرب ٦٠٧/٢

وهو يعرف عطف الياء «هو الجاري محرى البعت في تكميل متبوعه نوصيحا، وتحصيصاً، قل وتوكيداً فالأول في المعارف نحو جاء أحوك ريد، والثاني في التكرار، نحو... ، والثالث في المكرر بلفظه، نحو

لقائل يا نصر نصر نصر

قل ابن مالك<sup>(١)</sup> والأولى عدي جعله توكيداً لفظياً، لأن عطف الياء حقه أن يكون للأول به ريدة وصوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك<sup>(٢)</sup> وقد حرج ابن مالك موضع الاستشهاد بالبيت بقوله «ف(نصر) المرفوع توكيد على اللفظ، والمصوب توكيد على الموضع، ويحور أن يكون مصدراً بمعنى ادعاء (سُقاً له)<sup>(٣)</sup> ، هذا موقف ابن مالك في هذا لمصنف وذهب في مصنف آخر<sup>(٤)</sup> إلى تجويز ما حوره سيويه في البيت، وهو أن (نصر) الثانية وثالثة عطف ياء على الأولى. قال سيويه... . وقال رؤية

إني وأسطر شطرن مطرا لقائل يا نصر نصر نصر

وأما قول رؤية فعلى أنه جعل نصر عطف الياء وبصه، كأنه على قوله يا ريد ريد... وبعضهم يشد

يا نصر نصر نصر<sup>(٥)</sup>

وهك رويات أخرى لموضع الاستشهاد بالبيت، ولكل رواية توجهاتها<sup>(٦)</sup>، ولا يهتف عرص ذلك، لأن عرص نوقصا عند هذا الشاهد هو رد رأي الذين استدلوا

(١) شرح نكامة لشافعي ١١٩٥/٣، وانظر شرح الكافية ٣٦٥/٢ - ٣٦٦، حيث ذهب الرضي إلى ذلك أيضاً

(٢) مجمع ١٩٠٥

(٣) شرح نكامة شافعية ١١٩٥/٣

(٤) انظر شرح لتسهيل ٤٠٤/٣، ٤٠٥

(٥) الكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦

(٦) انظر المقتضب ٢٠٩٤ - ٢١١، والأصول في النحو ٣٣٤١، ٣٣٥، شرح

المقدمة المحصنة ٤٢١/٢، ٤٢٢

عليه هي إثبات أن التوكيد من وطائف عطف البيان ولذلك نورد مرئياً من  
المصو ص التي نسمي وهي ذلك الاستناد. قال ابن هشام - مبياً المواضع التي  
يحتص بها عطف البيان - . ومنها قول الراجر وهو ذو الرمة

بني وأسطر سطرز سطرأ لقائل يا ضرر ضرر بصرأ

لأن بصرأ الثاني مرفوع، والثالث منصوب، فلا يجوز فيها أن يكونا بدليين؛  
لأنه لا يجوز (ب بضر) بالنرفع، ولا (يا بصرأ) بالنضب، قالوا: وإنما (بصر)  
لأول عطف بيان على اللفظ، والثاني عطف بيان على المحل واستشكل  
ذلك ابن الطراوة؛ لأن الشيء لا يُسبَرُ نفسه، قال: وإنما هذا من باب  
التوكيد اللفظي، وتابعه على ذلك المحمدي ابن مالك ومُعطي<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>

ونقل الدكتور عياد التستري رأي ابن الطراوة، كما نقل رد ابن هشام لذلك الرأي  
ثم انتصر لرأي ابن الطراوة، قال: «مع ابن الطراوة أن يأتي عطف بيان بلفظ  
الأول، قال في الإصباح . . . وقال: وعطف البيان كالصفة، تقول يا ريد  
ريد ريد، وهذا توكيد لا عطف بيان؛ لأن عطف البيان يجري على ما قبله كما  
يجري لوصف فلا يكون لمظهر واحد، وإنما هو توكيد لفظي يلزمه لفظ  
المؤكد فلا يجوز فيه النصب كما يجوز في التوكيد المعنوي الذي هو نفسه  
وعيه، وبابه. فأما قوله يا بصر بصر بصرأ، فعلى غير هذا، وفيه بصر) أما  
ما ذهب إليه ابن الطراوة فقد ارتضاه ابن مالك وأنته وردة ابن هشام<sup>(٣)</sup> وقد  
تقدم أن ابن الطراوة بصر على أن (ريدأ) في الصورة الأولى ليس عطف بيان،  
وهو الراجح في نظري لما يلي: عطف البيان يجري على ما قبله كما يجري  
الوصف فلا يكون لمظهر واحد، فكما لا يوصف الشيء بإعادة لفظه، لا يُسبَرُ  
إعادة لفظه إن فهم المراد من قولك يا ريد ريد، وبحصرتك اثنان اسم  
كل واحد منهما ريد، إنما هو لإقبالك على أحدهما، ونوحيه الحطاب إليه، لا

(١) رآه ذلك ليس في ألفيته ولا في فصوله، انظر فصول الحسور ٢٣٦، وشرح

ألفيته من معطي ٧٦٨، ٧٧٠ - ٧٧١، ١٠٥٢/٢ - ١٠٥٣

(٢) شرح شذور الذهب ٥٦٤ - ٥٦٦، وانظر ٥٨٥

(٣) بصر معي للاب ٥٩٥ - ٥٩٧

أَنْ (ريداً) الثَّابِتِ هي التي أنابت ائمه من أهل البيت، فإن اتصل بالثاني ما لم يوصل  
بالأول نحو قول جرير

ب تَنْمِ تَنْمِ عَدِي لَا أَبَ لَكُمْ لَا نَنْقِيَتُكُمْ فِي سَوَاةِ عُمُرٍ

فالأولى عترة عطف بيان كما ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup>، لأن فيه من زيادة  
عائده ما يؤذي إلى بيان ما قبله وبصاحبه<sup>(٢)</sup>

أما الشاهد الذي استند إليه للقول بأن عطف البيان يؤتى به لإفاده المدح فهو  
وقوع ﴿أَلَيْتَ الْحَرَامَ﴾ عطف بيان لـ ﴿الْكُفَّةَ﴾ في قوله تعالى ﴿حَقَلَ اللَّهُ  
الْكُفَّةَ أَلَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup> والمقابل بذلك هو الريحشري ﴿أَلَيْتَ  
الْحَرَامَ﴾ عطف بيان على جهة المدح، لا على جهة التوضيح، كما نحي  
بصفة كذلك<sup>(٤)</sup> وسنسمي أن قطعة عطف البيان في الآية لتوضيح كما  
ذكر رد أنبي حيان بما ذهب إليه الريحشري، قال «وَأَمَّا ﴿أَلَيْتَ﴾ فاصطبه  
على أحد وجهين، فما البدل، وإما عطف البيان، وفائدة ذلك أن بعض  
الجاهل به وهم حثعم - سقوا ست الكعبة ايمانية، فحيء بهد البدل أو الساب  
سبباً له عن غيره وقال الريحشري واعتصر عليه الشيخ<sup>(٥)</sup> بأن شرط  
بيان الحمود، وانحامد لا يشعر بمدح وإنما يشعر به المشتق، ثم قال إلا  
أن يريد لما وصف به بالحرام، افتضى المجموع ذلك، ويمكن<sup>(٦)</sup>

وحلاصة ما نخرج به من ذلك الاستعراض هو أن لعطف البيان -  
بعترة حامداً مكملًا لبيان البعث - وطبعين، هما التحصيص، والتوضيح

(١) انظر معني السيب ٥٩٦ - ٥٩٧

(٢) ابن بطرولة الحوي ٢٧٧ - ٢٧٩

(٣) سماتده ٩٧

(٤) لكشاف ٦٨١ أ، وواقعة الرركشي البرهان ٤٦٣/٢

(٥) البحر ٢٥٤

(٦) انظر معصوم ٤٣١، ٤٣٢، وانظر لحرير وانتوير ٧٠٨ أ، حيث قال عبد  
عزيب قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ جَمَعْنَا الْآلِيَّتَ مَنَآةً لِلنَّاسِ وَأَمَّا﴾ - البقرة ١٢٥ - «والبيت علم  
بأنعله على الكعبة كما علمت الحرم على الثريا» وقد عرف الكعبة باسم بيت الله  
عند الجاهلية، وبيت رهبر

وحلاصه ما يحرج به من ذلك الاستعراض هو أن لعطف البيان  
اعتباره مكملاً لآب اليعت - وطيفتين، هما التخصيص والتوصيح.

### التخصيص:

وجعلنا التخصيص من وطائف عطف البيان جاء ساء على أحدا بمدى اندين  
رأوا أن الحاجة إلى تخصيص الكثرة بهذا التابع كالحاجة إلى توصيح المعرفة  
بوسطه، ولديك بضوا في تعريفهم لعطف البيان على تلك الوطيفة ومهم ابن مالك  
- على ما يفيد به أنساق -، وابن هشام حيث قال «وهو تابع غير صفة بوصح  
متنوعه أو يخصصه، نحو . ونحو . ﴿أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup> ونحو  
ذلك النحو في تعريفه له كل من أبي حنبل<sup>(٣)</sup> وأسيوطي<sup>(٤)</sup>

ومذهب هؤلاء هو مذهب الكوفييين على ما ذكر، قال ابن مالك «ولا  
خلاف في موافقة عطف البيان متنوعه في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير  
والتأنيث ويسوفاقان أيضاً في التعريف والتكثير وزعم الشيخ أبو علي  
شلوبين أن مذهب البصريين السرام تعريف التابع والمسوع في عطف البيان،  
ولم أحد هذا النقل من غير جهة وعلى تقدير صحة النقل، فالدليل أولى  
بالإيراد إليه، والاعتماد عليه؛ وذلك أن الحاجة داعية إليه في المعرفتين فهي  
في الكثرة أشد، لأن الكثرة يلزمها الإلهام فهي أحوج إلى ما يُبينها من  
المعرفة؛ فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل واستعماله  
مطلقاً مذهب الفرء وعبره من الكوفييين، وهو أيضاً مذهب الرمحشري، فإنه  
حكم بذلك في موضع من الكشف، وهو أيضاً مذهب أبي علي الفارسي،  
فإنه أجاز العطف والإبدن في ﴿مَقَامٌ﴾<sup>(٥)</sup> من قوله تعالى ﴿فِيهِ مَائَةٌ يَسْتَ

(١) المائة ٩٥

(٢) شرح شذور الذهب ٥٦٠، وانظر أوضح لمسالك ٤٣٦/٣ - ٣٤٨، وشرح  
التصريح ١٣١/٢

(٣) انظر ارتشاف بصري ٦٠٥/٢

(٤) انظر مجمع ١٩٠/٥، هذا ومن لم ير وقوعه في الكثرة لم يذكر لتخصيص في  
تعريفه، انظر على سبيل المثال الكافة ١٤٠، وشرح انكاف ٣٩٤/٢ - ٣٩٦،  
وجاء الإعراب ٣٩٥، ٣٩٦

(٥) أظنه مهم في نفسه، إذ سدى أجاز ذلك الرمحشري، انظر كشف ٣٨٧ - =

مَقَامُ **إِرْهِيمَ** <sup>(١)</sup> فجعله عطف بيان مع كونه معرفة و **«إَيْكُنْ»** نكرة، وقوله في هذا محالّ لإجماع النصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه <sup>(٢)</sup>

وقال أبو حيان «ودهب الكوفيون وتسعهم الفارسي واس حيي والرمحشري يئى أنه يكون في النكرة تابعاً لنكرة، واحتاره بن عصفور واس مالك ومثل بعضهم ذلك بقوله **«بِر شَجَرٍ مُّذَكَّرٍ رَّيْتُونٍ»** <sup>(٣)</sup>، وردّ الأسماء من الأجاس على الأسماء، نحو ثوب حرّ، وباتّ ساح <sup>(٤)</sup>

وما ذهبوا إليه من جعل **«رَّيْتُونٍ»** شاهداً للتخصيص بعطف البيان، لا يساعده على قوله تأمل نظم الكلام، وذلك أنّه لو لم يُردّ بـاء التركيب على الإبهام الذي يبعث في النفس ما يبعث، لم عُدل عن الأصل في بيان حسن الشجرة، وهو الإصافه، ولذلك فحس أميل إلى قول رأي من جعل **«رَّيْتُونٍ»** بدلاً وإثم فلما أميل، لاحتمال أن يكون المراد شجرة بعينها، وعلى ذلك الاحتمال يفوز جعل **«رَّيْتُونٍ»** عطف بيان وأشير إلى الاحتمالين، لظاهر بن عاشور، حيث قال «وذكرت الشجرة باسم حسنها ثم أدل منه **«رَّيْتُونٍ»** وهو اسم نوعها للإبهام الذي يعقبه التخصيص <sup>(٥)</sup>، اهتماماً بتقرير ذلك في الدهر ووضع الريتونة بالمشاركة لما فيها من كثرة النفع فإنها يستفيع بحسب أكلاً وبريتها كذلك، ويُستأز برينها ويدخل في أدوية وإصلاح أمور كثيرة، ويستفيع بحطبها وهو أحسن حطب، لأن فيه المادة الندهية، قال تعالى **«تَبَّتْ يُالُدُّهُنَّ»** <sup>(٦)</sup>، ويسمع بحودة هواء

٣٨٨، ٦١/٣، ومع بسب غير اس مالك ذلك إلى أبي عدي، بل بسوء إلى

لرمحشري، انظر «تشاف الصرب» ٦٠٥/٢، والهمع ١٩٢٥، ولماعد على

النسبيل ٤٢٤/٢

(١) ل عمران ٩٧

(٢) شرح السهل ٣٢٦/٣، وانظر المساعد على السهل ٤٢٣/٢، ٤٢٤

(٣) لمر ٣٥

(٤) «تشاف الصرب» ٦٠٥/٢، وانظر الرهان ٤٦٣/٢، والمساعد على السهل

٤٢٦/٢، والبحر ٩/٣، ٤٠٥/٧

(٥) الأوفق أن يقال للإبهام الذي يعقبه لتفسير

(٦) المؤمنون ٢٠



عائنها وقد قيل إن بركتها لأنها من شجر بلاد الشام والشام بلد مبارك من عهد إبراهيم - عليه السلام - ، قال تعالى ﴿وَعَجَّيْنَهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ (١) ووصف الريتونة على هذا وصف كاشف، وبحور أن يكون وصفاً مخصوصاً لـ ﴿رَبْوَةٍ﴾ أي شجرة ذات بركة، أي ماء ووفرة ثمر من بين شجر الريتون (٢) ويقوي لوجه الثاني بحث الشجرة لـ ﴿لَا شَرْقِيَّةٌ وَلَا غَرْبِيَّةٌ﴾، وفسر الفراء المراد من وصفها بذلك، بقوله ... وهي شجرة الرب التي تست على نعمة من الأرض، فلا يسترها من الشمس شيء وهو أحود لريتها فيما ذكر والشرقية التي تأخذ الشمس إذا شرفت، ولا تضيئها إذا غربت لأن لها سترًا والغربية التي تضيئها الشمس بالعشي ولا تضيئها بالعدة، فذلك قال لا شرقية وحده ولا غربية وحدها ولكنها شرقية غربية وهو كما يقول في الكلام فلأن لا مسافر ولا مقيم، إذا كان يسافر ويقيم، معه أنه ليس بمسافر بإقامة ولا سفر (٣)

ومن مواضع نعين عطف البيان وامتناع البدل، ما جاء في قوله تعالى

﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَنْ الْيَدَيْنِ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٤)

قال السمين «فِدْيَةٌ» مسداً، حره في الحار فده والجماعة على تووين «فِدْيَةٌ» ورفع «طَعَامُ» وتوحيد «مَسْكِينٍ» وهشام كذلك إلا أنه قرأ «مَسْكِينٍ» جمعاً، وافع واس دكوان بإصافة «فِدْيَةٌ» إلى «طَعَامُ مَسْكِينٍ»

(١) الأنبياء ٧١

(٢) التحرير والتنوير ١٨ ٢٤٠، ونظر التيب ٩٧٠/٢، حيث جعل «رَبْوَةٍ» بدلاً، ومن جور فيها لوجه من المسح لهدني نريد ٥٩٩/٣، ولانوسي روح المعاني ١٦٧ ١٨

(٣) معاني القرآن ٢٥٣/٢، ونظر معاني القرآن وإعرابه ٤٥٤، ولفتحوت ٢٢٥/٣

(٤) البقرة ١٨٤

جمعاً<sup>(١)</sup> والقراءة الأولى يكون ﴿طَعَامٌ﴾ بدلاً<sup>(٢)</sup> من ﴿فِدْيَةٌ﴾، نُبَيِّنُ بهذا البذل المراد بالفدية وأحار أبو البقاء<sup>(٣)</sup> أن يكون حر مستأ محذوف، أي. هي طعام وأما إضافة لفدية للطعام فمن باب إضافة الشيء إلى حسه، والمقصود به النيان، كقولك حاتم حديد وثوب حر وباب صابح، لأن لفديه تكون طعاماً وغيره<sup>(٤)</sup> وقال بعضهم يجوز أن تكون هذه الإضافة من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، قال لأن الفدية بها دأث وصفته أنها طعام وهذا فاسد؛ لأنه إما أن يريد بـطعام المصدر بمعنى الإطعام كالعطاء بمعنى الإعطاء، أو يريد المفعول، وعلى كلا التقديرين فلا يوصف به، لأن المصدر لا يوصف به إلا عند المبالغة، وليست مرادة هذا، والذي بمعنى مفعول ليس حارياً على فعل ولا بعاس، لا تقول ضربت بمعنى مصروب ولا قتال بمعنى مقتول، ولكونها غير حاربه على فعل لم يعمل عمله، لا نقول مررت برجل طعام خيرة، وإذا كان غير صفة فكيف يقال أصيب الموصوف لصفته وإما أفردت ﴿فِدْيَةٌ﴾ لوحدها أحدهما أنها مصدر والمصدر يُعْرَدُ، والتاء فيها ليست للمرة، بل لمحرد التأنيث والثاني أنه لما أضافها إلى مصاف إلى الجمع أفهمت الجمع، وهذا في قراءة ﴿مَسْكِينٍ﴾ بالجمع. ومن جمع ﴿مَسْكِينٍ﴾ فلمقابلته الجمع<sup>(٥)</sup> بالجمع، ومن أفرد فعلى مراعاة إفراد العموم، أي وعلى كل واحد ممن يُطبق

(١) ينظر كتاب نسبه لاس محاهد ١٧٦، والحجة لاس حالويه ٩٣ حيث ذكر نقراء بين مدون نسبه، وإعراب القرآن للحاس ٢٨٦ ١

(٢) أعربها كذلك كل من رجعت إلى كتبهم من المعربين، ينظر إعراب القرآن للحاس ٢٨٦ ١، مشكل إعراب القرآن ١٢١ ١، البيان في عريب إعراب القرآن ١٤٣ ١، واللسان ١٥٠ ١، الفريد ٤١٨ ١، ٤١٩، لتحرير والتنوير ١٦٧/٢

(٣) شيبان ١٥٠ ١

(٤) ضعف، لأحسن قراءة الإضافة، قال دوفد فرب ﴿فدية طعام مسكين﴾، وهذا ليس بالجيد، إنما الطعام تسيير للفدية، وليست لفديه بصفة إلى الطعام معني القرآن ٣٥١ ١

(٥) انظر إعراب القرآن للحاس ٢٨٦ ١، واللسان ١٥٠ ١، والمرد الجمع الثاني المعنى له ما جاء قبل وهو ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾

النصوم لكل يوم يفطره إطعام مسكين. وتبين من أفراد ﴿مُسْكِينٍ﴾ أن المحكم لكل يوم يُفطر فيه مسكين، ولا يفهم ذلك من الجمع. والإطعام المراد به الإطعام، فهو مصدر ويضعف أن يراد به المفعول<sup>(١)</sup>.

وفي رأيي أن عطف البيان أقوى الأوجه في ﴿مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ في قوله تعالى

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ حَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَّقْرُوبٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وذلك أن الوصية عامة وتم تخصيصها بـ ﴿مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾. وقد أوصل العربون، الأوجه في ﴿مَتَّعًا﴾ إلى سعة، ليس بينها عطف البيان، إلا أن أبا النقاء حوّر إعرابها بدلاً وكذلك فعل أبو حيان والسمين وذكرهم البدل في مثل هذه السياقات يُفسر عبداً يعطف البيان، وذلك أن وطيفتهما عند هؤلاء العربيين واحدة، ولذلك نجدهم - إن لم يجمع من ذلك مانع صاعبي كما هنا - يذكرنهما معاً، وإنما اقتصرنا هنا على ذكر البدل فراراً من القول بوقوع عطف البيان في الكرات فال أبو البقاء ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ مستداً، والحر محدود تقديره يُوصون وصية، هذا على قراءة من نصب<sup>(٣)</sup> ﴿وَصِيَّةً﴾ ومن رفع الوصية فالتقدير - وعليهم وصية، وعليهم المفطرة حر لوصية و﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ نعت للوصية. وقيل هو حر الوصية، وعليهم حر ثانٍ أو تيسير. وقيل الدين فاعل فعل محدود<sup>(٤)</sup>، تقديره.

(١) الدر ٢٧٤/٢، ٢٧٥، وانظر البحر ٣٧/٢، فالنص مفعول منه

(٢) البقرة ٢٤٠

(٣) قال ابن مجاهد كتاب السعة في القراءات ١٨٤ - قرأ ابن كثير وناصف وعاصم، في رواية أبي بكر، والكسائي ﴿وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ رفعاً، وحفص عن عاصم ﴿وَصِيَّةً﴾ نصاً وقرأ ابن عامر وأبو عمرو وحمره نصاً

(٤) انظر انكشاف ٢٨٩، ١، والمحور لوجر ٢٤١/٢، وضعف أبو حيان التقدير، وقد ليس هذا من الموضع التي يُضمَر فيها الفعل لحر ٢٤٥/٢

لِوَصِي الدِّينِ يَتَوَفَّوْنَ وَصِيَّةً، وهذا على قراءة من نصب وصية<sup>(١)</sup> وقال السمعير - ميباً لأوجه التي انصب عليها ﴿مَتَّعًا﴾ وهي مقولة عن البحر بقوله ﴿مَتَّعًا﴾ في نصبه سبعة أوجه، أحدها أنه منصوب بلفظ ﴿وَصِيَّةً﴾<sup>(٢)</sup> لأنها مصدر مُنَوِّذٌ، ولا يَصُرُ تأنيدها بالتاء لثباتها عليها فهي كقوله

فدولا رجاء التضر منك ورهبة عقابك قد كانوا لنا الموارد

ولأصل وصية متاع، ثم حذف حرف الجر اتساعاً، فُنِصَتْ ما بعده، وهذا إذا لم تُحْمَلِ الوصية منصوبة على المصدر، لأن المصدر المؤكد لا يعمل، إنما يحيى ذلك حال رفعها أو نصبها على المفعول والثاني أنه منصوب بفعل إمّا من لفظه، أي متعوهن متاعاً أي نمنيعاً، أو من غير لفظه أي جعل الله لهنّ متاعاً ولثالث أنه صفة لوصية، والرابع أنه بدل منها والخامس أنه منصوب بما نصبها أي بوصفها مفاعاً، وهو مصدر أيضاً على غير مصدر ك(فعدت جلوساً)، هذا فيمن نصب وصية السادس أنه حال من الموصيين، أي مُنْعَبِينَ، أو ذوي متاع اسابع أنه حال من أرواحهم، أي مُنْعَبَاتٍ، أو دوات ماع، وهي حال مقدرة إن كنت الوصية من الأرواح<sup>(٣)</sup>

ويحتم الحديث عن هذه الوظيفة لهذا الباب بما قاله ابن ناشد<sup>(٤)</sup> وهو  
نُ عطف البد يكون عالماً في المعارف

(١) لسان ١٩٢١، وانظر الدر ٥٠١/٢ - ٥٠٣

(٢) انظر الكشف ٢٨٩١، حيث قال «و﴿مَتَّعًا﴾ نصب ماوصية، بلا بد أصحرت بوصفها، فإنه نصب بالفعل»، وانظر أيضاً إعراب القرآن للسحس ٣٢٢١، ٣٢٣

(٣) الدر ٥٠٣/٢، وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٥١، ومشكل إعراب القرآن ١٣٢١، والنبي في عريب إعراب القرآن ١٦٣١، والفريد ٤٨٣١، والبحر ٢٤٥/٢، ٢٤٦

(٤) شرح المقدمة لمحج ٤٢١/٢

## التوضيح:

مرّ ما مرّ جمع من النحاة على أنّ أكثر استخدام عطف اليان يكون في ردّ أقسام العلم بعضها على بعض. كما مرّ أنّ من الأمثلة التي جعل النحاة المير فيها يحتمل البدل وعطف اليان، قولهم رأيت أحاك ريداً<sup>(١)</sup>، وقد رددن وجه البدل استناداً إلى كون الناح في ذلك المثال قد أذى وطبيعة السمعة، في نحو رأيت أحاك الطويل<sup>(٢)</sup> وقد يقال إنّ ما رددته حائر، سواء على ما أضله أنت من أنّ المير يكون بدلاً، إذا وجد أنّ التركيب مسي على التقديم والتأخير المؤديين إلى تعبير الحكم السحوي، وأحاك - في المثال - إن تأخر، يعرب معناه والحواف إنّ الأصل في (أب، وأم، واس، واسة، وست، وأح، وأحب) ونحوها من الكلمات الحمدية، ألا تقع معوياً، وما حار عرابها كذلك إلا على المسامحة، لدلالاتها على أنواع المرات، ولأجل ذلك صغ بعث كلمة (أح) في المثال<sup>(٣)</sup>، كما صغ حفل نبي فلاب، ونحوه عطف بيان<sup>(٤)</sup> وكما لا يقال إنّ لتركيب في نحو. رأيت أنا عبيد الله ريداً، مسي على التقديم والتأخير، فيسعي ألا يعدل ذلك فما نحن بصدده رأيت أحاك ريداً<sup>(٥)</sup>

وتوحيد النهج يقتضي أن يعامل نحو ابن فلان مردوداً على العلم معاملة أبي فلان، أي أن يجعل عطف يان لا معاً؛ لأنهما متفقان في كون كل منهما يعجري معجى العلم وقد من السمن إلى ذلك الوجه عند إعراب ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتِ﴾<sup>(٦)</sup>، قال «قوله ﴿ابْنَ مَرْيَمَ﴾

(١) نظر على سبيل المثال لكتاب ٤٤١، ٥٠٨/٣، شرح لسان ٣٣٣/٣، شرح الكافية ٣٨٤/٢

(٢) نظر الجمع ١٤٨

(٣) وديك أن تأخذ بذهب الذين لا يحرون مع مع، وهو الحق

(٤) انظر المقتصد في شرح لإصباح ٩٢٧/٢، هذا وقد جعل سيويه الكنية معاً في رأيت عبيد الله أن ريداً، انظر لكتاب ٣٨٦/٢

(٥) انظر شرح الكافية ٣٨١/٢

(٦) البقرة ٨٧

عطف بيان أو بدل، وبحور أن يكون صفة إلا أن الأول أولى، لأن ﴿أَنْتَ مَرْيَمَ﴾ حرة محرة العدم له<sup>(١)</sup>

ونشير قبل إيرده شوهد التوضيح إلى أن ما شترطه بعضهم من وجوب كون عطف البيان أوضح من متوعه، أو مساوياً<sup>(٢)</sup> له، لا اعتداده على ما ذهب إليه بعض آخر. قال ابن مالك: «ورغم أكثر المتأخرين أن متوع عطف البيان لا يفوقه في الاحتصاص، بل يساويه، أو يكون أعم منه والصحيح حوار الأوجه الثلاثة، لأنه بمنزلة اللفظ، وقد تقدم في أنه أن اللفظ يحور أن يكون في الاحتصاص فائقاً ومفوقاً ومساوياً، فليكن العطف كذلك، وهو مذهب سيئويه - رحمه الله - فإنه أحرار في دا الحجة، من يهدا دا الحجة، أن يكون عطف بيان أو يكون بدلاً<sup>(٣)</sup> وقد نهدم<sup>(٤)</sup> الكلام على أن اسم الجسر لحامد مثل رأيت ذلك الرجل، بيان، مع أنه قل احتصاصاً من سم الإشارة، وتيسر دليل ذلك هناك<sup>(٥)</sup> وربما رأينا بيان الوجه الحق في هذه المسألة، لأن شرط المشترطين يرتب عليه جراح بعض الأمثلة التي هي من صميم هذا الباب منه ونجد مصداق ما قلناه في نص من هشام التالي: «وكذلك يمتنع البيان في قولك قرأ قالور عيسى، وبحوه بمّا الأول فيه أوضح من الثاني»<sup>(٦)</sup> وقد عد ابن هشام عن مذهبه ذلك في مصنف آخر له، حيث قال «وقوله<sup>(٧)</sup> وقول

(١) الدر ٤٩٤١

(٢) انظر في من اشترط ذلك ارتشاف نصرت ٦٠٥/٢، ٦٠٦، ولهمع ١٩١٥

(٣) انظر لكتاب ١٨٨/٢، ١٨٩ - ١٩٠

(٤) انظر شرح تيسير ٣٢٠/٣ - ٣٢١

(٥) سابق ٣٢٦/٣، ونظر شرح بكاه الشافعي ١١٩٣/٣

(٦) شرح شعور اندك ٥٦٦ - ٥٦٧، و(عسى) على ذلك يعرف بدلاً، انظر الكواكب لدرية ١٠٤/٢

(٧) لصغير يعود إلى الرمحي، انظر لمفصل ١٤٩، حيث قال «هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها ويُزل من المصوغ مرة الكلمة المستعملة من تعريية إذا نُزحمت بها»، وهذا ابن مالك في شرح لكافية الشافعية ١١٩٣/٣ «واشترط لحر حاسي والرمحي زيادة تحصر عطف البيان على تحصر متوعه، وليس بصحيح»

الجرحاني<sup>(١)</sup> يُشترط كونه أوصح من متنوعه محالف لقول سيبويه في ما  
 هذا، ذا الحمة، إن (ذا الحمة) عطف بيان مع أن الإشارة أوصح من المصنف  
 إلى دي الأداء<sup>(٢)</sup>

ومن شواهد التوصيح عطف البیان ما في قوله تعالى

﴿أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ (٢١) قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي  
 أَمْرِي (٢٦) وَأَخْلَدْ عُقْدَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ (٢٧) فَفَقَهُوا قَوْلَهُ (٢٨) وَأَجْعَلْ لِي وَرِثَةً مِّنْ أَهْلِ  
 (٢٩) هَرُونَ أَبِي (٣٠) أَشَدُّ بِهِ أَرَىٰ (٣١) وَأَشْرَكُهُ فِي أَمْرِي (٣٢)<sup>(٣)</sup>

وموضع الاستشهاد ﴿هَرُونَ أَبِي (٣٠)﴾، حيث ﴿هَرُونَ﴾ بدل من  
 ﴿وَرِثَةٍ﴾ و﴿أَبِي﴾ عطف بيان لـ ﴿هَرُونَ﴾، والوجه «محصار عصب في  
 مفعولي ﴿وَأَجْعَلْ﴾ هو ﴿لِي﴾ مفعول ثانٍ مقدم، و﴿وَرِثَةً﴾ مفعول أول،  
 وذلك لأن المقدم مقدم طلب مُعْبٍ له، لا طلب ورثة لأحد من أهله،  
 فكما طلب شرح صدره وتيسر أمره، طلب مُعْباً له على أداء المهمة  
 بسوطة به وهو ما دلَّ عليه قوله ﴿أَشَدُّ بِهِ أَرَىٰ (٣١)﴾، وعلى ذلك  
 يكون الحار والمحروور ﴿مِنْ أَهْلِي﴾ في محل نصب نعتاً لـ ﴿وَرِثَةً﴾، وهو  
 نعت مُحْصَص، «وَحْصُ هَارُونَ لِمَرَط ثِقَنَهُ بِهِ وَلَآئِهِ كَانَ فَصِيحَ اللِّسَانِ  
 مَقُولاً، فَكَوَنَهُ مِنْ أَهْلِهِ مَطْنُهُ الصَّحْحُ لَهُ، وَكَوَنَهُ أَحَاهُ أَقْوَىٰ فِي  
 مَصَاحِقِهِ، وَكَوَنَهُ الْأَخَ الْحَاصِلُ لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَهُ بِأَصَالَةِ الرَّأْيِ»<sup>(٤)</sup> قد  
 برمحشري أنور<sup>(٥)</sup> من الورر لأنه يحتمل عن الملك أوردته  
 ومؤنة أو من الورر، لأن الملك يعتصم برأيه ويلجئ إليه أموره أو

(١) انظر المقصد ٩٢٧/٢، وبه «ويكون هذا البيان إذا راد أحد الاسمين على الآخر  
 في كون برجل معروفاً به»

(٢) أوصح المسالك ٣٤٨/٣ - ٣٤٩، وانظر شرح التصريح ١٣٢/٢

(٣) طه ٢٤ - ٣٢

(٤) التحرير والتوير ٢١٢ ١٦

(٥) انظر الصحاح ٨٤٥/٢

من العزارة وهي المعاونة. ﴿وَرِيرًا﴾ و﴿هَكَرُونَ﴾ مفعولا قوله ﴿وَأَجَل﴾ قدم ثبتهما على أولهما عناية بأمر الوراثة أو ﴿لِي وَرِيرًا﴾ مفعولاه، و﴿هَكَرُونَ﴾ عطف بيان للورير<sup>(١)</sup>، و﴿أَجَل﴾ في الوحيين، بدل من ﴿هَكَرُونَ﴾، وإن جعل عطف بيان آخر، آخر وحسن<sup>(٢)</sup>.

وحاءت بحاله دعوة موسى - عليه السلام - تلك دستساء هارون، رحمة به وترأفاً عنه، كما قال تعالى

﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾ وَنَدَيْنَاهُ مِنْ حَيْثُ نَظُورَ الْآيَتِ وَفَرَّقْنَاهُ يُحْيَا ﴿٥٢﴾ وَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أُمَّةً هَارُونَ نَبِيًّا ﴿٥٣﴾﴾<sup>(٣)</sup>

قال الصاهر «ومعنى هبة أحبه له أن الله عزه به وأعانه به، إذ جعله نبياً وأمره أن يرتفع في الدعوة، لأن في لسان موسى خنسة، وكان هارون فصيح اللسان، فكان ينكلم عن موسى بما يريد إبلأعه، وكان يستجده في مهمات الأمة وإنما جُعِلَتْ تلك الهبة من رحمة الله، لأن الله رحم موسى إذ بشر له أحاً فصيح اللسان، وأكمل له بالإساء حتى يعلم مراد موسى مما يبده عن الله تعالى، ولم يوصف هارون بأنه رسول؛ إذ لم يرسله الله تعالى، وإنما جعله ملعاً عن موسى وأما قوله تعالى ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾<sup>(٤)</sup> فهو من التعليل<sup>(٥)</sup>. و﴿هَكَرُونَ﴾ عطف بيان ل﴿أُمَّة﴾، وهو مفعول به، وقد جعله الزمخشري بدلاً من ﴿مِنْ﴾ في ﴿مِنْ رَحْمَتِنَا﴾، قال ﴿مِنْ رَحْمَتِنَا﴾ من أجل رحمت وترأفا

(١) هذا بناء على مذهبه الذي يجوز التحالف بين عطف البدن ومتبوعه، ولم يرتضه أحد من نحاة

(٢) الكشف ٦٠/٣، ٦١، وانظر إعراب القرآن للحاس ٣٨/٣، المرید ٣٤٥/٣ - ٤٣٥، والفتوحات ٨٩/٣، روح المعاني ١٨٤/١٦ - ١٨٥

(٣) مريم ٥١ - ٥٣.

(٤) طه ٤٧

(٥) سحرير والسوير ١٦ ١٢٨، ١٢٩.



عليه وهما له هارون أو نعصر رحمتنا، كما في قوله ﴿وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا﴾<sup>(١)</sup> و﴿أَحَاءُ﴾ على هذا الوجه بدل، و﴿هَكَرُونَ﴾ عطف بيان، كقولك رأيت رجلاً أحاك ريداً<sup>(٢)</sup> ورد أبو حيان عنه ذلك - وهو مُحَقَّقُ قال السمعاني قوله: ﴿يُرِ رَحْمَتِنَا﴾ في ﴿مِنْ﴾ هذه وجه، أحدها أنها تعليلية، أي من أجل رحمتنا و﴿أَحَاءُ﴾ على هذا معمول به، و﴿هَكَرُونَ﴾ بدل أو عطف بيان، أو منصوب بإصمار أعني، و﴿يَقْتُلُ﴾ حال ولثبي أنها تعيضية، أي نعصر رحمتنا قال الرمحشري قدس الشيع<sup>(٣)</sup> انظر أن ﴿أَحَاءُ﴾ معمول ﴿وَهَبْنَا﴾، ولا تُرادف ﴿مِنْ﴾ نعصاً فتبدل ﴿أَحَاءُ﴾ منها<sup>(٤)</sup>

ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى

﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ نَسِيهِ وَيَتَّقُوبُ يَنْتَقِ إِذَ اللَّهُ أَصْطَفَى لَكُمْ الذِّبْنَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٥)</sup> أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِنَبِيِّهِ مَا تُعَلِّدُونِ مِنَ تَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُهُمَا وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>

و﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ عطف بيان<sup>(٦)</sup> لـ ﴿عَابَادِكَ﴾ وجر إسماعيل وهو عمه من حملة أمه، لأن العم أب، والحالة أم، لا حراطهما في سلك واحد وهو الأحوة لا تفاوت بينهما ومنه قوله عليه السلام «عم الرجل صنؤ أبيه»، أي لا تفاوت بينهما كما لا تفاوت بين صنوي الحلة وقرأ

(١) مريم ٥١

(٢) الكشف ٢٣/٣، ونظر إعراب القرآن للنحاس ٢١/٣، حيث أعرب (هارون) بدلاً من (أحاء)

(٣) البحر ١٩٩/٦

(٤) الدر لمصون ٦٠٧/٧، ونظر لغتوحات ٦٧/٣، وروح المعاني ١٠٤ ١٦

(٥) سورة ١٣٢، ١٣٣

(٦) ممن أعربها بدلاً الأحفش معاني القرآن ٣٣٩ ١، والرحاح معاني القرآن وإعرابه ٢١٢ ١، والنحاس إعراب القرآن ٢٦٥ ١، وس حي المحتسب ١١٣ ١

أَمْ يَكُونُ وَاحِدًا وَإِبْرَاهِيمَ نَظَرَ آثَاكَ وَفَرَى<sup>(١)</sup> ﴿أَبِيكَ﴾، وفيه وجهان أن يكون واحداً وإبراهيم وحده عطف بيان له، وأن يكون جمعاً بالواو والنون، فإن

وَمَدَّيْنَا لَأَبْنَيْنَا<sup>(٢)</sup>

﴿لَهَا وَحَدًا﴾ بدل من ﴿وَاللَّهُ غَابِطُكَ﴾ . أو على الاحتصاص<sup>(٣)</sup>، أي يريد بالله آثاك بها وحداً<sup>(٤)</sup> . وحي في قوله ﴿نَعْتِدُ إِلَهَكَ﴾ معروفاً بالإضافة دون الاسم العلم بأن يقول بعد الله، لأن إضافة إله إلى صميم يعقوب وإلى الله نفيد جميع الصفات التي كان يعقوب وأبناؤه يصفون الله بها فيما لقنه لأسائه مد شأنتهم وأيضاً فمن فوائد تعريف الذي يعدونه بطريق لإضافته إلى صميم أبيهم وإلى لفظ الله، أن فيها إيحاء إلى أنهم مفتدون بسلامتهم وفي الإتيان بعطف لبيان من قولهم ﴿إِذْ تَرَوْهُم قُوشَعِبِلَ وَيَسْحَقُ﴾، صرب من محسن الاطراد تنويعاً بأسماء هؤلاء الأسلاف، كقول ربيعة بن نصر بن قعين

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَعَدْتُ ثَدَّتْ غُرُوشُهُمْ نَعْتِنِيهِ بِنِ الْحَارِثِ بِنِ شِهَابٍ<sup>(٥)</sup>

وقوله تعالى ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ . بدل من ﴿إِذْ حَصَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ﴾،

(١) انظر المحاسب ١١٢١، ومحصر شواد بقران ٩، ومعاني انباء ٨٢١، وجرحها اس حي على أن يكون (أبيك) جمع (أب) على بصحة، على فوبهم لجماعه هؤلاء أبون أحرار، أي أبناء أحرار، ثم قل «وقد نُسع في ذلك عنهم»، ومن ثبات لكتبت ويؤكد أن المراد به جماعة ما جاء بعده من قوله ﴿إِذْ تَرَوْهُم قُوشَعِبِلَ وَيَسْحَقُ﴾ بصير وإنه أبك، كقوله إله دويك، هذا هو الوجه.

(٢) انظر نكت ٤٠٥/٣، ٤٠٦

(٣) بوجه عدي أن يكون ﴿لَهَا وَحَدًا﴾ حالاً مؤكدة رفعة لاحتمال التعدد الذي قد يشأ من نعطف ﴿إِلَهَكَ وَاللَّهُ غَابِطُكَ﴾، انظر المحرر ٥٠٠١

(٤) انكشاف ١٩٣١، ١٩٤، وانظر الدرر ١٣٠/٢، حيث حور لسمين في ﴿إِذْ تَرَوْهُم قُوشَعِبِلَ﴾ وما بعده بدل وعطف انسان والنصب على إصمير (أعني)، وانظر أيضاً ٤٤١/٦، ٤٩٧

(٥) التحرير و سوير ٧٣٣١

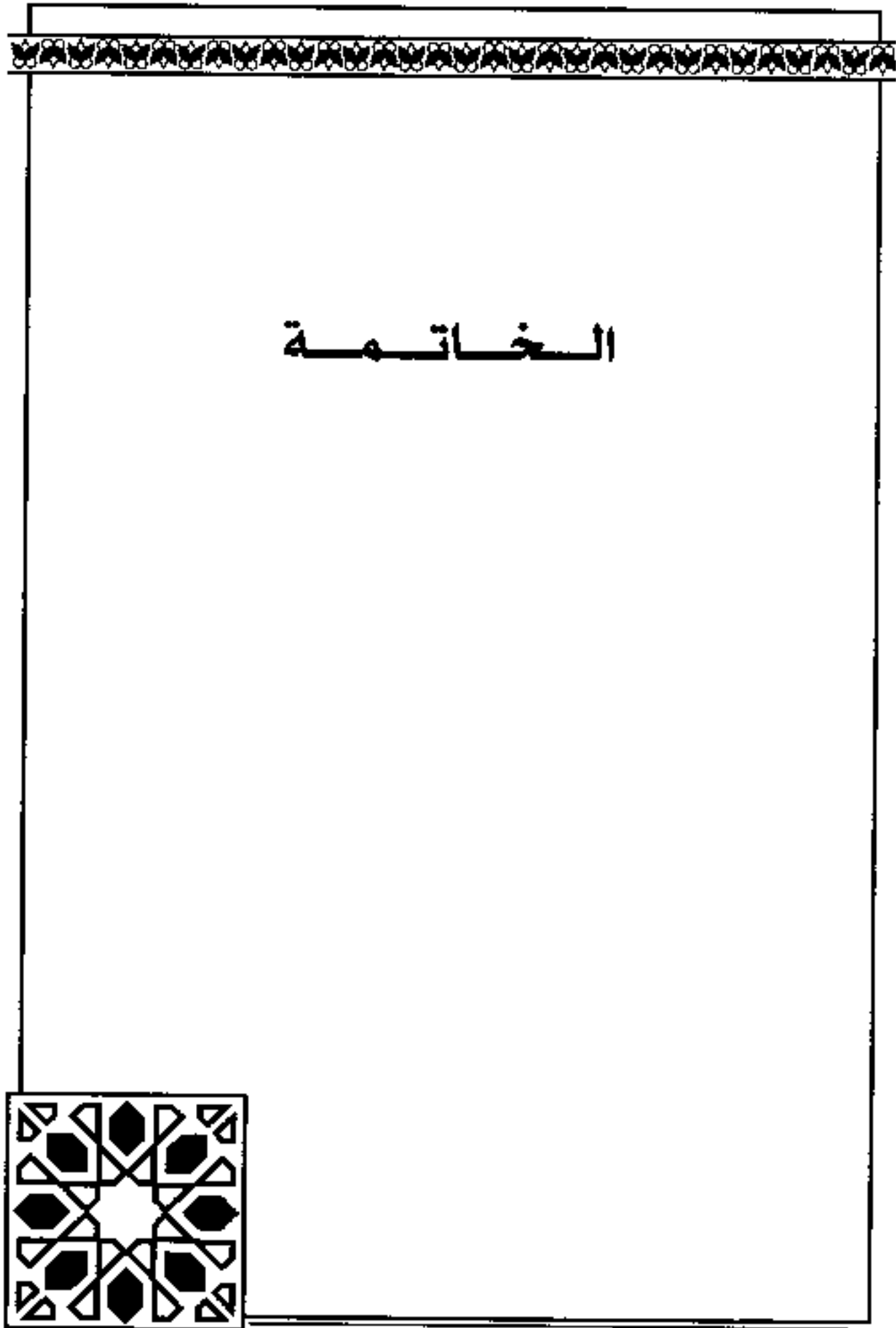
وفائدة المجيء بالحرر على هذه الطريقة دون أن يقال أم كتتم شهداء إذ قال يعقوب نسبة عند الموت. هي قصد استقلال الخبر وأهمية القصة وقصد حكايتها على ترتيب حصولها، وقصد الإحمال ثم التفصيل، لأن حالة حصول الموت لا تحلو من حدث هام سيحكي بعده فيترقبه السامع<sup>(١)</sup>.

والخلاصة أن عطف البيان يؤتى به لتحصيل الشكرات كما يؤتى به لتوصيح المعارف، إلا أن العالب فيه التوصيح وأكثر محيثة مخصصاً بكون بعد الشكرات العامة التي تحتل أكثر من شيء فيؤتى بعطف البيان مُشأ الاحتمال المقصود ويُلاحظ على بعض تلك الشكرات أنه يصح تخصيصها بالإضافة، وتكون إضافتها عندئذ بمعنى (من) الياثية وليس لعطف البيان - نسب حموده - وطائف غير هاتين الوظيفتين. كما أنه يجوز فيه - قياساً على اللعب - أن يكون فائفاً ومهوقاً ومساوياً لمتنوعه في الاحتصاص.



---

(١) السابق ٧٣٢ ١





كان مُتَّحَةً بطرنا في دراسة كل من الدل وعطف اسان حل إشكال  
عدم إمكانية التفرقة بين كل من الدل المطابق وعطف البيان

وبذلك حرصت هذه الدراسة على البحث عن أسس يتم بالاسناد إليها  
استوصل إلى ذلك الحل وقد وجد أن مصدر الإشكال أمران الأول عدم  
السطر في المصدر الذي يشأ عنه ما يقتضي التحصيل أو التوضيح  
والثاني التمثيل ويعني يكون التمثيل أحد مصدري الإشكال، جعل النجاة  
لأمثلة داتها تحتل الباب، باعتبارين - كما قالوا -، ونج عن ذلك الحبط  
الذي حمل عدداً من النجاة على التصريح بأنهم لا يستطيعون تبيين عرق بين  
الدل المطابق وعطف البيان

وبناء على تبيين مصدر الإشكال جعل أساس التفرقة بين الباب أمرين  
الأول السطر في مصدر الإبهام، فإن كان ناشئ عن شمول اللفظ أو  
اشتراكه، فالمسبب عطف بيان وإن كان ناشئ عن العدول عن الأصل في بناء  
تركيب لمقتضى معنوي، فالمسبب بدل والأمر الثاني الاستعانة بما يتعلق  
بإبدال المطابق - عن الأمثلة بالشواهد النصية التي يستحيل في ضوء السطر  
إلى حصائصها، القول بكون النجاة عطف بيان

والحصائص الأسلوبية لدل الدل تلخص فيما يلي

أ - الصيرورة إلى لتعميم ثم التحصيل

ب - الصيرورة إلى لتقديم واللاحير المؤديين إلى تعبير الباب السحوي  
لكل من مقدم والمؤخر

ج - الإصمارة ثم التفسير

د - الإقحام

هـ - العدول عن الأحصر في سائر الأحاسيس، وهو الإضافة، إن لم يمنع منها مانع

في ظل النظر في تلك الحقائق لا يمكن قول «قول بأن المدل منه في حكم الطرح - لا إعطاء ولا معنى - ولا القول بأن العامل في المدل غير العامل في المدل منه» لأن قول ذلك يؤدي إلى العودة بالتركيب إلى الأصل المتروك لعرض معنوي، وبما أن ذلك الأصل متروك، فلا يسعى معاودة النظر إليه إلا لعرض التحليل الذي هدفه توضيح حقائق الدلائل

- عرض وجهات نظر النحاة المختلفة تجاه وظيفة أقسام الدلائل الثلاثة، ثم صيرنا إلى تقرير وجهة النظر الصحيحة تجاه الوظيفة الأساسية للدلائل، وهي الإشارة إلى أن المعنى الذي يُعبر عنه ساء الكلام على ذلك النحو له من الأهمية ما يقتضي للعدول عن الأصل في ساء التركيب؛ لإعطاء ذلك المعنى مزيد قوة وفصل تقرير بواسطة التعبير عنه بطريقتين

- وعلى ذلك فليس التوضيح أو التخصيص من وظائف أسلوب الدلائل، بل تؤتى به لإفادة المبالغة في المدح أو الذم أو التعظيم، أو التهديد، أو التعريض، إلى غير ذلك من الوظائف السببية التي يؤديها كل من السبب والحال والإضافة.

- كما أن من وظائف الدلائل التوكيد والتوكيد به يكون على وجوه مثله مثل التوكيد بالسبب والحال، وتلك الوجوه هي: توكيد العموم، والتفريق، والاستدلال والدلائل المؤكدة يكون اسماً ظاهراً وفعلاً، ولا يكون صريحاً

أما فيما يتعلق بوظائف عطف السان

فقد أتينا أن له وظيفتين فقط، وهما التخصيص والتوضيح. وإنما اقتضت وظائفه على هاتين الوظيفتين لأنه سبب مكمل لدلائل السبب من جهة أنه يمكن أن يؤدي به - حامداً - ما لا يمكن تأديته بواسطة السبب لكون

الاشتقاق شرطاً فيه وأكثر استخداماً في المعارف في ردّ بعض أقسام العلم على بعض، وفي توضيح المراد بأسماء الإشارة. ومن مواضعه في النكرات رفع العموم - الناشيء عن التواضع أو التعارف - في المتنوع بالتصّ على الوجه المراد من بين الوجوه المحتملة

- تشييد مذهب الداهيين إلى أنّ من مواضع الاحتياج عطف لبيان باب المسهمات (أسماء الإشارة)؛ لأن فيه توحيداً للوجه الذي يُجرّح عليه ميسرُ اسم لإشارة، يد ذلك الميسرُ كما يجيء اسم حسن مقروناً بأل بحيء علماً ومصفاً، فالأحد بمذهب الذين يجعلون ميسر اسم الإشارة نعتاً - شرطه الذي اشترطوه - يُؤدّي إلى تعدد الأنواب التي يدخل تحتها ذلك الميسر، بمعنى أنّه يعرب نعتاً إذا كان اسم حسن مقروناً بأل، وإذا لم يكن كذلك أغرب عطف بيان أو بدلاً

- صزن بالنأكيد على الاستناد إلى قاعدة نُعْتَرُ في الثوابي لا يُعْتَرُ في الأوائل، إلى إثبات خطأ تصوّر أنّ من مواضع الاحتيار إلى عطف البيان المواضع التي تُؤدّي فيها إخلال لسابع محلّ المتنوع إلى مخالفة أصول الصناعة، وهما كما قلنا موضعان: باب اسم الفاعل وباب النداء، وذلك لأنّ الإشكال المصنوع محلّ سدّ القاعدة، كما أنه محلّول - في رأي - بعدم قبول القبول محلّول البطل محلّ لمعدل منه وإما، اعتبرنا ذلك التصور خطأ لأنّ انركون إليه يتّخّ عنه صور من صور الخلط بين البين





## المصادر والمراجع

- ١ -

- ١ - ابن الطراوة النحوي  
د عبد الشيسى، مطبوعات بدي الطوائف لأدي، انطبعة الأولى  
١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م
- ٢ - ابن كيسان النحوي  
د محمد إبراهيم النسا، دار الاعتصام، لطعة لأولى ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م
- ٣ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو  
دراسة د محمد إبراهيم النسا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة لأولى  
١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م
- ٤ - ارتشاف الصرب  
لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق د مصطفى أحمد النّاس، مطبعة المدي،  
مصر، الجزء الأول الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٥ م، الجزء الثاني الطبعة  
الأولى ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٧ م
- ٥ - الاستغناء في أحكام الاستثناء  
شهاب الدين العراقي، تحقيق د طه مّحسن، وزارة الأوقاف، بحناء لثراث  
لإسلامي، لجمهوربة، لعرافة، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م
- ٦ - أسرار العربية  
لكمال الدين أبي المركات عبد لرحمن الأسدي، تحقيق محمد بهجه  
انبطار، لمجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧ هـ، ١٩٥٧ م

- ٧ - الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة  
محمد بن علي بن محمد الجرحاني، تحقيق د. عدنان حسي، دار  
بهاء مصر، القاهرة
- ٨ - الأشباه والنظائر في النحو  
جلال الدين السيوطي، دار الحديث، بيروت، الطبعة الثالثة  
١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م
- ٩ - إصلاح الغلل الواقع في الحمل  
عبدالله بن السيد السطوس، تحقيق د. حمزة عبدالله الشرمي، دار  
لمريخ، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م
- ١٠ - الأصول في النحو  
لأبي بكر محمد بن سهل بن لسراج، تحقيق د. عبدالحسين الصلي،  
مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م
- ١١ - إعراب القرآن  
لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سماعيل النحاس، تحقيق د. زهير عدري  
زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م
- ١٢ - أمالي ابن الشجري  
هبة الله بن عبي بن محمد بن حمزة الحسي العلوي، تحقيق ودراسة د.  
محمود محمد لطاحي، مكتبة الحانجي، القاهرة، الطبعة الأولى  
١٤١٣هـ، ١٩٩٢م
- ١٣ - الأمالي الشعرية  
هبة الله بن عبي بن حمزة العلوي لحسي المعروف باسم لشجري، دار  
المعرفة، بيروت
- ١٤ - الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)  
بن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، مكتبة البهجة لعربية، عالم  
الكتب، بيروت، طبعة لأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م
- ١٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين الحوئين والبصريين والكوفيين.  
لكمال الدين أبي الركت عبد الرحمن الأساري، تحقيق محمد محي الدين  
عبدالحمد، دار الفكر

- ١٦ أوصح المسالك إلى ألعية ابن مالك  
لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام  
الأصاري المصري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة  
العصر، صيدا، بيروت
- ١٧ - إيصاح شواهد الإيضاح  
لأبي علي الحس بن عبدالله الهيسي، تحقيق د محمد بن حمود  
الدعجاني، دار العرب لإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى  
١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م
- ١٨ الإيصاح في شرح المفصل  
لأبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بن الحاجب السخوي، تحقيق د  
موسى بني السديلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث  
الإسلامي، العراق
- ١٩ - الإيصاح في علوم البلاغة  
لخطيب القروي، مراجعه وتصحيح الشيخ بهج عراوي، دار إحياء  
العلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م
- ب -
- ٢٠ البحر المحيط  
لأبي جاد الأندلسي، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م
- ٢١ - البرهان في علوم القرآن  
بدر الدين محمد بن عبدالله لركشي، تحقيق محمد أبو الفصل برهم،  
در انتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م
- ٢٢ - السبب في شرح حمل الرخاخي  
لاس أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبدالله القرشي الإشيلي السني،  
تحقيق د عياد بن عبد الشيني، دار العرب لإسلامي، بيروت، الطبعة  
الأولى ١٤٩٧هـ، ١٩٨٦م
- ٢٣ - البيان في عريب إهراق القرآن  
أبو اسركت بن الأسدي، تحقيق د طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى  
لسف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م

- ٢٤ - **التصيرة والتذكرة**  
 لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق د فتحي أحمد  
 مصطفى علي الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة  
 لمكرمه، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- ٢٥ - **التيان في إعراب القرآن**  
 لأبي النقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق عني محمد السحاوي، در  
 حياء الكتب العربيه، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م
- ٢٦ - **تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب**  
 أنير الدس أبو حيان الأندلسي، تحقيق د أحمد مطلوب، د حديجه احديثي،  
 وراره لأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م
- ٢٧ - **تذكرة الحجة**  
 لأبي حيان محمد بن يوسف العرباطي لأندلسي، تحقيق د عصيف  
 عبدالرحمن، مؤسسه الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
- ٢٨ - **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**  
 لاس مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار لكتبات العربي  
 ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م
- ٢٩ - **التصريح بمضمون التوضيح**  
 للشيخ حاد بن عبدالله الأرهري، وبها مشه حاشيته للشيخ من رين لدين  
 العلمي، دار الفكر
- ٣٠ - **التعليقة على كتاب سيويه**  
 لأبي عني الحسن بن أحمد بن عبدالعزاز الأندلسي، تحقيق د عوض بن  
 حمد لقوري، مصبعة الأمانة، انقاهر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م
- ٣١ - **تفسير لتحرير والتنوير**  
 محمد لطاهر ابن عشور، الدار التونسية للنشر والتوزيع، الدار الجماهيرية  
 للنشر والتوزيع والإعلان
- ٣٢ - **تفسير عرب القرآن**  
 سراج الدين أبو حمص عمر بن أبي انحسن عني بن أحمد السحاوي الأنصاري  
 لشافعي (المعروف بالنس الملقب)، تحقيق سمير طه المحدود، عالم  
 الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م

- ٣٣ - التفسير الكبير ومفاتيح الغيب  
للإمام محمد الراري فخر الدين، دار الفكر، بيروت ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م
- ٣٤ - تقريب المقرئ في النحو  
لأبي حنبل الأندلسي، تحقيق محمد حاسم الدلسمي، مؤسسة در الندوة  
الجديدة، بيروت ١٤٠٧هـ، ١٩٩٧م

- ج -

- ٣٥ - الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تصحيح أحمد عبدالعظيم  
لردوبي وأحررين
- ٣٦ - كتاب الجمل في النحو (المسبوت للخليل بن أحمد)  
لأبي بكر بن شبيب، تحقيق د فخر الدين قباوه، مؤسسة الرسالة، بيروت،  
لطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- ٣٧ - كتاب الجمل في النحو  
لأبي انقسام عبدالرحمن بن إسحاق الرحاخي، تحقيق د علي نوري  
الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد الأردن

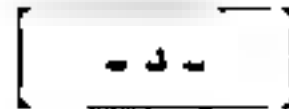
- ح -

- ٣٨ - حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشعموني  
لألفية بن مالك، ضبط وتصحيح مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت
- ٣٩ - الحجّة في القراءات السبع  
للحسين بن أحمد بن حنوية بن حمدان، تحقيق د عبدالعادل سالم مكرم،  
دار الشروق، بيروت، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م

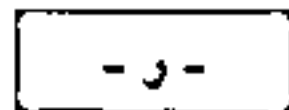
- خ -

- ٤٠ - الحاطريات  
لأبي «فتح عثمان بن جني، تحقيق علي دو لعقد شاكرا، دار العرب  
الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م

- ٤١ - خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب  
عبدلقدار بن عمر السعددي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة  
الحاجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م
- ٤٢ - الخصائص  
لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي لمحات، دار لهدى،  
بيروت، الطبعة الثانية
- ٤٣ - حصائص التراكيب  
د محمود أبو موسى، مكتبة وهبه، القاهرة، الطبعة الثانية  
١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م



- ٤٤ - الدر المصون في علوم الكتاب المكون  
السمر الحلبي، تحقيق د أحمد محمد الحزط، دار العلم، دمشق،  
الطبعة الأولى، الجزء الأول والثاني ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، الجزء الثالث  
والرابع ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، الجزء الخامس والسادس ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م،  
الجزء السابع ١٤١١هـ، ١٩٩١م
- ٤٥ - دلائل الإعجاز  
عبدالقاهر لخرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الحاجي،  
قاهرة



- ٤٦ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني  
لشهاب الدين محمود الألوسي، إدارة المطبعة لميرية، دار إحياء لثراث  
العربي، بيروت، الجزء ١ - ٢٢ بدون طبعة أو تاريخ، والجزء من  
٢٣ - ٣٠، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م
- ٤٧ - السبعة في القراءات  
لأبي محاهد، تحقيق د شوقي صيف، دار المعارف بمصر

- ٤٨ - شرح أبيات سيويه  
لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد لسراحي، تحقيق د محمد علي  
سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت ١٩٧٩م
- ٤٩ - شرح أبيات سيويه  
لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل الحارثي، تحقيق د وهبة متولي  
عمر سالم، مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- ٥٠ - شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى بإصباح الشعر  
لأبي علي الفارسي، تحقيق د حسن هداوي، دار الفلم، دمشق، دار  
لعلوم والثقافة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- ٥١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك  
بهاء الدين عبدالله بن عميل العقيقي، لمصري، لهمداني، تحقيق محيي  
الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- ٥٢ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك  
لعلي بن محمد الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه
- ٥٣ - شرح ألفية ابن معطي  
لعر لدين بن الفواس الموصلي، تحقيق د علي موسى الشوملي، مكتبة  
التحريجي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- ٥٤ - شرح التسهيل  
لاس مالك، تحقيق د عبدالرحمن السيد، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو  
المصرية، الطبعة الأولى
- ٥٥ - شرح التسهيل  
لاس مالك جمال لدين محمد بن عبدالله الطائي الجبالي الأندلسي، تحقيق  
د عبدالرحمن السيد، د محمد بدوي المحتون، هجر للطباعة والنشر،  
القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- ٥٦ - شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)  
لاس عصمور الإشبيلي، تحقيق د صاحب أبو حجاج، وزارة الأوقاف  
ولشؤون اندية، الجمهورية العراقية

- ٥٧ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب  
لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق عبدلعي  
اندقر، دار الكتب العربية، دار الكتاب العربي
- ٥٨ - شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي  
عبدالله بن بري، تحقيق د. عيد مصطفى درويش، مرجعة د. محمد  
مهدي علام، مجمع اللغة العربي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع  
الأميرية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
- ٥٩ - شرح عيون الإعراب  
لأبي الحسن علي بن فضال المحاشي، تحقيق د. حنا جميل حداد، مكتبة  
المصادر، الرز، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٥ م
- ٦٠ - شرح عيون كتاب سيبويه  
لأبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن حمد لمبسي لمحرطبي الفرطبي،  
تحقيق د. عبد ربه عبداللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة  
الأولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م
- ٦١ - شرح قطر الندى وبل الصدى  
جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد،  
طبعة ثالثة عشرة، دار الفكر لطباعة والنشر والنور
- ٦٢ - شرح الكافية الشافية  
لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبالي، تحقيق  
د. عبدالمعزم أحمد هريدي، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة  
المكرمة، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م
- ٦٣ - شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الامتري  
صحيح وعلق د. يوسف حسن عمر، جامعة قريوس
- ٦٤ - شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الامتري  
دار الكتب العلمية، بيروت
- ٦٥ - شرح كتاب سيبويه  
لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، مخطوطة مصورة، دار  
الكتب المصرية (١٣٧٧ هـ)



- ٦٦ - شرح كتاب سيويه  
لأبي سعيد السرافى، الجزء الأول تحقيق د رمصان عبدالموت، د  
محمود فهمي حجازى، د محمد هاشم عبدالديم، الجزء الثانى تحقيق  
د رمصان عبدالموت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث،  
القاهرة، الجزء الأول ١٩٨٦م، الجزء الثانى ١٩٩٠م
- ٦٧ - شرح اللوحة البترية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي  
تألف حمد الدين بن هشام الأنصارى، تحقيق د صلاح روى، مطبعة  
حسان، القاهرة، الطبعة الثانية
- ٦٨ - شرح اللمع  
بن برهان العكرى، تحقيق د فخر فرس، مجلس لوطى لشفقة  
ولموت والأداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م
- ٦٩ - شرح لامية العرب  
لأبي اسقاء العكرى، تحقيق د محمد خير الحلوانى، دار الآفاق الجديدة،  
بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م
- ٧٠ - شرح المفصل  
لموفق الأثر يعيش بن عبي بن يعيش، عالم لكتب، بيروت، مكتبة  
المسى، القاهرة
- ٧١ - شرح المقدمة الحزولية الكبير  
لأبي علي عمر بن محمد بن عمر لأردى الشلوبى، تحقيق د بركى بن  
سهو بن بران لعيسى، مكتبة الرشيد، الربط، الطبعة الأولى  
١٤١٣هـ ١٩٨٢م
- ٧٢ - شرح المقدمة المحسية  
طاهر بن أحمد بن رشاد، تحقيق د حاد عبدالكريم، الطبعة الأولى  
١٩٧٧م
- ٧٣ - شرح الوافية نظم الكافية  
لأبي عمرو عثمان بن الحاجب الحوى، تحقيق د موسى بنى لعلي،  
جامعة المستنصرية، الطبعة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م

- ٧٤ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم  
للقاصي شوان بن سعيد الحميري اليمني، أشرف على تصحيحه عبد الطبع  
القصي عبدالله الحارثي اليمني، عالم الكتب، بيروت

[ - ص - ]

- ٧٥ الضُّحاح  
إسماعيل بن حماد لجوهري، تحقيق أحمد عبد المعور عطار، الطبعة الثالثة  
١٤٠٢هـ ١٩٨٢م
- ٧٦ - صحيح البخاري  
الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق قاسم لشقاعي  
لرعي، دار لقسم، بيروت، لطبعة لأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

[ - ط - ]

- ٧٧ - الطرار  
لسحيبي بن حمزة العلوي، مراجعة ووسط جماعه من العلماء بإشراف  
الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

[ - ف - ]

- ٧٨ - الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين  
سليم بن عمر العجلي الشهير بالحمل، در الفكر
- ٧٩ العريد في إهراء القرآن المجيد  
بمستحب حسين بن أبي العز لهمداني، تحقيق د فهمي حسن الممر،  
د فؤاد علي محيى، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م
- ٨٠ الفصول الخمسون  
لأس معطي ريس الدين أبي يحيى بن عبد المعطي النمري، تحقيق د  
محمود محمد الطحاوي، عيسى الباني الحبي وشركاه، القاهرة

٨١ - فهرس كتاب سيبويه

محمد عبدالحائق عصيمة، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى  
١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م

[ - ق - ]

٨٢ قاموس القرآن، أو (إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم)

الحسين بن محمد الدامعاني، تحقيق عبدالحكيم سيد الأهل، دار النعم  
للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٣ م

[ - ك - ]

٨٣ الكافية في النحو

أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق د طارق  
عبدالله نجيم، مكتبة دار الوفاء للنشر، جدة، الطبعة الأولى  
١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م

٨٤ - كتاب السبعة في القراءات

ابن محاهد، تحقيق د شوقي صيف، دار المعارف بمصر

٨٥ كتاب سيبويه

أبي بشر عمرو بن عثمان بن قس، تحقيق عبدالحكيم هرون، عالم الكتب،  
بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م

٨٦ - كشف اصطلاحات الفنون

محمد عبي لهاروقي التهاوسي، تحقيق د لطفي عبدلديع، الحرايين الأول  
والثاني المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر  
١٣٨٢ هـ ٦٣ م، الجزء الثالث الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م، الجزء  
الرابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م

٨٧ الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وحيون الأقاويل في وجوه التأويل

لمحمود بن عمرو الرمحي، وبيده أربعة كتب

- الانتصاف، للإمام ابن المير السكندري

- الكافي الشافي في مخرج أحداث لكشاف لابن حجر العسقلاني

- حاشية الشيخ محمد عليان المرروفي على تفسير الكشاف  
مشهد الإيضاف على شواهد الكشاف لشيخ عليان المذكور، دار الكتب  
لعربي، بيروت ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م
- ٨٨ - الكليات (مصحح في المصطلحات والفروق اللفوية)  
لأبي انشاء أيوب بن موسى الحبيبي الكهوي، فائله على نسخة خطه وأعدّه  
لنطبع ووضع فهرسه د. عدنان درويش، محمد المصري، دار لكتاب  
الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م
- ٨٩ الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد الأهدل على منحة الأجرومية  
محمد بن محمد لرعيبي الشهير بالحطاب، إشراف وتقديم حسين العيس،  
دار انقلم، بيروت ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

- ل -

- ٩٠ - لسان الإعراب  
ناح لؤس محمد بن محمد بن أحمد الإسفريسي، تحقيق بهاء لؤس عداوي  
عداوي، دار الروعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٩٠م
- ٩١ - لسان العرب  
جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- ٩٢ - اللحن في العربية  
لأبي اسحق عثمان بن حبي، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت،  
الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

- م -

- ٩٣ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر  
نصيب اللؤس بن لأثر، تحقيق د. أحمد الحوفي، د. بدوي طينة، دار  
بهاء مصر، القاهرة
- ٩٤ - مجاز القرآن  
لأبي عبيد معمر بن المشي اسيمي، تحقيق د. محمد فؤاد سركيس، مؤسسه  
برسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م

- ٩٥ . المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات  
لأبي الفتح عثمان بن جني، الجزء الأول تحقيق عبي اسجدي ماصف،  
ود عبدالحليم لبحار، ود عبدالمفتاح شليبي، المجلس لأعلى للشؤون  
الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ، الجزء الثاني تحقيق عبي اسجدي ماصف،  
ود عبدالمفتاح شليبي ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م
- ٩٦ . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز  
للفاوي أبي محمد عبدالحق بن علي بن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس  
العلمي بفاس، والمجلس العلمي بمكناس، وزارة الأوقاف والشؤون  
الإسلامية، المغرب ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م
- ٩٧ . مختصر في شواذ القرآن  
لاس خالويه، عبي بشره ح برحشتراسر، دار الهجرة
- ٩٨ . المسائل الحلبات  
لأبي عبي لهرسي، تحقيق د حسن هداوي، دار الفهم، دمشق، دار  
لمدرسة، بيروت، الطبعة لأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- ٩٩ . المسائل السعوية  
حمام الذين بن هشام الأنصاري
- ١٠٠ . المسائل المشككة المعروفة بالبعداديات  
لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الذين عبدالله لسكاوي، وزارة لأوقاف  
لعرقة، بغداد ١٩٨٣م
- ١٠١ . المسائل المشورة  
لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق مصطفى اسجدي، مطبوعات  
مجمع اللغة لعربية، دمشق
- ١٠٢ . المساعد على تسهيل الهوائد  
لهاء الذين بن عيسى، تحقيق د محمد كامل بركات، مركز إحياء اسرث  
الإسلامي، جامعة أم لقرى، مكة المكرمة، الطبعة لأولى الجزء الأول  
١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، الجزء الثاني ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، الجزء الثالث  
١٤٠٥هـ ١٩٨٤م

- ١٠٣ - مشكل إعراب القرآن  
لأبي محمد مكي بن أبي طائب النفسي، تحقيق د. حاتم صالح لصرم،  
مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م
- ١٠٤ - معاني القرآن  
للأخفش سعيد بن مسعدة اللحي لمجاشعي، تحقيق د. عبدالأمير محمد  
أمير الورود، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م
- ١٠٥ - معاني القرآن  
لأبي زكريا يحيى بن زبد لفرع الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف  
سجتي، محمد عبي اسجر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية  
١٩٨٠م الجزء الثاني تحقيق محمد عبي لبحار، الدار المصرية للنايف  
ولشر الجزء الثالث تحقيق د. عدنان فتح شني، علي السجدي باصف،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م
- ١٠٦ - معاني القرآن الكريم  
لأبي جعفر السجاس، تحقيق محمد عبي لصرم، مركز إحياء التراث  
لإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، الجزء الأول  
١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، الجزء الثاني والثالث ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م، الجزء الرابع  
والخامس والسادس ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م
- ١٠٧ - معاني القرآن وإعرابه  
لأبي إسحاق إبراهيم بن السري السراجي، تحقيق عبدالحليل عبده شني،  
عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م
- ١٠٨ - معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم  
د. إسماعيل أحمد عمارة، د. عبدالحميد مصطفى السيد، مؤسسة لرسالة،  
بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م
- ١٠٩ - المعجم المصهرس لألفاظ القرآن الكريم  
محمد هؤد عبدلدي، دار الفكر، الطبعة ثلثه ١٤٠١هـ، ١٩٨١م
- ١١٠ - معجم مقاييس اللغة  
لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبداسلام محمد هارون، دار الكتب  
العلمية، إيران، قم

- ١١١ . معني اللبيب عن كتب الأعاريب  
لجمال لدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د. مارون المبارك، محمد عني  
حمد لله، مراجعته سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة  
١٩٧٩م
- ١١٢ . مفتاح الإعراب  
محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي، تحقيق د. محمد عمر أحمد  
حسن، مكتبة الإيمان، القاهرة
- ١١٣ . مفتاح العلوم  
لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السككي، ضبط وتعقيق نعيم زروق، دار  
الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م
- ١١٤ . المفردات في غريب القرآن  
لأبي الحسن لحسن بن محمد المعروف بالرعب الأصفهاني، تحقيق  
محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، دون طبعة
- ١١٥ . المفصل في علم العربية  
أبو الحسن محمود بن عمر، لرحمشري، رجه وعلو عنه د. محمد عمر  
الدين السعدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م
- ١١٦ . المقتصد في شرح الإيضاح  
لعبدالله الحرحاني، تحقيق د. كاظم بحر المرحان، وزارة الثقافة  
وإعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م
- ١١٧ . المقتضب  
لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالحائق عصبه،  
وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية،  
قاهرة، الجزء الأول والثاني ١٣٩٩هـ، الجزء الثالث ١٣٨٦هـ، الجزء  
الرابع ١٣٨٨هـ
- ١١٨ . المقدمة الحزولية في النحو  
لأبي موسى عيسى بن عبدالعزير الحزولي، تحقيق د. شعاع عبد الوهاب  
محمد، مراجعة د. حامد أحمد بيل فتحي محمد أحمد حممه

١١٩ - المقرب .

تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ومطبعة العاني، بغداد.

١٢٠ - الملخص في ضبط قوانين العربية .

لأبي الحسين عبيدالله بن جعفر أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن أبي الربيع القرشي الأموي ثم العثماني الأندلسي الإشبيلي، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، الجزء الأول، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٢١ - منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم .

للإمام ابن الجوزي (صاحب نزهة الأعين التواظر)، تحقيق: محمد السيد الصغطاري، د. فؤاد عبدالمنعم أحمد، منشأة المعارف الإسكندرية.

- ن -

١٢٢ - نتائج الفكر في النحو .

لأبي القاسم عبدالرحمن عبدالله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٢٣ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان .

لأبي حيان الغرناطي الأندلسي، تحقيق: د. عبدالحمين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٢٤ - النكت في تفسير كتاب مبيوه .

لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.



١٢٥ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الجزء الأول: د.  
عبدالمعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الجزء الأول:  
١٣٩٤هـ/١٩٧٥م. الجزء الثاني: ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م. الجزء الثالث:  
١٣٩٧هـ/١٩٧٧م. الجزء الرابع والخامس: ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. الجزء السادس  
والسابع: ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.



# الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة .....	٥
الفصل الأول: البدل .....	٩
القسم الأول .....	٩
التمهيد .....	١١
الوظائف .....	٣٤
● المدح والذم .....	٣٥
● التعظيم .....	٤٨
● التعريض .....	٥٧
● التهديد .....	٦٢
● التأكيد .....	٦٤
أولاً: التأكيد بالأسماء الظاهرة .....	٦٤
ثانياً: التأكيد بالضمائر .....	٧٤
ثالثاً: التأكيد بالأفعال .....	٧٨
القسم الثاني .....	٨٣
الخصائص .....	٨٥
● التعميم ثم التخصيص .....	٨٦
● الإجمال ثم التفصيل .....	٨٩
● التقديم والتأخير .....	١٠٣
● الإضمار قبل التفسير .....	١٢٥
الفصل الثاني: عطف البيان .....	١٣١

الموضوع	الصفحة
التعهد	١٣٣
الوظائف	١٦١
● التخصيص	١٦٨
● التوضيح	١٧٤
الخاتمة	١٨١
المصادر والمراجع	١٨٦
الفهرس	٢٠٣

